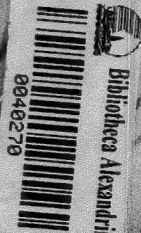


صلاح سالم

# تجليات العقل السياسي

و  
مستقبل النظام العربي





تجليات العقل السياسي  
ومستقبل النظام العربي



# تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى

صالح سالم

الناشر

د. أيمن قنديل للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عمارة غريب

الكتـاب : تجليات العقل المناسي ومستقبل النظام العربي

المؤلف : د. صلاح مسلم

تاريخ النشر : ١٩٩٨ م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

النـاشـر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عجوة غريب

شركة مساهمة مصرية

المركز الرئيسي : مدينة العائش من رمضان

والمطابع المنطقة الصناعية (C1)

ت: ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - صارة برج آمون

الدور الأول - شقة ٦

ت، ف: ٢٤٧٤٠٣٨

التوزيع : ١٠ شارع كامل الفجالة (القاهرة)

ت: ٥٩١٧٥٣٢ ص.ب: ١٢٢ (الفجالة)

رقم الإيداع : ٩٧/٩٨٠١

الترقيم الدولي : ISBN

977 - 303 - 040 - 7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# إِلْهَامٌ

إلى . . والديَّ

وفاءً لبعض قليل . . من فضل كثير

صلاح سالم



## تصنيف

ربما كان أكثر التساؤلات المطروحة على وعينا القومي المعاصر مشروعية وإيلاً عن جدوى ومستقبل النظام العربى فضلاً عما تثيره صيغة السؤال من مرارات كرمها تراث الركود فى الماضى ، أو هولجس تدفعها الإقليمية البازغة فى الأفق ربما جاز القول بأن اللحظة التاريخية التى نعيشها تكاد تجتمع لها الشروط وتثور بها المتناقضات التى تجعل منها ذروة للتحدى القومى تدفع نحو استجابات متفاوتة على صعيدى القومية والإقليمية بوجه خاص .

وواقع الأمر أن ثمة أنماطاً ثلاثة من التحديات تطرح نفسها بقوة على هذه اللحظة التاريخية وعلى أصعدة متباينة . .

فهنالك تحدى البيئة الدولية والتى تفرزه فى أنماط التعامل القسرى مع المنطقة العربية وهو التحدى الناجم عن استمرار الفجوة بين المفهوم الصلد لتوازن القوى والذى هيمن على تفاعلات الحرب الباردة ، والمفهوم الرخو لتوازن المصالح فيما بعدها والذى ظل طرْحاً نظرياً وقيماً حتى الآن .

ولأن المفهوم الأول قد انطلق من الواقع الاستباكي الذى جسده الاستقطاب الدولى لنحو ثلاثة عقود أو يزيد فإن آليات ومعادلات عديدة قد عملت على تغطية العجز العربى عن المشاركة فى توازن القوى .

ولأن المفهوم الثانى قد انطلق فى بيئة كونية أكثر ديناميكية ومن رؤية مثالية لدور الفارس فى التاريخ . فلم يستطع العالم العربى ملاحقة التوازن فى المصالح بالقدرة الذاتية إذ بدت مهمة صعبة ، جعلها الفارس مستحيلة حتى بات الواقع العربى فى أكثر مراحل انكشافاً ليس فقط فى العراق وليبيا والصومال بل ربما فى كافة دوله وتعبيراته السياسية .

وهناك أيضاً للتحدى الأخطر وهو التحدى الإقليمى الناجم عن ضرورات تلبية متطلبات الانعطافة السلمية فى الصراع العربى - الإسرائيلى والمتمحورة حول فكريات الشرق أوسطية بتجلياتها المتباينة .

وبالرغم أن ثقافتنا القومية الإسلامية لا يمكن وصفها تاريخياً - وبأى حال من الأحوال - بأنها ثقافة صراع إذ تحوى فى كتلتها الرئيسية شتى تعبيرات التسامح وملكات التعايش بالقدر الذى يسمح لها ولنا بتجاوز حقبة الصراع العربى - الإسرائيلى بكل تناقضاتها إلا أن شمة مخاطر يثيرها المشهد الراهن وتجد دوافعها فى أمرين .

**الأول :** وهو افتقاد الشروط الثقافية التى تكفل قيام النظم الإقليمية فضلاً عن استمراريتها ونجاحها وهى شروط تتمحور حول تجانس رؤية أطرافها للعالم بحقائقه الثابتة وتفاعلاته المتحولة . إذ واقع الأمر يكشف عن أن العقل الإسرائيلى - بتجليات متباعدة نوعاً - يصدر عن إدراك أساسى ينطلق من ويؤكد على تصاعد المشروع الصهيونى التاريخى بميراثه العنصرى المعروف وهبوط المشروع القومى العربى إلى الحد الذى دفع جزء من هذا العقل لاعتباره وتصويره على أنه أصبح خارج التاريخ وذلك فى نبرة عالية بدت فى أعقاب هزيمة يونيو وتوارت نوعاً ما بعد حرب أكتوبر قبل أن تعود مجدداً - فيما تعكسه الممارسات قبل الطروحات - أعقاب زلزال الخليج لتفرز نفسها فى كثافة صراع تبدو واضحة وتثير هواجس عميقة .

**والثانى :** هو ضعف الشروط السياسية للنظم الإقليمية . فضلاً عما تعكسه اللحظة التاريخية ذاتها والتى تحتوى هذه التفاعلات إذ أنها تأتى محملة بشتى رواسب العجز العربى عن التكامل والاتحاد من ناحية ، والإعجاب بالنموذج الأوروبى فى التوحد من ناحية أخرى وهذا التناقض يدفع بالعقل العربى نحو الإبحار فى المجهول الشرق أوسطى برفقة الذات الصهيونية وتحت الإمامة الأمريكية فى مغامرة لن تسلم عواقبها إذ تصدر عن إدراك بإمكانية إدارة البيئة العربية بآليات دولية - إقليمية قد تتال من معظم الثقافة ولو منحت بعض الاقتصاد .

وهناك أيضاً التحدى الذاتى المتعلق بالركود العربى الذى تكشف عنه خبرة

الممارسة التاريخية ويتجلى فى عجز هياكل النظام عن ترجمة طموحاته الأمر الذى أسلم الواقع العربى إلى أزماته وزاد من تفعيل المؤثرات السلبية الدولية والإقليمية فى التعامل مع العالم العربى الذى بدا فى نظر الخارجين عنه مشروعاً عاجزاً عن التحقق والاكتمال وربما بالاستمرار .

ولإيماننا بأهمية الثقافة السياسية فى صياغة تطورات المجتمعات والنظم القومية ، وأيضاً بذور الواقع فى صياغة الاستجابات الموضوعية للتحديات المستقبلية نعرض بإيجاز بين دفتى هذا الكتاب لفصول ثلاثة تتناول تجليات العقل السياسى العربى حيث نعرض لأهم الملامح الفكرية التى تصبغ بنمطها منتج هذا العقل فيما يتعلق بإدراك العالم السياسى وإدارة الحياة السياسية العربية ، ثم تفاعلات الواقع العربى بعد أزمة الخليج الثانية والتى تشكل بمكوناتها الأربعة الأساسية الإطار العام للفعل العربى فى التسعينات ، ثم التحديات الأساسية لمستقبل النظام العربى وهى أيضاً أربعة تتوزع على محورين . . الأول جغرافى يشير الانشغال الإقليمى المغاربى والخليجى بعيداً عن الانشغال القومى العربى ، والآخر وظيفى تثيره ضغوط البينتين الدولية والإقليمية ويهدد بنزع بعض وظائف النظام العربى الأمنية والسياسية ، وأخيراً خاتمة لاستشراف هذا المستقبل عبر صياغة لأربعة سيناريوهات تتراوح بين تفاؤل تثيره بدائل تتعلق بالمستويات الأقصى للفعل العربى تجاه تحدياته الأساسية . وبين تشاؤم تثيره المستويات الأدنى لهذا الفعل ، غير أن كليهما ، التفاؤل والتشاؤم يبقى فى إطار الشرط التاريخى الذى لا يحول دون انبعاث اللحظة القومية من جديد ، وربما من عمق مرارات لحظات سابقة عليها وهو انبعاث نأمله وتدعو إليه فى هذا الكتاب الذى نرجوه محققاً لبعض الفائدة لفكرنا القومى العربى الجديد .

والله من وراء القصد

صلاح سالم



## الفصل الأول

### تجليات العقل السياسى

ملاحج التفكير السياسى العربى المعاصر

تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية :

بدأ فكرنا العربى مع عصور النهضة الأوروبية يعيش حالة من التوتر صاحبت رسوخ المنهج العلمى التجريبي وهيمنة القيم الحداثية تزايدت حداثتها عقب المواجهة الاستعمارية على الأرض العربية وفى خضمها حيث أخذ العقل العربى يتردد بين المرجعية الإسلامية التاريخية والمرجعية الحداثية المعاصرة فيما صار يسمى بإشكالية الأصالة والمعاصرة .

ورغم الحديث الدائب عن إمكانية الجمع بين المرجعتين إلا أن ذلك بدا مع الوقت حديثاً طوبواً لم تعكسه التجليات الفكرية العربية - بشكل واضح على الأقل حيث وقف الفكر العربى على مسافة من مرجعيته الأصيلة يحاورها ولا يتضمنها ، بينما وقف على مسافة أكبر من مرجعيته المعاصرة يغازلها دون أن يتبناها . وفى هذا السياق بدت عملية الهضم والجمع والتكيف والاحتواء عسيرة إلى الدرجة التى أعاقت تكاملها الخلاق . ودون أن يعترف الوعى العربى المعاصر بهذه الإشكالية فقد عاشها واقعاً مستمراً يؤكد كونه وعياً سلفياً هراماً ، وعياً حداثياً تابعاً إلى الدرجة التى دفعت كاتباً مصرياً معاصراً للقول بأننا نعيش فى ظل ثقافتين . ولقد تردد صدئ هذه الإشكالية بعمق فى التفكير السياسى العربى حيث وقع اشتباك بين أنصار المرجعتين فى وعينا العربى منذ قرن ونيف حول قضايا بعضها ذى طابع حضارى كالنهضة والهوية . وبعضها أخذ الصبغة السياسية الواضحة كالشورى والديموقراطية والقومية وغيرها من القضايا التى يمكن اختزال الجدل حولها إلى ثنائيات متقابلة تعكس فى كل تكراراتها إحدى المرجعتين على طرف ما من محور فلسفى مشترك بينما تعكس المرجعية الأخرى على الطرف الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ولقد مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات ذلك الصراع الفكري طيلة النصف الثاني لهذا القرن على الأقل بطول وعرض الساحة العربية وحتى حرب الخليج الثانية والتي شهدت - بفعل تطورات معقدة - نوعاً من الالتقاء الجزئي الواضح والغير منظم تدريجياً بين الراديكالية القومية من جانب والرايكية الإسلامية من جانب آخر في سياق تيار المعارضة العربية لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية مما بدا وكأنه التقاء أو على الأقل تقارب بين المرجعيتين الأساسيتين للفكر العربي المعاصر . وذلك باعتبار التيار القومي إنما هو تجسيد للمرجعية الحداثية على اختلاف صيغها الفكرية الليبرالية ، أو الاشتراكية وغيرها، غير أن السنوات الأربع المنقضية على تلك اللحظة التاريخية التي شهدت هذا التقارب قد أفرزت مواقف وروى متباينة نوعاً مع روى تلك اللحظة ومؤكد على استمرارية راوفا الفهم والإدراك القديم إلى حد بعيد . حيث بدا التقارب بمرور الوقت محدوداً بالقوى المعتدلة على الجانبين القومي والإسلامي وهو الملمح الذي صار واضحاً في لغة خطاب الطرفين . وربما كان هذا الوضوح هو الجديد الذي أفرزته تلك اللحظة التاريخية تضامناً في مواجهة الآخر إذا ما أدركنا أن قبولاً فكرياً كامناً أو صامتاً قد توفر لهما حتى في أعنف مراحل صراع تياراتهما .

وعلى صعيد التيارات المعتدلة الراديكالية داخل المعسكرين فسرعان ما توارى هذا التقارب مع تصاعد حركات الاحتجاج الإسلامي داخل بلدان عربية عديدة على رأسها الشمال الأفريقي فضلاً عن هيمنة تيار الإسلام السياسي على السودان . وهو الأمر الذي بات يهدد أنظمة الحكم في هذه البلدان مما دفع جل التيارات السياسية بها على مواجهة المارد الإسلامي ومن بينها التيار القومي الراديكالي فضلاً عن المعتدل . ومع اختزال دور التيار الإسلامي الاعتدالي إلى الهامش الثقافي دون السياسي ومع انفلات الأجنحة العسكرية داخل التنظيمات الراديكالية الإسلامية حتى عن قادتها بات التقارب الفكري بين المعتدلين أمراً غير ذي جدوى في ظل واقع مختلف على الطرفين . فهناك تيار إسلامي متصاعد يمتلك



بعض أدوات وموارد العنف يرغب فى تأكيد ذاتيته ويسعى إلى فرض مشروعه وتيار قومى أخذ ينسحب فكراً وسياسياً فى ظل ظروف معقدة دولياً وداخلياً حتى صار يحتل موقعاً مجاوراً أو مشابهاً لأنظمة الحكم فى مواجهة التصاعد الإسلامى العنيف على وجه الخصوص .

وفضلاً عن القومية والإسلامية كثنائية جدل فكرى فإن الرؤية النهضوية قد عكست ذات الجدل بين أصالة إسلامية ، وحدثة معاصرة ويلها الجدل حول الديمقراطية ، والشورى باعتبار الأولى مفهوم غربى والثانية مفهوم إسلامى ، ثم الدولة الدينية ، والمدنية ، وإمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وغيرها كثير بما يؤكد إشكالية ازدواج وتنازع المرجعية للفكر العربى المعاصر بين تيارين أساسيين .

فهناك تيار يصف نفسه بالإسلامية ويتبنى مشروعاً للنهضة يدعى أنه الأفضل دون تحديد تام لملامحه .

وهناك على الجانب الآخر تيار عام يضم قوى غير متجانسة يتحد فقط فى معارضة التيار الإسلامى ويصفه بالسلفية التاريخية ، ومؤكداً على حداثة مشروعاته المتباينة ويقع فى قلب هذا التيار النظم الرسمية وعلى يمينها ويسارها تأتى القوى الفكرية الأخرى .

وواقع الأمر أن المشكلة أعمق مما تبدو إذ لا يقف الانقسام عند نمطه الرأسى فقط بين التيارات الفكرية والسياسية ، بل يتجاوزها إلى انقسام آخر أكثر خطورة على الصعيد الأفقى بين هذه التيارات ومجتمعاتها ، وأحياناً داخل كل هذه التيارات ذاتها خاصة السياسية منها مما يؤكد على أن مجتمعاتنا العربية تعيش استقطاباً بين :

أ- تقليدية بنوية تعكسها الهياكل الاقتصادية الأحادية ، والتكوينات الاجتماعية الهشة والطبقة الوسطى المهمشة ، مع هيمنة الثقافة السياسية القبلية التى تعلى من عوامل الانشطار وعدم التسامح مع سيادة روح الالتحاق بالنظام

الحاكم من قبل المتقين بالذات وغيرهم فى ضوء ضعف المجتمع المننى  
بوجه عام .

ب-حادثة مظهرية تمارس بالتقليد على أصعدة التعبيرات الفوقية للممارسة  
السياسية فى الفن والإعلام والصحافة والمؤسسات السياسية . ولكنها  
لطابعها الفوقى تأتى منزوعة التأثير ومسلوقة الفعل موجهة المنحى لأنها  
ليست نتاج عقل الحادثة بل نتاج إرادة فوقية تدعيها تشبساً بمواقعها ونفاقاً  
للعصر .

وفى سياق التقليدية البنيوية ، والحادثة الفوقية تعيش مجتمعاتنا العربية  
انقساماتها ، ويتنازع فكرنا العربى مرجعيته . وتأتى تجلياته السياسية انعكاساً أميناً  
لمعجزه وعدم اتساقه فيما نرصده بإيجاز على الصفحات التالية .

## أولاً : الفردية والشخصنة وثقافة الاستبداد :

وهو أحد أبرز ملامح الثقافة السياسية العربية ويمكن إرجاعه إلى عوامل ثلاثة تفاعلت تاريخياً لتبرز في العقل السيلسي العربي فكريات الفردية ، والشمولية والاستبداد . نذكرها فيما يلي :

(١) عامل أيكولوجي : يتعلق بالطبيعة الصحراوية للامتداد العربي على اتساعه وما توحى به هذه الطبيعة المناسبة بلا قيود والمتصلة بلا عوائق من إحساس بوحدية الكل وشمولية التركيب مما يجب الحاجة إلى التجزئ أو التحليل حيث لا تعقيد وإنما بساطة فطرية .

(٢) عامل فلسفي : يتعلق بالمشكلة التي سار إليها العقل العربي المسلم تبعاً وربما دون وعى منه وهي الخلط بين واحدية المسبب أي توحيد الله عز وجل وواحدية الأسباب التي هي متعددة بطبيعتها ، كما قضت سنة الكون وفطرة الخلق . ولقد اتسعت هذه المشكلة وتدعمت بفعل النظرة الكلية للعقلية العربية الصحراوية . والتي ربما كانت أهم دوافع اجتياح الإسلام وتمكنه من الأرض العربية وعلى العكس من المسيحيين مثلاً رغم أن الأديان السماوية الثلاثة كان مهبطها الأرض العربية بمفهوم اليوم .

(٣) عامل نفسي وشخصي : يتمثل في استمرارية التطلع العربي للدور الفردي السامي الذي لعبه الرسول الكريم في الحياة العربية الإسلامية كمؤسس للدولة مناط الشريعة ، وفي ذات الوقت كمؤسس للدعوة التي مثلت رسالة هذه الدولة ، وجوهر عقيدتها .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يوحى إليه ولا ينطق عن الهوى . وإذا كان خلفاؤه الراشدون رضى الله عنهم قد آمنوا للرعية جانب العدل والرشادة والمساواة كأسايد شرعية لممارسة هذا الدور . فضلاً عن خضوعهم

للسورى فى تأسيسه كما بدا ذلك من ملابسات تولية الخلفاء ثم خطبهم بعد البيعة العامة فإن اقتقاد من خلفوهم لأهمية هذا الدور تأسيساً وممارسة ، فضلاً عن غياب نظرية سياسية للحكم فى الإسلام تقوم على الرقابة والتوازن والسلطة والمسئولية بالمعنى الكامل كان مدعاة لكل الراغبين فى فرض فريديتهم على كيان الأمة بدعوى أهمية تأسيس الإمامة وفى ظل صمت اجتماعى خاضع بطن فى العقل العربى وحتى وجد تنظيراً تبريراً له فى مقولة الإمام بن تيمية " ستون عاماً من سلطان جائر خيراً من ليلة بلاسلطان " وقد أرخ لهذا التحول فى التاريخ الإسلامى معاوية رضى الله عنه حيث بدأ مع حكمة ما يمكن تسميته بعصور الملكية فى الإسلام .  
والتي تعددت أنماطها فى ظل استمرارية فريديتها وشخصنتها التى حكمت تاريخنا فيما بعد .

فى أول خطبة له بالمدينة المنورة قال معاوية رضى الله عنه خالماً عن نفسه إتباع الخلفاء الراشدين بعد أن صعد المنبر وذكر الله وأتى عليه " والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتي . ولكنى جالذتكم بسيفي هذا مجالدة ، ولقد رضيت لكم نفسى على عمل ابن أبى قحافة وأردتها على عمل عمر فنفرت . وأردتها مثل ثنيات عثمان فأبّت على فسلكت بها طريقاً لى ولكم فيه منفعة "

ونظرة مدققة لما قاله الخليفة الخامس فى التاريخ الإسلامى عن نفسه وكما هو مذكور بالعقد الفريد نجد افتقاده الواضح لشرعيتى التأسيس والممارسة . فشرعية تأسيسه كانت سيفه ، وأما شرعية ممارسته فهى المنفعة على عمومية اللفظ ، وذاتية المعنى ونسبية الإدراك وبالتالي هلامية المسئولية .

وإذا كانت العوامل الثلاثة قد أنتجت مجتمعة فكريات الفردية وثقافة التسلط فإن العامل الأخير قد أنتج مرضاً آخر خطيراً وهو شخصنة القيم والمعايير السلوكية عن طريق تجسيدها فى صورة أشخاص فضلاً عن حالتها المعيارية المجردة التى نكتفى بها أنماطاً أخرى من الحضارات والثقافات خاصة الغربية .

وجوهر الفكرة أنه قد رسخ في العقل العربي أن المثل الأعلى المنشود شخص وجد بالفعل تاريخياً وعلى الواقع تمثله ، فإذا ما فشل المعاصرون في استحضار سماته كان ذلك تنقياً مرفوضاً دعاهم إلى تمثيل صورته في الظاهر وإنكارها في الخفاء بما يؤدي إلى الشيزوفرينيا السياسية الفردية والجماعية ففي مقابل ما تؤدي به تجريدية القيم والمعايير من خلال عدم فرضها جسداً إنسانياً تاريخياً واقتصارها على مؤشرات للطيب والخبيث والصالح والضار تاركة للفرد يصيب منها قدر استطاعته الكامنة في تكوينه الذاتي ثم محاسبته دون خشية الحكم المسبق بالتدني - من شجاعة اختيار فردية ثم مصارحة سياسية عامة . أدت شخصنة القيم والمعايير إلى التباس في الثقافة السياسية العربية فسادت الفردية تحت دعاوى الدين وساد النفاق بدافع من التسامى . وكرست الفردية ، والشخصية والاستبداد حتى صار العقل العربي أكثر قبولاً لها . بل وحماساً وهو ما تجلى في دعوة الإمام محمد عبده بنهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى نموذج المستبد العادل .

### ثانياً : العاطفية وغياب العقلانية الذرائعية :

وتعد هذه السمة امتداداً للسمة الأولى وانعكاساً لفقر الثقافة العلمية بل ربما غيابها في حياتنا الفكرية العربية . فالحضارة لدينا تشبه مصباً له منبعان . المنبع الأول هو الثقافة التي تمثل المكون القيمي والمعنوي ، والمنبع الثاني هو المدنية التي تمثل الوسائل المادية التي تتجسد في صورة الفن الإنتاجي السائد في كل عصر ومدى نصيبه من الرقي والتقدم . وفي هذا السياق تعمل الثقافة العلمية كرافد يصل المنبعين معاً بما يوفر لهما التفاعل الخلاق قبل أن يصبأ معاً في معين الحضارة .

ويمكننا القول بأن غياب الثقافة العلمية عن حياتنا العربية لم يحدث فجأة بل أنه في نظرنا - يعود إلى تلك اللحظة الفارقة في عمر الفكر الفلسفي والذي انتقل عندها من مجرد كونه عملية توليد منطقي متمحورة أساساً حول اللغة إلى عملية أخرى أكثر إيجابية أبدلت الطبيعة باللغة وتجاوزت الفلسفة الميتافيزيقية إلى فلسفة علمية أبدعت عبر قرون التحول ومع بداية العصر الحديث مفاهيم المنهج العلمي التجريبي والثورة الصناعية ثم باقى قيم الحداثة وما بعدها .

إنّ ويتفسير لنق فإن العلة الأولى تكمن فى عدم استجابة العقل العربى المسلم للفكر العلمى ، والمنهج التجريبي بذات قدر استجابته للفكر الفلسفى والمنطق الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقى حيث بدت آليات التفكير العربى أقرب إلى المنهج الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقى حيث بدت آليات التفكير العربى أقرب إلى المنهج الاستبطائى وأبعد عن المنهج الاستقرائى الذى صار منهج العلم الحديث وروح التجريب العلمى المعاصر . فهل يرجع ذلك إلى جوهر عناصر ثقافتنا الإسلامية العربية القائمة على فكريات التوحيد المطلق للخالق بما يعنى الكلية والشمول ؟ وهل يمكن القول بأن تلك الرؤية الكلية الشاملة والمطلقة للخالق قد أعاقت توليد الرؤى الجزئية والتحليلية والنسبية التى يقوم عليها الاستقراء العلمى ؟.

إننا لا نجد فى الفلسفة القرآنية ما يحول دون التحليل العلمى وتدبر الطبيعة والاندماج فيها وتفسيرها بدون خلل فى منظومة الإيمان الغيبى القائم على التوحيد فإذا كانت التطورات التاريخية تشير إلى افتراق المسلم والمنهج العلمى الاستقرائى فإن علة ذلك تعود ربما إلى المشكلة التى سار إليها الوعى العربى خطأ بين واحدة المسبب وواحدية الأسباب التى هى بطبيعتها متعددة . فإله وحده مطلق ، بينما الكون كثير معقد ومركب ، وبينما يحضننا القرآن على توحيد الله فرداً صمداً ، فإنه لا يحول بيننا والنظر فى أسباب الحياة وعللها . وتركيب هذا الكون ومعادلات وجوده واستمراره إلا أن صور الضعف الحضارى والتداعى السياسى غالباً ما تحمل فى ثناياها تشوهات لأهم المضامين الثقافية والنفسية والعقلية المحورية وربما كان حال ثقافتنا العلمية منذ خمسة قرون على الأقل .

وهكذا يأتى التفكير السياسى العربى كأحد عناصر ثقافتنا المعنوية منبت الصلة إلى حد بعيد بقواعد وآليات العلمية والعقلانية مشحوناً بروح العاطفة معولاً على النوايا ومحتكماً إلى الصدفه مجافياً لشروط العقلنة التى ترتبط بالمقدمات والنتائج حتى ليبدو محكوماً بمنطق الأزمات والمفاجآت فضلاً عن سمات منهجية هامة على رأسها السعى نحو المطلق على حساب التنبى وهو منهج يجافى الطبيعة

السياسية التي تتطلب آليات جزئية نمسية مرنة قادرة على المساومة لتحقيق الممكن  
دون الوقوف على عتبة المستحيل .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سيادة التفكير العاطفى على المستوى الجماعى  
العربى يصاحبه فى ذات الوقت سيادة روح براجماتية نفعية شديدة على المستوى  
الفردى ليس فقط على الصعيد الرسمى لأشخاص يجاهدون للحفاظ على مواقعهم فى  
السلطة بل حتى لدى الأفراد والتيارات الفكرية المتباينة التي تحاول الالتحاق بمواقع  
وبؤر الفعالية الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مقولات ومواقف ورؤى  
فكرية ربما استهلكت دهماً من أعمارهم دفاعاً عنها وتكيفاً لها فى ظروف سياسية  
متباينة .

إن عدم العقلنة فى التفكير السياسى العربى يعد أحد أبرز الآفات التي تهدد  
وحدة الفكر العربى ، بل ووحدة المصير المشترك لما تخلقه من توقعات متزايدة لا  
تقوم على الحسابات بل على المشاعر وما يؤديه ذلك إلى خلق الأزمات ، وإهدار  
الجهود ، وتضييع الفرص .

### ثالثاً : الإستراتيجية والجمود أو الدائرية :

إن نظرة سريعة إلى طبيعة القضايا المطروحة على الفكر العربى مثلاً تؤكد  
هذه السمة . فلا يزال الفكر العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين يدور  
حول ذات القضايا التي دار حولها فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية العشرين .  
ربما تغيرت البيئة المحيطة بهذه القضايا ، وربما اختلفت الأساليب المتداولة  
لتحقيقها، وربما جددت قضايا أخرى ولكن القضايا المحورية كقضية النهضة على  
سبيل المثال والجدل حول آليات تحقيقها سواء حسب المرجعية الإسلامية الأصلية  
أو المرجعية الحديثة المعاصرة لا تزال محور التفكير العربى فيما يجب انتهاجه من  
مسالك نحو التاريخ أو الجغرافيا ويمكن القول ومنذ بدء اليقظة العربية الحديثة ومع  
أوائل القرن التاسع عشر والفكر العربى بمختلف تياراته يعيش مشكلة النهضة \* بل  
إنها كانت ولا تزال وراء انبعاث الفكر العربى وانقسامه إلى تيارات واتجاهات.

فهناك التيار السلفى الذى يرجع فى أسلمه الأخلاقى والدينى إلى سعى العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك أى يحبسه . ويستمد هذا التيار فعاليته من كونه يعقل عن الله إما بفكر ونظر كما يقول المتكلمون ، وإما بصيرة ومعرفة كما يقول المتصوفة السنيون . والعقل السلفى إذن مكبوح الجماع مردود الشطط لا ينتج العلم بل هو صديق له فقط يبحث فى أسرار الكون ولكن مع احترام الحقائق الثابتة . إنه عقل الماضى الذى كبح جماح مسيرة النهضة الماضية التى شيدها عقل المعتزلة والفلاسفة والعلماء (١) .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن شعار النهضة ظل هو المتحكم لدى هذا التيار حتى العقدين الأخيرين للذين بدت فيهما جماعات وتيارات تدعو إلى الثورة والعنف كوسيلة للتغيير حتى يمكن القول إن شعار الثورة قد طغى على هذا التيار وحل محل شعار النهضة فى العقد الأخير على الأقل .

وعلى الصعيد الآخر " فهناك التيار القومى الليبرالى أو الاشتراكى والذين يسميان إلى تقديم نموذج للنهضة يقوم على تمثيل مسارها الأوروبى الغربى وأسلوب تطورها ومحاولة استرجاعه فى الحياة العربية أى أن كلاً من الاتجاهين سلفى فى الحقيقة مع اختلاف ينابيع كل منهما وموقفيهما من العلم الذى يجاقى الإبداع ويتمحور حول الصداقة وإن بدت هناك صداقة إيجابية وهناك صداقة سلبية (٢) .

وهناك قضايا أخرى وثيقة الصلة بقضية النهضة . بل ربما جاز القول إنها أحد تجلياتها . قضية الدين والدولة تعد مثلاً على ذلك فهى تثير ذات الجدل بين ذات التيارات . " فالفصل بينهما شرط محورى لدى الفكر " الليبرالى أو الاشتراكى العربى لأجل تحقيق النهضة حيث كتب أحد رواد الليبرالية العرب يقول منذ قرن " وما دام قومنا لا يميزون بين الأديان التى يجب أن تكون بين العبد وخالفه والمدنيات التى هى بين الإنسان وبين وطنه أو بينه وبين حكومته ولا يضعون فاصلاً بين هذين الميدانين المتميزين فلا يؤمل نجاحهم فى أحدهما ولا فيهما جميعاً " .

وعلى صعيد آخر يعد الربط بينهما أساساً ضرورياً للنهضة لدى التيار



الإسلامى بكافة فصائله حيث يقول مفكر سلفى رداً على مقولة الليبرالى " إنا معشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمددنا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير فيه لنا ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا من هذا الطريق . وإن ما نراه من حالة ظاهرة وحسنة فينا من حيث الرقى والتقدم والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط لأننا على تمدننا مقلدون (٣) .

وتجسد قضية العروبة والإسلام تجلياً آخر أقل مباشرة من سابقتها وهى قضية قديمة متجددة شهدت مداخلات عديدة حول مواقف متطرفة فى الماضى إلا أنها الآن تشهد نوعاً من التقارب على الصعيد الفكرى - إثر محاولات عديدة لدى مفكرين سياسيين للتوفيق بين طرفى الإشكالية حيث يحاول الخطاب السياسى القومى " إعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والإسلام تاريخياً وقانونياً مؤكداً على أن الإسلام فى حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروبة وأفصح عن عبقريتها لحسن إصباح فلا يمكن أن يكون هناك صدام . ولكنه يؤكد أيضاً على أن الاعتزاز بالإسلام والتراث وإعطاء القيم منزلتها لا يعنى اتخاذ الإسلام رابطة سياسية يمكن إقامة كيان سياسى على أساسها بينما يطرح مفكر سلفى رؤيته النقيضة فيقول " إن أمة العرب قد عزت بالدين إن أرادت الحياة ورغبت فى العزة فلن تقوم الأمة ثانية إلا بما قام به أولها " (٤) .

والحقيقة أن الطرحين القومى والإسلامى فى أبرز صورهما النقية يكادان يتوحدان حول المضامين الفكرية الأساسية على أن الفارق الوحيد يبقى هو برامجياتية التيار القومى فى مراعاته لجماع العوامل الدولية الحضارية فيها والسياسية بل والنفسية والتي تعوق موضوعياً تمثل كيان سياسى إسلامى بأى شكل من الأشكال بينما يتوفر للجسد العربى مقومات وركائز تفوق بكثير - ليس فقط ركائز الجسد الإسلامى بل وأيضاً مقومات تلك الموضوعية ذاتها وذلك فى مواجهة المثاليات الإسلامية التى تحت نفسها من جماع تجريدات تبدو فى عزلة وانفصام فى موقعها من البيئة الدولية بكل مكوناتها .

على أن المعضلة الحقيقية التي أفرزتها السنوات الأخيرة تتجاوز حدود الفكر وتبقى رهينة بذلك الانفلات للسكري ، والتضارب الضار بين تيارات العنف الجديدة في الحياة العربية حتى أن مشكلة جديدة ثارت جوهرها إمكانية التوفيق بين التيارات الإسلامية ذاتها . في صورتها الفكرية الأصلية ، وفي نتوءات العنف المتبرعمة منها مما يزيد من أزمة التكامل الفكري ويعقد كثيراً عملية الالتئام في الثقافة السياسية العربية بوجه عام .

وفي ظل قضية النهضة أيضاً نلمح تجلياً آخرافى الجدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية . وهي قضية وثيقة الصلة بإشكالية الصحة الإسلامية وعلاقتها بعملية التجديد الفكري التي مارسها العقل العربي على مر التاريخ ولكن الجديد في الأمر هو أن ممارسة عملية التجديد كانت تتم داخل المنظومة الفكرية ذاتها وبآلياتها المستخدمة أما الآن فإن عملية التغيير أصبحت أكثر ثورية بعد الانعطاف التاريخية في مسيرة الفكر القانوني والتشريعي العربي إثر مرحلة الاستعمار وفترة التحرر القومي وحيث تحاول هذه العملية أن تحقق من خارج المنظومة الفكرية السائدة الآن فيما أصبح يسمى بظاهرة الصحة الإسلامية .

\* وعلى الرغم من ارتباط هذه العبارة بأحداث معينة على رأسها الثورة الإيرانية ، وظهور بعض التيارات والتنظيمات التي تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامي في مختلف مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن كلمة الصحة تبقى مع ذلك غريبة على القاموس الإسلامي أو أنها على الأقل لا تتناسب مع ما هو كائن ولا ينبغي أن يكون . ذلك لأن وصف ما حدث في إيران وما عرفته بلدان إسلامية من حركات وتيارات تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامي بأنه صحة إسلامية يوحي بأن الإسلام كان قبل ذلك نائماً في حين أنه سواء كعقيدة أو شريعة أو مثل أعلى للحياة لم ينم يوماً ولم يغب عن وجدان المسلمين أو سلوكهم<sup>(٥)</sup> .

وفضلاً عن قضية النهضة وإمداداتها ، وعلى صعيد الاستمرار والإستراتيجية يعكس الفكر السياسى العربى قضية القومية العربية منذ ما يربو على القرن وفى ذات الوقت الذى اشتعلت فيه قضية النهضة فى الوجدان العربى ، وبدرجة أكثر حدة جعلت من هذه القضية محور التفكير السياسى العربى الذى أخذ يبحث فى ركائزها ، وأنماطها ، وتحدياتها ، وإشكالاتها عبر مراحل مختلفة من تاريخ تطور النظم العربية الحديثة .

فلقد مثل التجانس الثقافى الفريد الأساس والدافع الجوهرى للفكرة القومية وللنظام الإقليمى العربى فى وقت واحد فقد تعينت هوية هذا النظام وحدوده الجغرافية السياسية بناءً على المعيار الثقافى . وقد تضمن ذلك بدوره انقطاعاً سياسياً ورمزياً فى المتصل الجغرافى الشاسع الذى يضم إلى جانب العالم العربى أجزاء كبيرة من غرب آسيا غير العربى وكذا منطقة القرن الأفريقى وجزء من غرب أفريقيا . ولم يمنع ذلك بروز تحديات ثقافية لهذا الأساس الجوهرى للنظام العربى فالدعوات الإسلامية الأصولية طرحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هوية أوسع تضم العرب كما تضم غيرهم من المسلمين ، وعلى الجانب الآخر برز تحدى الخصوصية الجهوية فى عدة أقاليم من الوطن العربى باعتبارها تملك ثقافات فرعية متميزة . وعلى الرغم من أن النظام العربى هو رباط جامع بين دول مستقلة وليس بين مجتمعات فإن ذلك لم يمنع ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصة بأقليات قومية أو عرقية أو لغوية رأت فى النظام العربى نقيضاً أو إذابة أو تجاهلاً متعمداً لكيونيتها . وقد كشفت هذه التحديات للأساس الثقافى للنظام العربى عن نفسها فى أزمات متعاقبة مر بها وهزته هزاً عنيفاً<sup>(١)</sup> .

وواقع الأمر أن النظام العربى باعتباره نظاماً أو رابطة بين دول لم يشكل عائقاً دون قيام أقاليم الوطن العربى بصياغة شخصيتها المستقلة فى الإطار الجامع للنظام . كما لم يمنع أو يصادر حق الدول الأعضاء فى التكيف المبدع مع التعددية الداخلية . ربما تكون التحديات التى صادفها من هذا الاتجاه قد نشأت عن الخلط بين

النظام الإقليمي من ناحية ، والدعوة القومية من ناحية أخرى . وقد مالت الأطروحات القومية ذات النفوذ الأعلى على المتكثفين العرب إلى صياغة مقولاتها على نحو يعطى إحياء قوياً بضرورة فرض الانتماج القسرى للأقليات والتوحيد القائم على الصهر وليس المضاهرة بين الأقاليم الفرعية للعالم العربي <sup>(٧)</sup> . وواقع الأمر أن الإستراتيجية التي تتناول بها الفكر السياسى العربى قضية القومية بالذات ربما لا تتجاوز معنى استمرارية طرحها على جدول أعماله وربما أيضاً استمرارية الجدل حول التحديات التي تواجهها والبحث فى آليات تحقيقها وصحيح أن الجدل ذاته حول هذه الأمور قد أصابه نوع من الهرم والكمون إلا أنه ورغم ذلك يمكن القول فى نظرنا أن قضية القومية منذ اشتغالها فى الوجدان والفكر العربيين قد شهدت تطورات فعلية على مستوى الطرح الفكرى لها على صعيدين أساسيين على الأقل .

الأول : هو صعيد تحدياتها والتي كان على رأسها منذ القرن الماضى ربما تيارات العالمية الإسلامية . وفكريات الخلافة الإسلامية تلك التى لاقت رواجاً حتى منتصف القرن بل وربما جاز لنا القول بأنها قد مثلت أساساً لتقارب الإخوان المسلمين ، مع الملكية المصرية رداً من الزمن فى حياة الشهيد حسن البنا وعلى رغم تغير وهبوط هامش تحدى العالمية الإسلامية فى الستينات ثم السبعينات ، فإنها عادت بقوة فى الثمانينات والتسعينات لتمثل أبرز تحديات الفكرة القومية .

وفى السياق ذاته تبرز التحديات الجهوية داخل الدولة القطرية العربية لترسم حول أقليات قومية أو عرقية أو لغوية أو دينية ويدفعها افتقار آليات الحوار الديموقراطى إلى مواجهة متوهمة مع النظام العربى الذى لم يكن ليشكل لا بقوانينه ولا بتقاليده مواجهة أو قيوداً على حركة وحقوق هذه الأقليات . والذى أعاقها بالفعل كان هو جمود التطور الداخلى وعدم نضج المجتمعات المحلية والدولة القطرية العربية وقد برزت هذه التحديات الجهوية منذ نشأة النظام العربى ولا تزال تواجه

كما يتوقع لها أن تستمر حتى يجد لها النظام العربى أو الفكر العربى حلاً لا نظنه سوى الحل الديموقراطى .

أما الثانى : فهو صعيد الخطاب الوجدوى ذاته فى طبيعته ومضمونه والذى يمكن لنا القول إنه قد مر بمراحل تطويرية هامة وأساسية .

فى المرحلة الأولى : طرحت القضية طرحاً عاطفياً صرفاً فلم يكن الاهتمام موجهاً نحو البحث عن الأسس الموضوعية التى تجعل الوحدة ممكنة ، ولا عن المراحل الى لابد من قطعها قبل الوصول إلى الوحدة الشاملة هذه كبديل عن واقع المأساة الناجمة عن التخلف والتجزئة والاستعمار رغم عدم تهيئة الظروف الموضوعية لذلك وهو الأمر الذى كان يؤلم المفكرين العرب .

وفى المرحلة الثانية : تميزت بطرح أقل رومانسية وإن اتسمت بعلامح أفلاطونية ركزت على أن القومية العربية ليست مبدأ وليست فكرة تدعو إليها . فالمبدأ أو الفكرة أشياء طارئة يمكن أن توجد اليوم لتنتهى غداً وإنما القومية العربية وجود قائم ليس لنا حيلة فيه . لا فى الإبقاء عليه ولا فى إلغائه ونحن حينما ندعو للقومية العربية فنحن لا ندعو إلى الإيمان بفكرة وإنما ندعو إلى الوعى على وجود وحقيقة فلا يكتمل وجود الإنسان العربى ولا تتفتح حضارته إلا بوعيه القومى .

أما المرحلة الثالثة : فهى التى عاصرت فترة المد القومى للنظام العربى والمصاحبة للثورة المصرية والحركة الناصرية والبعثية وقد اتسمت بمسيتين :

الأولى : خلط الوحدة بالاشتراكية وإقامة رباط بينهما باعتبار أن الاشتراكية للعربية ضرورة لبناء الوحدة . وبالتالي طرحت الاشتراكية ليس بوصفها تطوراً للوجود العربى بل على أنها شرط له .

والسمة الثانية : هى الثورية التى صبغت الفكرة ودعت إلى استخدام القوة فى تحقيقها باعتبار أن بعض المنعطفات التاريخية فى عمليات

لتحول تستوجب ذلك الاستخدام حيث عبر عن ذلك مفكر قومي  
قائلاً " إن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة  
لحياة الأمة الحاضرة والمستقبلية ولمجرد دفاعها عن بقائها ما  
يفوق في ميزان المقارنة الثمن الذى يتطلبه استخدام قوة .

أما المرحلة الرابعة والحالية : فهى مرحلة أقل ثورية وأكثر عقلانية فى  
دعوتها إلى الوحدة وتركز فى طروحاتها على أن وحدة الأيدولوجيا لابد أن تسبق  
الوحدة السياسية العربية المنشودة وذلك ما يستخلصه كاتب قومي فيقول " إن فكرنا  
القومي لا يصدر عن مواقع واحدة ولا يشق لنفسه قنوات مشتركة وهو لهذا السبب  
يشكو من تعدد الاجتهادات التى تؤدى فى النهاية إلى تشويش العقل العربى ومنع  
بناء تصور مشترك للقضايا الرئيسية المطروحة فى حياتنا الفكرية (٨) .

والواقع أن التحديات الخارجية للدعوة القومية ممثلة فى تيار العالمية  
الإسلامية والتحديات الداخلية ممثلة فى الأقليات الجهوية ، بالإضافة للمتغيرات  
الدولية صاخبة الإيقاع ، وانهيارات أزمة الخليج الثانية فى البنية النفسية والثقافية  
للمجتمعات العربية وما فرضته من مراجعات لا قومية فى أغلب الأحوال فى الخليج  
العربى كإقليم ، والمغرب العربى الكبير كإقليم. جميعها عوامل فرضت قيوداً على  
الوعى العربى الحالم بالوحدة فيما دفع التيار القومى على وجه الخصوص لإعادة  
بناء مقولاته فى صيغ أكثر موضوعية وأقل ثورية مع تفكيك ونزع كل الارتباطات  
الاشتراكية والثورية بها فيما يبدو وكأن هذا التيار يبنى صياغات قومية بشروط  
دولية وإقليمية بل ومحلية معاصرة .

وتأتى آخراً الديمقراطية كالثالث القضايا المحورية المطروحة على الفكر  
السياسى العربى . والحقيقة أن الديمقراطية وحزمة القضايا الفرعية المرتبطة بها  
كمشكلة الأقليات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تمثل إشكالية خاصة ومعقدة  
ترجع إلى حقيقتين .

**الأولى :** أن الديمقراطية لم تمثل يوماً مطلباً ملحاً بالفعل سواء بالنسبة للفكر السياسي العربي أو النظام العربي ولذا فهي لم تكن على جدول أعمالهما الفعلي أو الجاد بمعنى أنها لم تمثل هماً عربياً فكرياً أو نظامياً .

**الثانية :** أن شعار الديمقراطية هو أكثر الشعارات رواجاً في ساحة المطالب الشعبية في الوطن العربي . فهي المطلب الذي يكاد يحظى الآن بالإجماع فالجميع ينادون بها ، وفي ذات الوقت يتجاوزها الرسميون دون أن يواجهوا بضغط فعالة من المجتمعات العربية .

**وتفسير ذلك يكمن في تفاعل نوعين من العوامل :-**

**الأول :** هو مجموعة الضغوط التي أفرزتها المتغيرات الدولية فكرياً وسياسياً على الفكر السياسي العربي دون النظام العربي .

فعلى الصعيد الفكري تشكلت مجموعة من التحولات المتفاعلة عالمياً يمكن إيجازها في مسمى قيم ما بعد الحداثة شكلت في جماعها ضغوطاً نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياق عملية الانكشاف العالمي التي صاحبت ثورة الاتصال الكونية والتي تولد معها وفي ثنائياها ما يسمى بالموجة الديمقراطية الثالثة وعلى الصعيد السياسي طفرت التحولات الدولية بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية نحو الانفراد بقيمة النظام الدولي . مع ما صاحب ذلك من طفرة لجماع القيم الغربية وعلى رأسها الديمقراطية والتي صارت - في لغة الخطاب الغربي والأمريكي خاصة - ضمير وإلهام تفاعلات للنظام العالمي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة ممارسة الضغوط لفرضه وبالتالي فرضها كقيمة على كافة الأقاليم الفرعية في العالم ومنها العالم العربي .

وبينما وجدت التأثيرات الفكرية والسياسية لهذه المجموعة من العوامل طريقها المباشر إلى العقل السياسي العربي لتجسد زخماً هائلاً ومداً لا مسبقاً نحو قيمة وقضية الديمقراطية حتى باتت مطروحة على نسق تفكيره بالإلحاح شديد .

فإنها لم تتمكن من طرح ذاتها بذات القدر النافذ على النظام العربى نتيجة لبروز تيار العالمية الإسلامية وتصادد حركات العنف المصاحبة له على الساحة العربية خاصة بعد أزمة الخليج وحيث لم يسمح التوظيف الذرائعى لقيمة الديمقراطية لدى الولايات المتحدة بممارسة ضغوطها على الأنظمة العربية المتحالفة معها للتسامح مع المجتمعات المدنية الخاضعة حتى لا يشكل هذا التسامح قيداً عليها فى مواجهتها للعنف الإسلامى من ناحية ، وحتى لا تسمح آليات هذا التسامح الديمقراطية بصعود تيارات إسلامية ديمقراطية من ناحية أخرى كما حدث فى الجزائر . على أن تطوراً هاماً قد حدث على صعيد الطرح الفكرى لقضية الديمقراطية جوهره سيادة الصياغة الليبرالية لها . باعتبارها مزيجاً من حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسى وحرية تشكيل الأحزاب ، والانتخاب وهى الصيغة التى لاقت قدراً كبيراً من الانتقاد والاستهجان فى حقبة المد القومى باعتبارها ديمقراطية برجوازية عميلة لا تخدم الطموحات العربية فى الوحدة والاشتراكية .

وفى مواجهة الطرح الليبرالى السائد للديمقراطية يبرز الطرح الإسلامى لها وجوهره الشورى وفى الحقيقة فإن الشورى الإسلامية تعد مفهوماً قيمياً مغايراً إلى حد ما للديمقراطية . يركز على العدل أولاً ، وغياب الاستبداد المطلق ثانياً ويؤكد الرشادة والاستقامة ثالثاً . ويعول على الضمير الفردى للحاكم رابعاً وجميعها قيم قد تصيب مضامين ديمقراطية ولكن المرجعية الفلسفية مختلفة تماماً بين الطرفين . وليس بعيداً عن الذهن دعوة مفكر إسلامى متحرر هو الشيخ محمد عبده منذ قرن لمفهوم المستبد العادل .

على أنه ورغم هذا التباين تبقى الحقيقة الهامة الجديدة كامنة فى توارى الطرح الاشتراكى للديمقراطية ، مع تصاعد الطرح الإسلامى لمفهوم الشورى فى مواجهة سيادة الطرح الليبرالى للديمقراطية الغربية .

الثانى : وهو مجموعة من العوامل الداخلية المتنامية فى التكوين القطرى للدولة العربية وللناجمة عن عمليات النمو ، والتكيف للمجتمعات العربية



المعاصرة. فضلاً عن التعتيد المتراد للهيكل الاقتصادية والاجتماعية العربية مع التزايد الطفيف في عمليات التصنيع ، وتزايد دور قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية، وتنامي الطبقة الوسطى كشرية اجتماعية تضم كثيراً من الفئات الطامحة نحو ممارسة قيم حرية الفكر والتعبير ، وبالتالي تزايد الاهتمام والإحساس بالنزعة الفردية وضرورة احترام حقوق الإنسان ، تأتي مشكلة الأقليات لتمثل أهم الحوافز لقضية الديمقراطية وتأججها في الوعي العربي إذ تقدم الديمقراطية في معظم الأحيان على أنها الحل الوحيد أو الأمثل لقضايا الأقليات في الوطن العربي .

" فالخريطة الإثنية العربية على صعيد اللغة تضم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي وهم الأكراد والأرمن والآرامية والسريان والشركس والتركمان والأتراك والإيرانيون واليهود والزنج والبربر . وعلى الصعيد الديني تشمل نحو ٢٠ مليون بنسبة ٩٪ من جملة السكان والفئة الثانية هم اليهود الربانيون، والأرثوذكس ، واليهود القراعون والساديون ثم الديانات التوفيقية غير السماوية الصائبة واليزيدية ، والبهائية ثم الديانات القبلية الزنجية (٩) .

ولا شك أن الخريطة العربية الإثنية تثير بهذا الشكل قدراً هاماً من التوترات على الساحة العربية وتخلق مزيداً من الهموم خاصة في السودان ولبنان والعراق ولذا كان من الصعب على الفكر السياسي العربي تجاهل تلك القضية والعبور عليها دون التوقف أمامها وكذا يرصد هذا الفكر ثلاث معضلات أساسية تمثل دافعاً لتأجيج حدة هذه المشكلة وهي :

**المعضلة الأولى :** مفاهيمية بين القومية والإسلام فهناك رافد ينظر إلى الرابطة القومية بين العرب على أنها اللغة العربية وهذا يثير مخاوف لدى الأقليات غير العربية ، وهناك رافد يراها الدين وهذا يثير مخاوف الأقليات غير المسلمة .

**المعضلة الثانية :** سياسية وتتطوى على أزمة بناء الدولة الحديثة وتشمل تعثر وفشل القطرية في صياغة مقبولة للهوية تأخذ في الحسبان التعددية الدينية والثقافية حيث توجد . كما تتطوى على تعثر وفشل في صياغة مقبولة لمساك

للوصول إلى السلطة وكيفية إشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيها بصورة متكافئة وهذا وذلك في النهاية مما تجسّم لتعثر أو فشل عملية الدمج السياسية أحياناً ورأسياً للجماعة الإثنية في المجرى الرئيسى للمجتمع والدولة .

**المعضلة الثالثة :** وتتعلق بالبعد الخارجى ونعنى به سهولة اختراق الوطن العربى من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف (١٠) .

ويمكن القول بأن هذه العضلات هى المسئولة عن تأزم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها بما يجعل من علاجها ليس فقط وسيلة لدعم السلم الداخلى فى هذه المجتمعات بين الأقليات والأغليات بل هى بنفس القدر من أجل تكريس الشرعية بين الأنظمة الحاكمة وكافة شعوبها " وإزاء هذا التحدى يطرح الفكر السياسى العربى ثلاثة بدائل تعمل متكاملة لصياغة إطار عام يمنع المشكلة الإثنية من التفجير المسلح ، بل ويحتوى مثل هذه الانفجارات القائمة بالفعل وهذه البدائل تتمحور حول الديمقراطية والفيدالية والمجتمع المدنى فمن شأن هذه المبادئ أن توازن بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقليات سواء على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الوطن العربى كله (١١) .

وبينما نجد تأثيراً غير متوازن بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية إذ تميل بشدة إلى الضغط على الفكر السياسى العربى دون النظام العربى ، فإن المجموعة الثانية من العوامل الداخلية تحقق تأثيراً متوازناً إلى حد بعيد إذ تضغط على الفكر السياسى العربى ، وفى ذات الوقت على الأنظمة العربية القطرية بما يحقق بالفعل تطوراً على هذا الصعيد لدى بعض البلدان وإن لم يكتمل فى صورته النهائية . بينما تبقى بلدان أخرى فى مرحلة التردد الفعلى خلف مسميات الخصوصية الثقافية ، والنسبية الحضارية وغيرها وإن لم تستطع جميعها - تحت ضغط الفكر السياسى - للتصريح بمعارضة أو مجاغة التيار الديمقراطى المتنامى . وإذا كان ذلك يبقى فى النهاية رهنا بمناخ وتطور وظروف الدولة القطرية دون أن يشكل هماً ملمحاً على جدول أعمال النظام العربى فى مجموعه .

على أن انضواء القضايا المحورية الثلاث : النهضة ، والقومية ، والديموقراطية تحت ملمح الإستراتيجية في الفكر السياسى العربى لا يجب أن يخفى فضلاً عما أسلفناه من ديناميكية الطرح أو التناول الفكرى وخاصة بالنسبة للقضيتين الأخيرتين . حالة التباين النسبى بين القضايا الثلاث خاصة حول معيار التحقق . قضية النهضة مثلاً لا يمكن وضع معيار مطلق لتحقيقها داخل كل بلد ، أو بصورة عامة داخل النظام العربى حيث يستطيع كل قطر أن يدعى بوجود مشروع للنهضة لديه بأى صيغة من الصيغ . ولذا فالطبيعة النسبية للقضية تفرض استمرارية طرحها على الفكر العربى ولذا ربما كانت أقدم هذه القضايا المطروحة فعلاً . أما القضية القومية فربما كانت أكثر هذه القضايا قابلية لتطبيق معيار التحقق بصورة واضحة وإن لم تكن مطلقة فالوحدة القومية هى عمل سياسى يتضمن ممارسة الإرادة على الأقاليم القطرية العربية فى إطار قانونى جديد . ولذا فهى تملك من الملامح البارزة ما يمكن قياسها وبالتالي التأكد من تحققها أو عدمه وقياس ذلك التحقق .

وتأتى قضية الديمقراطية لتمثل حالة وسطى من القضيتين السالفتين " انما تحتوى عدة مؤشرات تتعلق أولاً بالمبادئ ، وثانياً بالآليات . غير أنها تبقى مبادئ قيمية وبالتالي نسبية ورغم أن الآليات قد تكون أكثر وضوحاً وقابلية للملاحظة إلا أنها فى النهاية فضلاً عن المبادئ قد تقع أسيرة تحدى الخصوصية الثقافية وغيرها من الدعاوى التى تعوق قياس مدى تحققها .

ومن جماع ذلك يمكن القول إن هذه القضايا لاعتبارات محوريتهما وإلحاحها تنتمى وتترزع لأن تكون من القضايا ذات الطابع الاستمرارى بصفة عامة وبالتقدير الذى يجعلها عرضة للطرح الدائم أو المتجدد على أنظمة التفكير العالمية بصفة عامة . غير أن إلحاح هذا الطرح واتصاله على مدار القرن ونيف خاصة بالنسبة للقضيتين الأوليين مثلاً على النظام الفكرى العربى يجعل منه حالة خاصة جداً تقترب من الجمود يرغم بعض التحفظ بما يستدعى تسمية ذلك الملمح بالإستراتيجية وذلك فيما نعزوه إلى عدة عوامل أهمها :-

ازدواجية المرجعية الفكرية العربية وهو الأمر الذى يولد تيارات فكرية متضادة ومتنافية . وربما قد تكون متعاقبة بما يحرم الفكر السياسى العربى من توليد تراكمات متجانسة خاصة بالقضية الواحدة قد تدفع بها نحو التحقق . ولعل التناقض القومى - الإسلامى يجسد بوضوح هذا الملمح فى الحالة العربية .

العامل الاستعمارى وما ولده من انقطاع فكرية وسياسية طويلة نسبياً أعاقته - إلى مدى بعيد - انسياب الإرادة الوطنية نحو تحقيق غاياتها ثم الإرادة القومية بالتبعية وهو ما أعاق تحقق هذه القضايا فى الواقع وبالتالي دفع إلى استمرارها على جدول أعمال النظام والفكر العربيين .

البطء النسبى لعملية التطور العربى على الصعيد القطرى وهو الأمر الذى من شأنه إطالة مدى تحقيق أولويات هذه البلدان العربية واستمرارها لفترة طويلة موضع جدل ، وأمل باعتبارها أهداف وطنية وقومية .

وأخيراً تأتى هامشية التأثير الفكرى فى الحياة العربية على الأنظمة السياسية لتشكل دافعاً لبطء عملية التحقق لهذه القضايا وبالتالي استمرار طرحها فى مدى زمنى طويل .

#### رابعاً : إعدام المرونة أو التسامح :

فمن جماع الفردية وما تعنيه من نزوع إلى التسلط ، والعاطفية وما تفرزه من آليات الانفعالية والحدة واللاعقلانية ، وما تعكسه الإستاتيكية بدوافعها ومضامينها من فقدان للقدرة على الإنجاز تتولد فى الممارسات السياسية العربية ، ويعكس الفكر السياسى العربى فى أحد ملامحه الهامة حالة من عدم التسامح مع الآخر العربى وينعكس ذلك فى العجز الرهيب عن حصار الأزمان ، واقتقاد آلية التعامل معها بما يسمح بتجويرها ابتداءً ، واتساعها انتهاءً أمام مواقف تبدو جامدة لدى الأطراف

المتنازعة ، وضمن أجواء إعلامية ومعنوية مشحونة سرعان ما تنسم بالاستقطاب الحاد والانفعال الشديد بما يدفع الأزمات فى الغالب نحو الاسترسال ولو بالقصور الذاتى حتى تبلغ منتهاها من التفجر الواسع العنيف وخاصة مع المثالية الشديدة والتجريد الهائل فى النظرة إلى العربى الآخر الذى يجب أن يكون مثالياً جداً وصديقاً جداً لمجرد العروبة الثقافية وهى نظرة إن أكدت فى وجهها الإيجابى عمق تلك النظرة لمضامين العروبة والوحدة وغيرها ، إلا أنها فى التجليات السلبية لها - خاصة مع افتقاد صاحبها ذاته لمثل هذا التسامح ومع افتقاد الفكر السياسى التقليدى فى حياتنا العربية لمفهوم المصلحة - غالباً ما تولد توقعات متزايدة ومنفعلة بأشياء وهمية ، وتصور السعى نحو المصلحة لدى الآخر على أنه خروج على روابط القربى ووشائج العروبة والقومية وهو الأمر الذى يحاول دون بناء مواقف تفاوضية تساهمية تسعى إلى التوفيق عبر حلول جزئية مرنة تحقق الممكن وتتجاوز المستحيل وتغلب النسبى السياسى على حساب المطلق المثالى .

كما تنعكس سمة عدم التسامح فى التفكير السياسى العربى فى تلك النماذج للاقطاعات السياسية فى حياتنا العربية نتيجة التباين فى الرؤية مع الآخر أو حتى الاختلاف معه وهو ما يؤدى إلى حالة من شمولية العداء واستمراره وتراكمه . فالخلاف البعثى بين سوريا والعراق يوشك على نصف قرن من الامتداد والتشعب دون دوافع موضوعية ورغم وحدة الفكر فى صورته النقية بينهما حول الوحدة والقومية وغيرها إلا أن كلا الطرفين عجز عن التسامح مع مجرد الخصوصية القطرية أو التطبيقية للآخر ضمن أشياء عديدة بالطبع جوهرها التنافس الشخصى والقطرى وفى السياق ذاته يبدو الموقف العربى حيال للوضع السياسية العراقية بوجه عام حيث يغلب على تيار كبير فى التفكير السياسى العربى وخاصة لدى دول الخليج أو معظمها روح من العداء وعدم التسامح ، فضلاً عن حالة من التمرد الفكرى والثقافى فضلاً عن السياسى والأمنى تبرزه حالات ونماذج سلوكية عديدة ويؤشر إلى مراجعة فكرية سلبية ولا قومية حيال النظام العربى بوجه عام تعددت

رؤى الأنظمة السياسية الرسمية ، إلى مرارات شعبية عميقة تنعكس في الفتور حيال الجامعة العربية ، وفيما أثير الجدل حوله من استطلاع للرأى بدول الخليج خاصة الكويت أكدت على ذات المعنى ، وما ووجه به وزير الخارجية للتونسي أثناء زيارته للكويت العام الماضى ١٩٩٣م حتى أنه اضطر أمام موجة العداة الإعلامى والشعبى إلى قطع زيارته والعودة إلى بلده التى لم تكن عدواً مباشراً فى الأزمة ، ورغم أنها قد عبرت عن موقف رأته قومياً فى ظل مناخ فكرى وسياسى معقد ثم أنها حاولت إجراء مراجعة له حينما أثبتت التطورات عدم صدقيته .

فلا ينكر أحد المرارات الناجمة عن أزمة الخليج فى الوجدان العربى العام ولكن ذلك لا يجب أن يكون عائقاً أمام عودة التحام الفكر السياسى العربى خاصة وفى ضوء محاولة هذا الفكر للانتماء مع الفكر الإسرائيلى اليهودى الصهيونى رغم صراعات السلاح والعقائد والمصالح والرؤى لأكثر من نصف قرن شهد انسياب الدم العربى على رمال الصحراء العربية فى فلسطين فيما سجلته الملاحم الشعرية والروايات الأدبية وحفظته الثقافة العربية بل وحفرته فى الضمير القومى العربى .

إن عدم التسامح الفكرى مع الآخر العربى لا يودى فقط إلى شمولية العداة وتراكمه ، بل هو أيضاً يكشف عن حالة من عدم الثقة الحضارية والسياسية والثقافية. فعدم التسامح يعد إحدى سمات الفكر المتأزم والمهزوم طالما بقيت له قدرة على التسامح مع الفكر المضاد له والخارج عنه ، واللهم إلا إذا كان تسامحاً جبرياً وهو ما يكشف عن معانى أسوأ بكثير .

خامساً : غياب الرؤى الاستراتيجية والشاملة ( سيادة الرؤى الآنية والحلول الجزئية ) :

لا شك أن التخطيط للمستقبل فضلاً عن إدارة الحاضر هو أحد أهم وظائف الدولة فى المجتمعات المعاصرة التى نشأت معها وترتقى برقيها فهى وظيفة حية ومتنامية رغم الجدل حولها فى الفلسفات السياسية المتباينة ورغم بعض المراجعات لها فى الفلسفة الليبرالية خاصة والتى تسعى فى الحقيقة إلى ضبطها وتدعيم فعاليتها لا الحد منها أو تهيمشها .

ويمكن القول إن الحسابات الإستراتيجية باعتبارها ذلك للتخطيط المستقبلي والاستشراف الواعي بحاجات وإمكانيات الشعوب والهادف لأفضل استثمار ممكن لطاقتها في مجابهة تحدياتها وتحقيق تقدمها تعد سمة للحداثة في كافة تجلياتها يعد انتقادها دليلاً على التخلف الفكري والسياسي الذي يرتبط في الغالب بمجتمعات ودول تعاني الحرمان من تراكم المعرفة والخبرة فضلاً عن الاقتصاد والثروة فمن مميزات التخطيط الإستراتيجي أنه يتيح الفرص للقائمين به للتكامل و التراكم والاستمرارية دونما الحاجة للاستبدال والهدم والإلغاء أمام سطوة التناقضات التي قد تنجم عن المبادرات العشوائية والطول الجزئية وغيرها .

ورغم نشأة النظام السياسي العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية منذ نصف القرن تقريباً لأجل تحقيق هذا الهدف بين كافة الأقطار العربية رغم طبيعة هذا النظام وتلك المؤسسة وباعتبارهما يضمنان دولاً مستقلة ذات سيادة تعد إرادتها القطرية هي مرجعها الأخير في سلوكها السياسي . فإن هذا الهدف لم يتحقق وبدا حلاً طوبواً مع الوقت وانعكس ذلك على طبيعة وأنماط التفكير السياسي العربي بوجه عام ليؤكد ذات الملامح والسمات . كما انعكس على الواقع السياسي العربي فيما يبدو على الساحة من تناقضات في الروى والمواقف والمصالح وغيرها مما ينعكس في عدة مؤشرات أهمها :

(أ) سيادة التفكير الآتي اللحظي وغياب الرؤية التاريخية التي تؤكد على اتصال وتواصل الماضي والمستقبل مع الحاضر دون أن تنزعه من سياقه التاريخي لأجل تضخيم تناقضاته بما يبرر المواقف السلبية والروى الإنقطاعية في التاريخ العربي المعاصر . فرغم مرارة اللحظة التاريخية التي قد تحمل شحنة عاطفية وخبرة سلبية كأزمة الغزو العراقي الأخير . إلا أن الحقيقة التاريخية تؤكد أنها وبكل المقاييس لحظة استثنائية لا يمكن الوثوق بها وحدها أو الركون إليها وحدها في تفسير الحقبة التاريخية ، وصياغة أنماط الفعل وأسس التحرك المستقبلية وبالتالي تصبح البنى الفكرية والسياسية التي قد تتأسس عليها عرضة للنقد في أسسها

المعرفية ، وللإزالة والهدم فى هيكلاها المؤسسية والشلل والعجز فى وظائفها المتصورة .

### (ب) سيادة الحلول المالية على حساب الحلول الاقتصادية :

وهى إحدى تجليات التفكير الجزئى فى ثقافتنا السياسية العربية حيث تسود حتى على المستوى القطرى محورية ما يسمى بالمحافظة المالية على عقلية المسؤولية الاقتصادية ، والفكر الاقتصادى داخل جل البلدان العربية حيث عملية زيادة الموارد المالية بالجباية الجمركية أو للضريبة أو التحويلية تكتسب أهمية خاصة فى هذا السياق فى محاولة لإقامة توازن مالى هش ومظهرى يعكس حقائق اقتصادية وهمية لدى هذه البلدان وتحقيق أهداف جزئية ومرحلية يجب تجاوزها إلى آفاق أبعد وأرحب .

إن معظم الحديث عن إمكانية بناء سوق عربية مشتركة ورغم الإحباط الذى واجهه ذلك الهدف . إنما يرتكن إلى أسانيد تتمحور حول تننى مستوى التجارة العربية البينية إلى ٧٪ مثلاً مع توخى زيادتها إلى معدلات أعلى دون اهتمام حقيقى بإمكانيات تطوير الإنتاج السلمى والخمى ، وتقيد الهياكل الاقتصادية وزيادة ترابطها قطرياً وقومياً .

وحتى الحديث الدائر حول الشرق أوسطية ورغم سلبية منطق هذا التفكير الإقليمى على حساب القومى فإن الحدث ذاته لدى تيارات التفكير السياسى العربى لا يتناول تحديد ماهية تلك الشرق أوسطية هل هى نظام إقليمى ، أم سوق اقتصادية . أم اتحاد جمركى ، أو غيرها فالمتصور غالباً والمثير للجدل إنما هو غزو اقتصادى يقوم على تبادل الفن الإنتاجى الإسرائيلى بعناصر الإنتاج العربى وعبر مبادلات تجارية تتحاز لإسرائيل وغيرها من المقولات ذات الطابع التعميمى الاديماجوجى دون حسابات اقتصادية رشيدة تخاطب البنى الاقتصادية للعربية والقدرات التكنولوجية لديها وإمكانيات التناقص الإنتاجى إليها فى إطار نظرة موضوعية ذات طابع فنى لا سياسى .



ومن جماع النظرة القطرية لحماية التنمية الداخلية أو النظرة القومية لآليات التعاون الاقتصادي العربى ثم التعاون الاقتصادي العربى ، ثم التعاون الإقليمى الشرق أوسطى تتأكد للرؤية الغالبة على التفكير السياسى العربى ممثلة فى الحول المالية والتحويلية كأحد أبعاد التفكير الجزئى على حساب الحول الاقتصادية الهيكلية التى تجسد الشمول والكلية المبتغى توافرها لأى تفكير إستراتيجى علمى .

### (ج) سيادة التفكير الأمنى على حساب المجتمعى :

ففترة فالحصة أو حتى سريعة تؤكد هذا الملمح فى ثقافتنا وحياتنا العربية بوجه عام . وهو ملمح يؤكد غلبة الجزء على الكل ، والقصور على الشمول فالأمن هو قطاع ضمن قطاعات عديدة ، ووظيفة ضمن وظائف متعددة فى إطار الهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتخللها وظائف الدولة المعاصرة .

كما أن الأمن على صعيد آخر هو جماع لعوامل الاتساق والتوافق الإقليمى بين عناصر الأرض والبشر والتاريخ وأى خلل فى هذا التوافق يؤدى إلى التوتر وعدم الاستقرار بالقدر الذى ينمى الإحساس بعدم الأمن رغم أى ترتيبات اصطناعية قد تحاول السطو والانتكاف حول هذه الطبيعية اعتماداً على تسديد عنصر ما وهدم آخر مما يخلق فى النهاية كيانات لا أمانة ضمن بيئة عامة مشوهة وعوداً على بدء نلمس غلبة التفكير الأمنى المحدود على العقل السياسى العربى فى السياق القطرى ، فضلاً عن القومى . فعلى للصعيد القطرى وفى مواجهة الحركات المعارضة سياسياً أو للصراعات المتنامية اجتماعياً نجد الدولة القطرية العربية رافعة للواء الحل الأمنى سواء فى سياق تبريرها لمواجهة وكبح جماع هذه القوى المعارضة أو المتصارعة أو فى سياق آلية للمواجهة ذاتها معتمدة على ما لديها من إمكانيات الاستخبار والتسلح وامتلاكها لوسائل القهر المعنوى والنفسى فضلاً عن المادى وهى آليات جزئية تنصير عن تحقيق أهداف شاملة عميقة مرجوة إلى تحقيق أهداف مرحلة تنزع إلى تجميد المشكلات وكبح جماحها لئلا اجتثت مسبباتها ودواعيها من التربة التى نشأت عليها .

وعلى الصعيد القومي نلمح آلية التحلور العنيف فى صور وصيغ متباينة بدءاً من التهديد باستخدام القوة ، إلى استخدامها الفعلى ، ثم عملية الاستخدام المضاد والمفرط حين توافر القدرة على ذلك وهكذا تبدو الآلية المحرمة دولياً - نظرياً على الأقل - هى الآلية السائدة فى ثقافتنا وحياتنا السياسية العربية على ما ترخر به من وشائج القربى ، وموارد التكامل ، وآليات للتفاعل السلمى الهادئ على مستوى الدول والشعوب أيضاً . وحتى فى سياق التفاعل الودى بين الدول العربية فإن الملمح ذاته يتأكد فى غلبة القطاع الأمنى على كافة القطاعات إن صراحة أو ضمناً حيث الدافع الأمنى يكمن خلف تيار سياسى أو سلوك دول ما فى الإطار العربى نحو التقارب أو التبعاد مع دول أخرى أو مجموعات إقليمية أخرى وهكذا .

ولعل هذا الملمح أيضاً يتأكد فى ظاهرة تصاعد الحركات الإسلامية على الساحة العربية بوجهه السلبى والإيجابى فعلى الوجه السلبى لعب البعد الأمنى دوراً هاماً فى محاولات الاختراق العقيدى للسيطرة على وتكثيف شكوك دول عربية معينة من جانب دول أخرى ويتبدى هذا فى صورة التفاعلات المصرية السودانية منذ عام ١٩٨٩م وحتى الآن تقريباً وفى وجهه الإيجابى كان البعد الأمنى دافعاً خلف تيارات التقارب والتسبيق المصرى - التونسى - الجزائرى منذ عام ١٩٩١م وحتى الآن أيضاً رغم أن المواقف السياسية لدى البلدان الثلاثة من أزمة الخليج كانت قد اختلفت كثيراً وكان من الممكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً وبعمق على علاقاتها ولو لفترة محدودة على الأقل . ولعل الموقف الخليجى العام إزاء التحدى الأمنى فى أعقاب الأزمة الأخيرة هو خير تجسيد لهذا الملمح إذ حدث تسابق وتسارع نحو ملء الفراغ النفسى والسياسى والثقافى الناجم عن انهيارات الأزمة بتواجد أمنى وصيغ أمنية وعسكرية بحتة تغلبت عليها الصبغة الغربية وسادتها الصبغة الأمريكية بصفة خاصة عبر عدة صفقات أمنية وعسكرية تهدف إلى عسكرة المنطقة ، واختزال نمط تفاعلاتها حول البعد الأمنى فقط وهو ما يبدو اختزالاً مغللاً إذ يحول توفير الأمن بالسلاح وتكثيف الأوضاع الإقليمية حسب الأوضاع الدولية ضد روح الانسجام

الإقليمي - القومي - الثقافي لعناصر الأرض ، والبشر والتاريخ في صياغة اصطلاحية لا نرى أنها سوف تصمد طويلاً أو أنها سوف تتجزأ شيئاً رغم تكلفتها الباهظة لأن الأمن لا ينتج ثقافة ، ولكن العكس الصحيح حيث يمكن للثقافة أن تنتج الأمن على طريقة الانسجام والتفاعل الودي الوئيد .

إن سيادة التفكير الآتي ، والرؤى اللحظية ، مع سيادة الحول الجزئية ، وهيمنة التفكير الأمني على ثقافتنا السياسية العربية فضلاً عن كونها ملامح وسمات للتخلف والتقليدية في مواجهة التقدم والحداثة فإنها أيضاً دوافع نحو الفاقد السياسي الذي تعاني منه الحياة العربية إذ تبدو العوائد غير متنسقة مع التكلفة والقوى غير متنسقة مع الموارد في سياق معالجات جزئية تنقص عن تحقيق الأهداف ، ورؤى لحظية تغيب الماضي وتغفل المستقبل ، وطغيان أمني يعمي الفكر والممارسة عن ضرورات الانسجام والتكامل والتوافق النابعة من روح الأرض ذاتها وإن كانت تلك الملامح الفكرية السلبية لها من الخطورة والأهمية بالنسبة لأى بلد أو قطر عربى ما يرهن بها مستقبل نموه وازدهاره فإن لتلك الملامح ذاتها في السياق الفكرى والقومى العربى من الخطورة والأهمية ما يجعل لها الأولوية . ليس فقط في تحديد مدى التقدم والازدهار ، ولكن أيضاً - وفي ضوء المتغيرات الدولية العاصفة - في تحديد احتمالات الصمود والبقاء بذات الهوية القومية العربية والإسلامية .

سادساً : القدرة المحدودة على التكيف الخلاق ، وغلبة الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية :

وهو أحد الملامح التى نكتسب أهمية خاصة في هذه الآونة التى يغلب فيها على الحركة الدولية والإقليمية قدراً هائلاً من التغير والديناميكية إذ تبدو أنق الحسابات السياسية عاجزة عن التوائم الكامل مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة بما يجعلها في حاجة دائمة لإعادة النظر من أجل التكيف المرن والخلاق مع تلك المتغيرات .

وفى التفكير السياسى العربى يمكننا - وبجهد يسير - أن نلمس القدرة المحدودة على هذا الصعيد سواء فى الإطار القطرى ، أو القومى وهو الأمر الذى

يخلق صدامات متكررة بين الإرادة العربية ، والبيئة الدولية المحيطة بها . وبالتالي فإن عملية التكيف مع هذه البيئة الدولية - إذ تلتى متأخرة ، وغير جذرية - تكون غير خلقة لأنها في الغالب تكون وليدة القسر لا الفهم ، والضرورة لا الرغبة وهو الأمر الذي يفسر كثيراً من الأزمات بين النظامين العربي والدولي وحيث تتخذ الاستجابة العربية الفكرية السياسية أنماطاً سلبية في مواجهة التحديات الدولية مثل الاستئساد الهش شديد التكلفة أو التضعف الخانع غير المرغوب أو المبرر وبما لا يحقق للنتائج المرجوة في النهاية على صعيد ضبط هيكمل العوائد والتكلفة لهذه الأنماط من الاستجابة .

وامتداداً لهذا الملمح يمكننا الحديث عن سمة التردد وغلبة الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية في التفكير السياسي العربي وهي سمة تبدو منطقية في ضوء القدرة المحدودة على التكيف ، وربما اتعدام القدرة على الاستشعار . ففي مواجهة معظم التحديات الدولية والإقليمية وإزاء كافة القضايا تقريباً نلمس سكوناً مبدئياً قد يطول أو يقصر فحواء انتظار ما تعرضه تلك التحديات ، وما يبادر به الآخر قبل أن يبدأ التحرك إزاء ذلك المطروح من الآخر لمناقشته أو للتفاعل معه برفضه أو قبوله وكأن مهمة الفكر العربي قد انحسرت في مجرد عملية الترشيح هذه دون قدرة فعلية على الطرح الإيجابي لمبادرات ، والصياغة الفكرية لنماذج شاملة تواجه ذلك المطروح من وجهة نظر المصلحة والفكر العربيين وفي هذا السياق تبدو الحركة العربية على صعيدى الفكر والممارسة مجرد ردود أفعال منضبطة بإردادات الغير ولو كان ذلك في إطار واسع نسبياً يتضمن قدراً من الحرية الظاهرية أو الوهمية على منوال جل البرلمانات العربية في أدائها السلبى لوظيفة للتأييد والتهايل والمباركة لممارسات القيادات السياسية والسلطات التنفيذية ولعل السمتين السالفتين هما من الأصالة والوضوح في التفكير السياسى العربى بالقدر الذى يجطهما من ثوابته حيث مارسهما على صعيد تطوره المعاصر ولا يزال وحيث ينعكس ذلك فى موقفه من الأطروحات حول الشرق أوسطية ربما بصورة أكثر حدة وخصوصية تجد نواقعها فى :

(أ) إن التجلوب الفكري العربي مع هذه الأطروحات بدأ ولا يزال ينطلق من حقيقتين متناقضتين . الأولى هي كون عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي هي شر لابد منه ، وأمر واقع لابد من دفعه ثمناً لعملية السلام .

والثانية : هي كون هذا التعاون آلية لتحقيق الرفاهية الإقليمية ومن هذا التناقض بدأ الفكر العربي متخوفاً ومتربداً أو رافضاً ثم تحول فجأة إلى هرولة سريعة - في تيار كبير منه - نحو هذا التعاون وأخطاه .

(ب) حالة التشرزم والقطيعة التي يمر بها النظام العربي والتي حالت دون بناء فكر جماعي حتى الآن حيث ارتبطت التعبيرات الفكرية والتزمت بمواقف سياسية ومصالح قطرية ذاتية دفعت دول الخليج جماعة وفي ضوء علاقاتها بالولايات المتحدة - إلى إلغاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة فلم يبق سوى التعامل السياسي المباشر معها .

(ج) إن عملية صياغة النماذج المطلوبة للمبادرات الإيجابية الفكرية بما تستلزمه من تكلفة نفسية عالية وجهد إدراكي كبير وخيال قومي خصب قادر على ضبط الأحلام والأهداف معاً تبدو عملية شاقة وعسيرة تستلزم شروطاً مبدئية على رأسها وحدة الوعي والضمير القومييين فضلاً عن الإرادة السياسية وهو ما نفتقده حيلتنا العربية ، ولابد أن يجلوبها التفكير السياسي العربي مكتبياً برنود بالفعل حيث هي أسهل فعلاً وأقل تكلفة .

سابعاً : استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي :

عرفت التقاليد السياسية ربما على كل الخريطة الدولية المعاصرة آلية توظيف العدو الخارجي باعتباره تهديداً حالاً يستلزم تضافر قوى الشعب والدولة في مواجهته دفاعاً عن قيم وتراث وثروات ذلك الشعب على أن ذلك التوظيف الذرائعي للعدو الخارجي من قبل الحكام والقيادات لضمان قدر من المساعدة ، والحفاظ على للشرعية ، وربما حفظ للتكامل القومي والإقليمي في آن واحد ، والذي عرفته خبرة

ممارسات النظم السياسية ، والعلاقات الدولية بصفة عامة قد اقتصر على تقليد الممارسة السياسية فى معظم الأحيان ، وعلى فترات الأزمات الداخلية الحادة فى كل الأحيان ، وعلى صعيد الحركة والفعل القطرى بصفة عامة وفى هذا السياق تبدو عملية استحضار الآخر فى الخطاب السياسى العربى ذات أبعاد ودلالات أكثر عمقاً وخصوصية وتقدراً .

فمن ناحية أولى نجد عملية التوظيف لفكرة العدو تتجاوز مجرد-الممارسة السياسية لنظام الحكم هذا أو ذاك لتتخلل الخطاب السياسى بصفة عامة ثم لتشكل أحد ملامح التفكير السياسى لبور فكرية ، وجماعات ثقافية ، وتيارات سياسية عربية حتى كانت أن تشكل نظرية جديدة فى التحليل السياسى لدى الفكر العربى وهى ما صارت تسمى بنظرية المؤامرة فى تفسير التاريخ والتي تحيل معظم أزمات الواقع العربى إلى عوامل خارجية جوهرها المؤامرة الدولية على العالم العربى . ولعل هذا الملمح يشكل أحد أبعاد اللامبالاة فى الحياة العربية ، ومن مخاطر هذا الملمح أنه يولد حالة زائفة من الرضى عن النفس وشعور وهى بالاضطرار وعدم المسؤولية حيال شتى أزمات الواقع العربى باعتبارها مؤامرات تشنها قوى معادية متفوقة إن لم يكن باعتبارها أقدارا ، وحتمية تاريخية .

ومن ناحية ثانية نجد هذا الاستحضار للآخر فى التفكير السياسى العربى يتجاوز مجرد أوقات الأزمات الحادة حين تفجرها ليتخذ طابعاً استمرارياً حيال آليات التعامل مع نتائجها وتداعياتها وتوابعها .

فرغم مرور أربع سنوات على أزمة الخليج الثانية لا يزال الخطاب العربى وخاصة خطاب المصالحة يستحضر الآخر بأشكال سافرة أو مقنعة فجلى المبادرات فى هذا السياق تتحطم على صخرة تسلط مجلس الأمن ومقولات الشرعية الأخاذة ، ومن خلفهما الإرادة الأمريكية ، كما تعلن معظم الفعاليات العربية شروطها لتحقيق المصالحة العربية متمحورة حول ضرورة خضوع العراق لقرارات الشرعية الدولية ورغم بعض التعتن والمهاترات فى الخطاب السياسى العراقى المألوم وحتى أزمة

تحريك القوت الأخيرة فى أكتوبر ١٩٩٤م إلا أن ما شهدت به الأحداث قد عبر عن تطور جوهرى فى هذا السياق كان لابد وأن يدفع الفكر والنظم العربيين للتجاوب معه خاصة وأنه كان قد نفذ للترامته فى مواجهة المجتمع الدولى على صعيد التسلح كما لم يحدث من قبل . ولكن التفكير العربى وقف عاجزاً عن أن يعكس هذا التطور، ومستكيناً لممارسات النظم الحاكمة واستحضارها لالإرادة الأمريكية ، والشرعية الدولية كوجه آخر مقبول للتنظية إما على حال الاستحضار الجبرى وجوهره التبعية ، وإما الاستحضار الدعائى من أجل تسكين الواقع العربى داخل محدداته الحالية مع الحفاظ على تناقضاته القومية لأجل مصالح قطرية ضيقة وأتانية ومن ناحية أخيرة يتجاوز التوظيف العربى للآخر العنوى مجرد الخطاب القطرى أو خطاب الدولة إلى الخطاب القومى والإقليمى بصفة عامة ولعل التجلى الأمثل لهذا الملمح يتأكد فى تلك النزعة المعبرة عن عميق الانزعاج من العداء الغربى - المسيحى للإسلام الشرقى - العربى والتى بدأت مع مقولة الباحث الأكاديمى والمفكر الأمريكى صاموئيل هانتيجون - فى اتخاذ الخطوط بين الثقافات والحضارات محاور للصراع فيما بعد الحرب الباردة - فى اكتساب طابع ديماجوجى على الصعيد الفكرى العربى يعكس فى جزء منه عدم الوعى ، وفى الجزء الآخر عدم الصنق أو المصادقية . على أنه فى كل الأحوال قد خضع لتوظيف نرائعى مضاد جوهره تبرير العنف فى الداخل العربى لحساب جماعات سياسية فى مواجهتها للنظم الحاكمة العربية وفى صراعات الدين والسلطة الشرعية. وفى السياق العام جسدت التجليات الثلاثة لهذا الملمح نزعة فى التفكير السياسى العربى نحو اللامبالاة وانعدام المسؤولية والقدرية الانتهازية .

ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف مع سيادة التفكير القبلى :

وهو ملمح شديد الإشكالية ، وفى ذات الوقت شديد الأهمية إذ يتكون من مركب اجتماعى ، اقتصادى ، سياسى ، ثقافى ، فى تداخل ملحوظ يؤكد على وينبع من حالة التخلف للهيكلى العربى بوجه عام . كما أنه ملمح يبدو مستقلاً عن الملامح السابقة عليه ونتج منطقى لها كتعبير عام عن واقع مجتمعات تعيش ما قبل الحداثة

بكافة تجلياتها جوهره النظر إلى الأشياء والوقائع من زاوية واحدة وهو ما لا يحقق رغبات ومصالح الأطراف المتباعدة ، بما يثير خلافات تفتقد لأدب إدارتها في ضوء هيمنة المطلق ، والسعى نحو تحقيق الأهداف الكلية دون اعتبار للآخرين وفي ذات الوقت العجز عن توليد المصالح المشتركة وبناء الموقف الثالث الذي يشكل روح الوسطية الفكرية والسياسية المتسامحة وفي نظرنا فإن هذا العجز عن إدارة اختلافاتنا أو الاتفاق حولها يجد دوافعه في أمور ، وحقائق ، وسمات تتجذر في التربة السياسية والثقافية العربية منها :-

(أ) سيادة نمط التفكير القبلي حيث لا يزال العقل القبلي مسيطرأ في بلدان عربية غير قليلة وما يثير من أهمية التراث الاجتماعي مع هيمنة شيخ القبيلة الذي غالباً ما يرتدى ثوب الحاكم مطالباً الجميع بالخضوع له وإلا فالتهديد بالنزح من قبل الأعراف والتقاليد والأفراد إذا لم يكن في الأمر ما هو أسوأ من ذلك .

وفي هذا السياق يبدو التفكير القبلي دافعاً نحو مزيد من الفاقد السياسي إذ تبدو إدارته للأزمات شديدة التكلفة ، ونظرة سريعة إلى الواقع العربي في الصومال واليمن تؤكد مدى الفاقد السياسي والتكلفة النفسية الاقتصادية المترتبة على العجز عن إدارة حوار خلاق حتى تبدو الحرب الأهلية أو الإقليمية خياراً أكثر سهولة من مجرد اقتحام حوار خلاق حول مائدة مستديرة للتفاوض . وفي ضوء العجز عن الحوار القطري - المجتمعي فلا يتصور إمكانية القيام بهذا الحوار بين هذه الدول في السياق القومي .

(ب) هيمنة القطري على القومي : وهي سمة لازمة لسالفاتها فالعقلية القبلية التي تتمحور منطلقاتها حول ذاتها فلا ترى قبيلة أخرى ، أو حتى القاعدة الجماهيرية لذات قبيلاتها لا يتصور لها أن ترى فضلاً عن أن تغلب العربي الآخر ذي الرؤيا المتمايزة عبر الحدود السياسية التي قد تختلف حولها ولو للهجة وهنا يبدو العجز عن التفاوض وإدارة الاختلاف لازمة لتلك العقلية القبلية والسلفية حتى في داخل المجموعات الإقليمية المتجانسة في السياق العربي كمجلس التعاون



الخليجي الذي أخذ يعكس خلافات حادة نوعاً ما حول الحدود فيما بعد أزمة الخليج وضد التوقعات المتزايدة . له خلالها . حتى أن الخلاف القطري - السعودي بلغ نبرته فيما بين سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٢ وكاد أن يتفجر لولا الوساطة المصرية التي لم تتجاوز مجرد تجميد الخلاف دون قدرة على حله إذ تضمنت الوساطة أساساً للحل لم يستطع الطرفان تطبيقها على النزاع . بل إن الأمر قد تجاوز ذلك حيث دخلت قطر طلباً للمساعدة في علاقات مع العراق منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ ، ومع إيران التي أخذت تؤيدها منذ ذلك التاريخ في مواجهة مع السعودية والبحرين والأمر على ذات المنوال لدى الاتحاد المغاربي العربي " إذ يعجز الاتحاد عن عكس نوع من الإجماع القومي أو التطابق بين الأولويات الوطنية والأولويات المغاربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد لرفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بسبب أزمة لوكيربي بينما تكف الجزائر على أزمتها الداخلية ذات الصبغة الأمنية ، أما تونس والمغرب فربما كانتا الأكثر انشغالا بالحوار المغاربي - الأوربي أملاً في تحقيق نوع من الشراكة الاقتصادية بينما تنتظر موريتانيا باقي الأطراف حتى تفرغ من أولوياتها لمناقشة الأولويات المغاربية الموجلة (١٧) .

ج- غلبة التفكير الإقليمي : وهو امتداد ثالث للحقيقتين المسالفتين القبليّة والقطرية في نطاق أوسع. عبر عن ذاته في صورة الاتحادات التعاونية في الخليج والمغرب العربي ، وهي في جوهرها تعبير عام عن الخصوصية الإقليمية على حساب التجانس العربي وهي إشكالية تبدو معقدة للطابع القانوني السياسي لمؤسسة العمل العربي الجامعة والتي تضمنت في صلب موانئها ما يحض على مثل هذا التعاون الأوثق في إطارها وفي خدمة أهدافها . إلا أن واقع الحال يؤكد دائماً أن نشأة مثل هذه التجمعات غالباً ما يكون في سياق عملية مراجعة سياسية حيال النظام العربي تؤكد على الخصوصية دون أن تخدم التجانس وفي محاولة لزيادة الفعالية التي تنقدها الجامعة العربية ومؤسساتها .

د- **انعدام المؤسسة** : فغياب المؤسسة عن الحياة العربية فى شتى مناحيها ومعظم أقطارها يعد دافعاً نحو مثل هذه الملامح الفكرية والثقافية إذ إن غياب المؤسسة إنما يصاحبه تزايد عملية الشخصنة فى السياسة العربية بما يحرم هذه الحياة من ميزات التمايز الوظيفى ، والتعقد الهيكلى المصاحبة لإمكانات متزايدة على صعيد تراكم المعرفة والخبرة والضمانة لدرجات متفاوتة من الاستمرارية والتواصل ، والمؤكد لآداب الاختلاف والرغبة فى التحقق ولو من أجل البقاء الوظيفى أو غيره .

إن وجود المؤسسة فى الحياة القطرية أو القومية مع تزايد تعقدها وتشابكها يعد ضماناً قوياً لقيم الاستمرار والتراكم المعرفى السياسى بما يتيح قدرة أكبر على إدارة الاختلافات بعيداً عن الشخصنة المقيتة .

هـ- **أزمة الإدارة وفقدان العمل بروح الفريق** : وهى لازمة لفكرة انعدام المؤسسة وانعدام عملية صهر الكوادر المؤسسية فقديماً قال العلامة ابن خلدون الكثير عن الشخصية العربية مؤكداً سمة الأنفة والفردية وصعوبة الانقياد إلا بالدين ولا شك أن المؤسسة بالمعنى الحديث هى دين الإدارة الحديثة يعد فقدانها دافعاً إلى عجز وشلل هذه الإدارة بما يبقى العمل السياسى رهناً بأشخاص وجهود متناثرة ويحرم المجتمعات العربية من موارد التنظيم وقيم الاستمرار والتراكم ولعل ذلك يفسر نجاح علمائنا العرب فى الخارج وفشلهم بالداخل العربى . فهم يحملون ذات العقول والأفكار ، ولكن المناخ الإدارى والعلمى والتنظيمى يدفع الجميع هناك نحو النجاح بما يضمنه من تكامل الخبرة والمعرفة والمعلومات .

وهكذا يبدو هذا الملمح الهام وليد عوامل هيكلىة فى المجتمعات فضلاً عن الاقتصاديات بل والثقافات السياسية الفرعية العربية وهو ما يزيده تعقيداً وتشابكاً حتى أن الأمر ليبدو فى النهاية كأنه أزمة حضارية ثقافية تستقى جذورها من واقع التخلف العربى على شتى الصعد وفى كافة المناحى بما جسد حالة التقليدية ما قبل الحداثية لدى معظم بلداننا العربية .

وفى هذا السياق تبدو جل التفاعلات العربية الداخلية القطرية ، أو القومية على الصعيد السياسى هى مجرد تفاعلات فوقية لا تعكس حداثتها والجدل الفكرى الدائر حولها حقيقة التفاعلات التحتية للهمة اقتصادياً واجتماعياً . فلا يزال الاقتصاد العربى هش البنية يفتقد إلى التقعيد ويعتمد على السلعة الواحدة فى كثير من الأحيان ويعانى من فقر انتاجى شديد حيث إن دولة كسنغافورة لا تتجاوز نحو الثلاثة ملايين نسمة أكثر تصديراً للعالم من شتى الأقطار العربية .

ولا تزال المجتمعات العربية بنسبة الأمية بها وانعدام الطبقة الوسطى فيها ، والتهميش الاجتماعى لفئات عديدة بها . مجتمعات هشة وغير مقعدة حتى يصعب القول بوجود مجتمع مندى يمتلك قدراً من الاستقلالية النسبية عن الدولة بما يتيح لمؤسساته الحركة المستقلة ، ولأفرادها المبادرة الإيجابية ، حتى أن هذه المجتمعات تعاني فى معظمها من ركود عميق واغتراب سياسى أعمق تارة بالاختلاف والتنازع حول الدين فى حالة الفقر ، وتارة أخرى بثقافة الاستهلاك والخمول فى حالات الوفرة .

وكان لزاماً على الأنظمة الحالية وكنتيجة منطقية أن تعكس مثل هذه السمات فى ممارستها السياسية فتقيد الحرية التنظيمية ، وتجب حرية التعبير . وتتجاوز حقوق الإنسان وتكرس مواردها لامتلاك أدوات العنف حفظاً لشرعيتها فى مواجهة الجميع .

وأمام هذه الحقائق - فى نظرنا - تبدو الأقطار العربية فى معظمها رأساً بلا جسد حوار فوقى دون بناء تحتى . قمة بلا قاعدة .

وكان نتيجة ذلك أن يبدو وعينا الفكرى ، والسياسى العربى حائراً خاوياً ، متردداً لأنه يجسد تفاعلات عقل لا يرتكز إلى جسد صحيح .

**تعقيب : نحو رؤية متفائلة لاتفاق التفكير السياسى العربى :**

رغم ما أسلفناه من ملامح وسمات سلبية الطابع للتفكير السياسى العربى على مشارف القرن القادم ورغم تأكيدنا على لطبيعة البنيوية لهذه السلبية خاصة فى

الملمح الأخير . إلا أن ذلك لا يجب أن يدعونا إلى التساؤل الناجم عن عدم رؤية الحقائق الجديدة فى الحياة السياسية العربية والفكر العربى على السواء ومنها :

١- ظاهرة الانتشار شبه الطاغى فى العقد الأخير لظاهرة المراكز البحثية على الخريطة العربية ومصر بخاصة . وما لها من منطلقات إيجابية وعوائد عميقة تتجسد فى القدرة على بناء تفكير سياسى عربى جماعى حيال القضايا المطروحة بما يساعد على صياغة رأى عام عربى واع على منوال ذلك الرأى العام الشعبى الذى ولدته الممارسات الناصرية القومية وربما بمستويات أكبر من الوعى . ليس هذا فقط بل وأيضاً ما تؤديه هذه المراكز البحثية والعلمية من عقلنة للتفكير السياسى العربى تعكف على نزع أشواك العاطفية والفردية وغيرها من الأمراض الفكرية والسياسية فى الحياة العربية ثم الوظيفة الأهم وهى خلق أجيال بحثية متعاقبة ومتوازية بما يعمل ليس فقط على تواصل حوار الأجيال بل وعقلنة الأجيال الجديدة أيضاً ففى إحدى هذه التجليات انعقد بمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة مؤتمر للباحثين للشباب حول المصالحة العربية شهد نقاشاً جاداً أو حاداً ، متحمساً وواعياً لشباب واع وصاعد سوف يفرز آثاره ، ويفرض ذاته على الفكر العربى فى أنماط من العقلانية .

٢- تزايد الاهتمام بالرأى العام فى العالم العربى ولعل استطلاعات جرت بدول الخليج فى أعقاب الأزمة الخليجية ، فضلاً عن قوة الرأى العام المصرى حيال العديد من القضايا ، بالإضافة إلى ما تشهده الخريطة العربية من تطورات على صعيد حرية التعبير ممثلة فى الانتشار الصحفى والإعلامى الملموس . مع تزايد الاحتكاك المجتمعى والثقافى بين الشعوب العربية والعالم فى ظل ثورة الاتصال. كل تلك العوامل تنفع نحو دور متزايد للرأى العام صحيح أنه حتى اليوم يودى مجرد خدمة

استكشافية للأنظمة الحاكمة دون أن يستطيع تغليب رؤياه ولكن الصحيح أيضاً أن تراكم الكم سوف يدفع إلى تميز الكيف حسبما تقتضى طبيائع الأمور .

٣- تنامي النزوع نحو الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية ففضلاً عما تجسده التجربة المصرية فى هذا السياق والتونسية إلى حد ما تجرى محاولات لزيادة جرعة الديمقراطية فى المغرب والأردن بل والكويت والسعودية التى تحاول خصخصة اقتصادها حالياً بعد تأسيسها لمجلس الشورى . وحتى موريتانيا التى أجريت بها مؤخراً أكثر انتخابات رئاسية عربية تنافسية .

وغنى عن البيان أن تحرير الاقتصاد فى أى بلد يدفع إلى قوة طبقة رجال الأعمال ، ويدعم المبادرة الفردية لهم ، مع تنامي الطبقة العاملة واستقلالها نسبياً فى ظل نشأة اتحادات ونقابات تعبر عنها فى مواجهة المستثمرين وفى مواجهة الدولة ، الأمر الذى يقود إلى مزيد من التقدم الاقتصادى الاجتماعى ، ويؤدى فى النهاية إلى استقلال وترسيخ مفهوم المجتمع المدنى وزيادة نقله فى مواجهة الدولة بما يضبط شطط تفاعلاتها الفوقية ويفرض عليها نمطاً من العقلنة فى ممارستها السياسية .

٤- التغير التدريجى فى شخصية الإنسان العربى وهو تغير ناجم عن تزايد معدلات التعليم والسفر والاحتكاك بالآخر مباشرة أو عن طريق الإعلام وهو ما أدى فى الفترة الأخيرة مثلاً إلى تنامي المطالبة بحقوق الإنسان وظهور منظمات عربية عديدة لحقوق الإنسان وفى ظل نمو الإحساس بالذات ، ونمو الشعور بكونية العالم فالمتصور أن يطرح الإنسان العربى على ذاته ، وعلى مجتمعه وحكامه أسئلة تخاطب أهدافه وتوجهات تطوره فى سياق مجتمعه تفرض محاولات الإجابة عليها درجات شتى من الالتزام والعقلانية .

٥- التعاقب الجيلى : إذ ربما كان الشعور العاطفى المجرد والمتطرف

بالوحدة القومية أكثر ارتباطاً بالجيل الذى عاش فترة التحرر الوطنى ومواجهة الاستعمار ويرغم أهمية وجمال العاطفة القومية إلا أنها ربما أدت لنوع من الإحساس بالإحباط والإخفاق لسطوة الواقع أمام ثورة التوقعات الوحدوية مما أعاق عملية الالتحام الإيجابى عبر جسور وسيطة تجمع المصلحة مع العاطفة عند حدود الممكن . ولذا ربما كانت الأجيال العربية الجديدة أكثر قدرة على التعايش عند هذه الحدود لبناء فكر قومى أقل طوباوية وأكثر تحقّقاً .

٦- ربما جاز أيضاً القول إن الصراع العربى - الإسرائيلى كنمط للعلاقات العربية مع الآخر ويرغم المراتب التى خلقها بسبب الهزائم التاريخية والعسكرية وحتى السياسية - قد أدى إلى تزايد العقلانية فى التفكير السياسى العربى الأمر الذى يؤكد تزايد ملمح الموضوعية فى الخطاب العربى حيال عملية التسوية السلمية الجارية على عكس العقود الماضية ذات الخطابات الانفعالية . فبرغم أننا لا نتحمس للطروحات الشرق أوسطية المصاحبة لهذه التسوية إلا بشروط تبدو عسيرة وربما مستحيلة فى الواقع الحالى إلا أن نماذج التعامل العربى مع هذا التطور ، والجدل الفكرى ، بل والحوار السياسى داخل مجتمعاتنا العربية حول تعدد دلائل على تنامى روح الحوار العقلانى والقدرة على الاختلاف سوف يكون له بالغ الأثر فى حياتنا العربية مستقبلاً إذا ما استمر فى تطوره وبقوة دفع العوامل المجتمعية التى خلقته .

## الفصل الثانی

### تفاعلات الواقع السياسى العربى بعد حرب الخليج الثانية

#### تقديم : بين الافتراق ومحاولة الالتقاء

شهد العالم بنهاية الثمانينات وبداية تسعينات هذا القرن موجة تحول عميق صاحبت اختزال التجربة الشيوعية الكبيرة إلى مجرد نظرية فلسفية - كما بدأت - عبر مناظرة طويلة وعنيفة استغرقت معظم هذا القرن فى مواجهة الليبرالية الغربية مما دفع بالعديد من الباحثين والكتاب للتبشير بنظام عالمى جديد ظناً منهم فى أن عملية الهيكلية الجديدة لمراكز القوى العالمية تكفى وحدها لنشأة نظام عالمى جديد ومتجاهلين القيم أولاً والمؤسسات القانونية ثانياً كمحددین هامین يجب تحققهما للقول بنظام جديد وذلك برغم التغير فى أنماط الأنوار والعمليات التى تنبثق من القيم وتتخلل المؤسسات والتى حدثت قصراً أو تشويهاً فى محاولة لإدارة العالم بآليات جديدة من خلال الهياكل القديمة ذاتها والقيم التى تحكمها مع الإيحاء بأن جديداً هناك فى الأفق يستحق من الجميع عملية التكيف والتأقلم العنيف التى أخذت القوى الكبرى فى العالم تطالب بها أقاليمه الفرعية وعلى رأسها العالم العربى . وربما أثبتت مظاهر الفوضى العنيفة التى صاحبت التسعينات وجرت وقائعها على معظم الخريطة الدولية ومنها أوروبا ذاتها أن مجمل ما حدث لا يتجاوز مجرد عملية هيكلية لتوازن قوى جديد فى مناخ من الفوضى لا النظام .

على أن هذا الذى جرى عالمياً - فضلاً عن كونه قد مثل انقطاعات لاستمراريات عربية قديمة فى التعامل الدولى تعود إلى الخمسينات فإنه قد ولد فى الفقه السياسى العربى تيارين هامین بدوا وكأتهما قد ورثا التناقضات العربيه المألوفة والمتضادة لمناخ الحرب الباردة العربيه - العربيه .

أولاهما يدعو للاتصياح لتلك القواعد السياسية التى أخذت تفرضها القوى المهيمنة عالمياً من خلال المؤسسات القديمة للنظام الدولى فيما أصبح يسمى بتلك للتسمية الأخاذة " للشرعية الدولية " .

وثانيهما يتبنى طروحات معارضة تجب ذلك الانصياع وتؤكد على معارضة الشرعية الدولية باعتبارها مفهوماً تمييزياً للمصلحة الغربية وما تتضمنه من أنماط سلبية في ممارسة علاقات القوى من المراكز الغربية تجاه الأقاليم الفرعية للعالم ومنها للعالم العربي .

ولقد جسدت حرب الخليج الثانية هذا الانقسام في وضوح تلم باعتبارها لحظة تاريخية تم في أتون تفاعلاتها الحادة ليس فقط تعجير وعى قومي وأمنى متضاد مع ما اطرد عليه للتفكير العربي وأيضاً تفعيل تناقضات الفكر للسياسة العربي بنقل تناقضات النظام الدولي إلى الأرض العربية لتضغط ويقوة فعل الأزمة وشروطها على تناقضات الوعي العربي حتى تم تشطيره إلى معسكرين جامدين وعلى نحو مغاير نسبياً لطبيعة وأنماط التحالفات المرنة التي درج عليها لتحرك السياسة العربي في الماضي .

وفي فترة من أكثر فترات العالم دينامية اتسم العمل العربي بالجمود نتيجة ذلك التشطير إلى معسكرين متميزين تسيطر على كل منهما فكريات الأزمة ، وتحكمه إفرزاتها ولذا فكليهما يفكر بفقء الواقع دون محاولة تجاوزه عبر آليات جزئية تدور جميعها في إطار الدفاع السلبي الذاتي ودون اكتراث بظواهرات سلبية عديدة خيمت ولا تزال على الواقع العربي وتضغط في مجملها نحو تقليص إقليمي ووظيفي للنظام العربي على طريق أهلمته وتكيفه للطروحات الإقليمية واللاقومية المتضمنة في مفهوم الشرق أوسطية .

على أن عمق ما يجرى عالمياً وديناميكية للتغير إقليمياً قد فجر تياراً في التفكير العربي أخذ يقتلح محدثاً قدراً متزايداً من الخلطة لواقع ما بعد الحرب العاصفة فبنت هناك روى تاريخية لا لحظية ، تتغذى بالقومية لا القطرية ومدفوعة إلى تجاوز فقء الحاضر إلى المستقبل سعياً إلى مشروع للنهضة عبر المصالحة بدعم الأمن ويحفظ هويته القومية العربية ونظامها الجامع .

وفي خضم صراع هذا التيار الإيجابي المتعجر مع التيار الآخر المضاد خرج الواقع العربي من شرقة عاصفة الصحراء تدريجياً ولكنه أبداً لم يبلغ غايته المرجوة



المرجوة، إذ بزغت عدة ظاهرات تدخلت لإجالياتها وسليقاتها وغنت كل منهما الأخرى فى بعض الأحيان حيث تبدو العلاقة بينهما جدلية إلى حد بعيد يمكن معه القول بأن أهم هذه الظواهر التى ميزت الحياة العربية فى السنوات الأربع الماضية هى وجود حقيقة واحدة جوهرها محاولة لم تكتمل لإعادة الانتماء العربى تدور فى بيئة عالمية بلغت حركتها من الديناميكية والتأثير الحد الذى فرضته تسلاوات هامة وأساسية تبدو أحياناً ذات شرعية ولو وهمية - عن جدوى عملية إعادة الانتماء هذه وفيما يلى نعرض لأهم هذه الظاهرات فى الواقع العربى .

### أولاً : التفكك الجزئى لتحالفى أزمة الخليج :

رغم حدة الانقسام اللامسبوق فى النظام العربى منذ نشأته عام ١٩٤٥ والذى جسنته مواقف الأطراف العربية فى اجتماعات القمة العربية الطارئة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠م بالقاهرة . إلا أن ذلك الانقسام كان قائماً فى الحقيقة على أسس هشة عكست الطبيعة المؤقتة لنمط التحالف على الجانبين وهو الأمر الذى ساعد على تجاوز نسبى لواقع التمزق العربى حيال التقييدات - السياسية والمجتمعية للآزمة تلك التى فرضت نمط الانقسام الحاد والمأزوم لمدة علمين على الأقل .

فرغم استمرار هذا النمط بشكل حاد فى عام ١٩٩١م وإبان تصاعد المد نحو إعلان دمشق على وجه الخصوص - بوصفه صيغة لتأكيد واقعة التحالف التاريخى لأحد المعسكرين إلا أن هذا النمط أخذ يتداعى منذ ١٩٩٢م ثم تتلمى إلى درجة التفكك خلال علمى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على نحو تدريجى مدفوعاً بعدة مواقع وتطورات معظمها الإقليمية نذكرها على النحو التالى :

## ١- حالة الجمود التي أصابت إعلان دمشق :

بزغت فكرة الإعلان مع إرهابات الاقتتال في الخليج وانطلقت بعد توقفه مباشرة مدفوعة بزخم الأحداث ودور مصر وسوريا في صياغتها ومؤكدة على " أن النظام الأمني لمنطقة الخليج بعد الحرب يجب أن يكون عربياً فحسب وأن وجود وضع خاص لدول الجوار مثل إيران وتركيا لا يعنى مشاركتهما في ترتيبات الأمن القادمة (١) .

وكان من الطبيعي في ضوء ما أتاحته الأزمة وتداعياتها للقوة الإيرانية من فرص أن تعارض إيران هذا التوجه من منطلق مضاد جوهره الأمن الإقليمي وضمن مركب معقد لعب الموقف الإيراني دوراً في إبطاء التفاعلات الخاصة بالإعلان حيث يتم تأجيل توقيع اتفاقيات الإعلان وبنوده الخاصة إلى أبريل ثم مايو، ثم سبتمبر ١٩٩٢م وحتى بدا الأمر وكأنه تجميد للشق العسكري منه وقبل أن يتم تجميد شقه الاقتصادي أو على الأقل استبداله بأنماط من الدعم والتعاون لا تدخل في إطار صيغة التحالف التي تضمنها الإعلان .

وبمرور الوقت بدا نظام الأمن الخليجي الجديد رهناً بالتوجه الغربى والأمريكى بوجه خاص وتوالت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية وخاص الكويت التي استبعد وزير دفاعها في ٢٣ مايو ١٩٩٣م " عقد اتفاق عسكرى أو إجراء مناورات مشتركة مع أية دولة عربية في الوقت الراهن " بينما استمر اتجاه عقد اتفاقيات دفاعية مع الدول العربية .

" ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م عقدت الكويت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة ثم تلتها اتفاقية مع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٩٢ ثم فرنسا في ١٨ أغسطس ١٩٩٢م ثم أخيراً مع روسيا في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م (٢) .

ولقد أدى هذا التوجه الغربى السافر إلى تقليص المضمون العربى لأمن الخليج فضلاً عن المضمون الإقليمي الذى نالت به إيران وحيث تم تفرغ إعلان

دمشق من مضمونه الجماعى وقصره على إمكانية عقد اتفاقات أمنية ثنائية عند الحاجة بين مصر وسوريا ، ودول الخليج من جانب آخر مما أدى إلى تفكير لأواصر هذا التحالف فعلياً وإن استمر ظاهرياً بصيغة أو بأخرى وعلى الرغم من كل التدابير والوقائع لهذا التطور السلبى الذى جاء معبراً بالأساس عن حالة عقلية ونفسية جمعية جوهرها القنوط الخليجى حيال كل ما هو عربى ومحاولة لمراجعة خليجية لا قومية لصالح انتماءات أخرى أكثر ضيقاً أو اتساعاً ، وطنية ، أو جهوية، أو دولية ، فإن المحصلة الثانية لهذا التطور قد دفعت إلى تخفيف التزام مصر وسوريا إزاء أمن الخليج عبر تجميد أحد تحالفى الأزمة الأمر الذى دفع البلدين للتجاوب بصورة أكثر فعالية مع تنفقات عربية إيجابية من قبل المعسكر الآخر مما أدى فى النهاية إلى تطور إيجابى جوهره التداخل بين المعسكرين مما ساعد على تفكيك جزئى - على الأقل - لأواصر تحالفهما .

## ٢- ضرورات التنسيق فى مواجهة الحركات الأصولية :

كانت إحدى أبرز نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية هى تفعيل دور الحركات الراديكالية الإسلامية فى السياسات العربية منذ بدء التسعينات والذى بدا قوياً مؤثراً بمجرد انتهاء تفاعلاتها فى ١٩٩١م بمصر وتونس والجزائر على وجه الخصوص فضلاً عن دورها المنظم فى السودان .

ورغم أن مصر قد جسدت فى الأزمة موقفاً مضاداً أو على الأقل مفارقاً للموقفين التونسى والجزائرى إلا أن تصاعد الاحتجاجات المدعاة بالإسلامية داخل كل منهم قد دفعهم إلى التنسيق فيما بينهم . وقد كان التنسيق المصرى - التونسى أسبق إلى الوجود حيث بزغ بنهاية ١٩٩١ فى الوقت الذى سادت فيه العلاقات التونسية الجزائرية نتيجة " التسامح الذى أبدته الحكومة الجزائرية فى المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس بن جديد تجاه بعض عناصر حركة النهضة التونسية المقيمين فى الجزائر والذين شكت السلطات التونسية من قيامهم بدعم نشاط هذه الحركة داخل تونس (٣) .

وعقب إلغاء انتخابات يناير ١٩٩٢م ورحيل الرئيس الجزائري بن جديد شهدت العلاقات التونسية - الجزائرية تحسناً ملموساً مما حول التفاهم الثلاثي إلى ثلاثي مصري - تونسي - جزائري بنهائية ١٩٩٢م وخاصة مع تقلب موجة العنف لدخل مصر مما أدى بالتفاهم الثلاثي إلى إعلان تهمة صراحة للسودان ثم إيران بتحريك ودعم موجة العنف لدخل كل من البلدان الثلاثة وإن دفع هدوء الموقف في تونس عقب سيطرتها على حركة النهضة للكف سريعاً عن اتهام إيران ومحاوله تدعيم العلاقات معها .

ومرة أخرى يمكن القول بأن ضرورات التنسيق في مواجهة العنف الاجتماعي قد دفعت " دول ثلاث " على الأمل وقعت على خط التقابل في تحالف الأزمة للتقارب فيما بينهم بينما اضطرت دولتين لاتهام دولة ثالثة هي السودان شاركتها نفس التحالف في الأزمة وهو الأمر الذي دفع نحو تفكيك آخر جزئي في تحالف الأزمة .

### ٣- حاجة ليبيا إلى دور عربي مساعد في أزمة مع الغرب :

بنهائية ١٩٩١م وفي مناخ عربي شديد الإحباط والاستقطاب والتداعي بدت الفرصة مناسبة للضغط على بقايا وجيوب التفكير القومي العربي . وكانت ليبيا إحداها ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لقيادة حملة اتهام لها بالمسئولية عن حادثتي تفجير الطائرة الأمريكية " بان أميريكان ١٠٣ " فوق لوكربي في ديسمبر ١٩٨٨م . والطائرة الفرنسية " يوتي.٧٧٢ " فوق الصحراء الليجيرية في ديسمبر ١٩٨٩م .

ولقد أسفرت الحملة الغربية عن توقيع عقوبات اقتصادية وحصل اقتصادي على ليبيا . بل كاد الأمر يتطور إلى حملة عسكرية لولا الوساطة المصرية والمغربية . ورغم أن العلاقات المصرية - الليبية كانت قد تطورت إيجابياً قبل أزمة الخليج إلا أن تعارض موقفي البلدين منها كان من الممكن أن يبقى بظلاله على هذه العلاقة مع وقوع كل منهما في تحالف مضاد . وعلى هذا النحو أيضاً تلقى

العلاقات الليبية - المغربية التي استندت رغم تعارض موقف البلدين في الأزمة إلى ضرورات المساعدة للمغربية لليبيا بأكثر ما استندت على رابطة الاتحاد المغربي الذي يضم كلا البلدين دون أن يمنع تعارض مواقفهما من الأزمة .

وبذلك يمكن القول إن حجة ليبيا إلى دعم عربي في أزمته مع المغرب حول لوكيربي سواء بالوساطة لتفادي العمل العسكري ضدها ، وحتى بالتساهل في فرض الحصار الاقتصادي للتقليل من وطأة العقوبات الاقتصادية كانت دافعاً إلى تفكير جزئي لتحالف الأزمة بين دولة من دول الضد " كما تسميها الأدبيات الكويتية ودولتين من التحالف المناوئ هما مصر والمغرب على الأقل .

#### ٤- تفجر الأزمات الحدودية في المعسكر الخليجي :

في سبتمبر ١٩٩٢م تفجر نزاع على الحدود بين قطر والسعودية دفع الأولى لأن تبادر " بسحب قواتها العاملة في إطار قوات درع الجزيرة وهي قوة مشتركة ذات طابع رمزي تضم جنوداً من جميع الدول الأعضاء بالمجلس كما قاطعت مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها تلك التي تولت الإعداد للقمّة الثالثة عشرة للمجلس والتي شاركت فيها قطر بعد نجاح الوساطة المصرية في التوصل إلى أسس لحل الخلاف خارج نطاق المجلس أيضاً<sup>(٤)</sup> .

ورغم أن وساطة كويتية - إماراتية قد حدثت بين البلدين إلا أن ظروف الاستقطاب داخل المجلس قد حالت دون نجاحها إذ اعتبرت قطر أن هذه البلدان فضلاً عن البحرين تؤيد السعودية وتوالي سياستها الأمر الذي حدا بها لمحاولة إخراج النزاع من بوتقة عمل المجلس وقبول الوساطة المصرية خارج إطاره فضلاً عن أهم تطور في السياسة القطرية وهو انفاعها للتقارب مع إيران فضلاً عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق ضد رغبة التيار الخليجي العام خاصة الكويت لموازنة السياسة السعودية ونقلها داخل المجلس .

وعلى النحو ذاته تنجر النزاع الحدودى بين قطر والبحرين واتخذ نفس المسار السابق وخاصة مع بداية هذا العام الذى شهد تصعيد قطر النزاع إلى محكمة العدل الدولية ضد رغبة البحرين التى نالت بوساطة خليجية داخل مجلس التعاون مما اعتبرته قطر محاولة للاستناد على الثقل السعودى الموالى للبحرين والمنأوى لقطر . وذلك قبل أن تعود البلدان فى مارس ١٩٩٥ لمعادلة طلب وساطة خليجية لتجميد النزاع أو محاولة حله وهى الوساطة التى رحبت السعودية بالقيام بها .

وفضلاً عما أثبتته هذه النزاعات الحدودية خاصة بين قطر والسعودية ، وقطر والبحرين حول جزيرة الخفوس من محدودية تماسك هذا التحالف بالقدر المتصور له عقب أزمة الخليج وتشكيل قوات درع الجزيرة فإنها قد دفعت إحدى دول هذا التحالف أيضاً لتجاوز العقدة العراقية ذاتها وتطبيع العلاقات معها وبهذا تكون قطر قد سلكت أبلغ الطرق لتفكيك تحالفى الأزمة الخليجية فى الحياة السياسية العربية .

#### ٥- الانعطافة السلمية فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى:

شهد عام ١٩٩٣م تحولاً هاماً على صعيد إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى حيث تجاوز المسار الفلسطينى بالذات صيغة مدريد ، ثم جولات التفاوض العلنية ليسفر عبر مفاوضات سرية عن اتفاق لإعلان المبادئ وحكم ذاتى محدود فى غزة وأريحا تبعه اتفاق مشابه بين الأردن وإسرائيل وهو الاتفاق الذى مهد لعقد اتفاقية سلام بينهما فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات تمثل جزءاً من رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى فكان لزاماً عليه التعبير الجمعى عن موقف إزاء هذا التحول الجارى وبالتالي إزاء المنظمة والأردن اللتين مثلتا معاً أكثر المواقف تشدداً فى مساعدة العراق ومناهضة الكويت إبان أزمة الغزو وكان معنى ذلك أن يحدث استفتاء من قبل المعسكر المضاد على سياسة المنظمة والأردن معاً وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يشكل دافعاً نحو تحسن العلاقات بين الطرفين أو سوتها .

على أن ثمة دوافع قد تراكت لتتفع نحو موقف إيجابي خليجي بالذات إزاء التحول السلمي الجارى يأتى على رأسها .

(أ) إن التحول السلمي الجارى هو انعكاس لتغير فى أركان الإدراك السياسى والاستراتيجى لدى طرفيه فى محاولة شبه جادة للتوافق مع قيم ومعطيات تدعى الاستراتيجية الأمريكية جنتها . بينما تبدو الخريطة الدولية أكثر قابلية لها بغض النظر عن دواعى هذا القبول لدى جميع الأطراف والتي تراوحت بين الهيمنة والتعايش أو ربما الشعور بالإفلاس . ولا شك أن أزمة الغزو العراقى للكويت كانت إحدى المحطات الهامة لتكثيف هذه المعطيات الجديدة فى السياسة الدولية ثم اختبارها عملياً . ولذا فلم يكن من المتصور أن تعارضها دول الخليج وهى الطرف الذى انتصرت له الأزمة ذاتها وكان أول المستفيدين من نتائج هذه المعطيات ولو لحظياً .

(ب) إن التحول السلمي أخذ يتفق منذ السبعينات برعاية أمريكية أصبحت الضامن الأول والأهم لأمن الخليج ، وقيادة مصرية تتسم حركتها بالاعتدال والمحافظة فى مواجهة القوى الراديكالية العربية التى جسدها العراق واندفع بفعلها نحو ارتكاب حماقة الغزو .

ج- إن الوجود الإسرائيلى قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج لأكثر من دافع وعلى أكثر من صعيد إلى الدرجة التى دفعت إلى التساؤل عن جدوى ودوافع المقاطعة العربية لإسرائيل ولذا كان التعبير الخليجي الإيجابى عن المواقف من التحولات السلمية الجارية وسيلة فعالة لإزالة التناقضات بين الالتزامات القومية المتداعية ، والالتزامات الإقليمية البازغة بل وربما الدولية .

د- إن سوريا وهى إحدى ركائز التحالف الدولى مع مصر فى جانبها العربى تعد أيضاً من أهم الدول المتفاوضة حول صيغة مدريد . وإن كان نجاحاً مماثلاً للمفاوضات على المسار العبرى - الإسرائيلى قد تأخر فلا يعنى ذلك أن هذا المسار قد فشل . ورغم معارضة سوريا آنذاك ودعمها للمنظمات الفلسطينية العشر

على أرضها والتي رفضت اتفاق إعلان المبادئ فإن الغضب السوري يبقى مفهوماً في دوافعه ويتمحور بالأساس حول انتقاد القدرة على تحقيق ضرورات التنسيق العربي بالأساس وليس لتحقيق السلام ذاته .

ولهذا كله جاء الموقف الخليجي مؤيداً للتحول السلمي ودافعاً نحو التفاعل المباشر أحياناً بين بعض دول الخليج خاصة السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن ، وهو الاتجاه الذي تدعم بعد المواقف الإيجابية التي عبرت عنها الأردن على لسان الملك حسين وأكدت تبرأ الأردن من السياسات العراقية ثم قيام قطر بتحسين علاقاتها مع الأردن ثم تحسين علاقات الطرفين الفلسطينيين والأردني بالإمارات وغيرها من التفاعلات الإيجابية العديدة خاصة في عام ١٩٩٤ ، وبداية عام ١٩٩٥ .

وخلاصة ذلك أن الانعطافة السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بما جسده من وقائع ، وما مثلته من تفاعلات كانت دافعاً نحو حوار عربي - عربي حول الثوابت العربية في الصراع مع إسرائيل وهو الحوار الذي تخلق في رحمة تدفقات سياسية عربية عديدة عبر خطر التقابل بين التحالفين المتضادين وخاصة على صعيد العلاقات الخليجية بالأردن ومنظمة التحرير ثم باقي دول الضد العربية وذلك برغم استمرار هيمنة العقدة العراقية على مناخ العلاقات العربية - للعربية وهو الأمر الذي حال في الحقيقة دون تطور عملية التفكك هذه إلى نوع من المصالحة العربية العامة .

ثانياً : استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية :

بانتهاه حرب الخليج الثانية ولمدة عامين تقريباً عاشت المنطقة العربية أكثر انقساماتها حدة وأعق ثنائياتها مرارة وأعنفها جموداً بين تحالفين متميزين .

الأول : وهو التحالف المؤيد للعراق بوجه عام وقد أثبتت الأحداث وتداعياتها قصور رؤياه وضعف مواقفه وبالتالي فقد فرضت عليه نوعاً من المراجعة للذاتية النقدية لمواقف حيال النظام العربي .



وفى هذا السياق يمكن القول بأن دول هذا التحالف - المعسلة بدول الضد فى الأبيات السياسية الكويتية - كانت مستعدة دائماً منذ انتهاء الحرب فى مارس ١٩٩١م لإتمام عملية المصالحة مع دول التحالف الآخر بما تستلزمه هذه المصالحة من مراجعة نقدية قامت بها بعض دول هذا التحالف صراحة بينما قام بها البعض الآخر ضمناً .

وعلى صعيد المراجعات الصريحة أعلن الملك حسين مراراً نقده للسياسات العراقية ونظام صدام حسين وكان مما أعلنه " إن النظام العراقى لوصلنا بممارساته إلى وضع قصم ظهورنا " كما جاء على لسان وزير خارجية اليمن " إنه كان من حق الكويت الاستعانة بالشيطان للدفاع عن نفسه " .

وأيضاً مراجعة تونسية جاءت فى سياق زيارة وزير خارجيتها للكويت فى صورة عتاب لهجمة إعلامية كويتية ضد الزيارة ودعا فيها إلى " العودة إلى محاضر اجتماعات جامعة الدول العربية للتعرف على الموقف التونسى من أزمة الخليج " (٥) .

وعلى الصعيد الضمنى تمت مراجعات باقى دول هذا التحالف فى سياق زيارات لمسئولياتها أو تصريحات لهم حيال دول التحالف الآخر وفى مناسبات بروتوكولية ثنائية أو جماعية وخاصة من الجانب الفلسطينى .

ولقد استمرت دول هذا التحالف - ماعدا العراق بالطبع - فى إجراء هذه المراجعة ، وفى إعلان تحمسها لإجراء عملية المصالحة طيلة الفترة المنقضية على الأزمة . ورغم أنها لم تتمكن فى عامى ٩١ ، ٩٢ من كسب ود التحالف المضاد إبان تماسكه وتساعد الجدل داخله حول إعلان دمشق إلا أنه استطاع منذ ١٩٩٣م عبور خط التناقض معه عبر المحددات السالف بيانها لعملية التفكير الجزئى وتطبيع العلاقات معه على نحو متزايد بمرور الوقت حتى تمكن من إحداث تفكيك كامل لصيغة التحالف والتناقض المأزومة وإن بقيت عملية المصالحة رهينة العقدة العراقية حتى الآن .

## أما التحالف الثنائي :

فقد أكدت الأحداث وتداعيلاتها صندقية مواقفه ، وانتصرت لإرادته ورؤيته  
ولذا فقد اعتبر نفسه هو الممنول والمكيف للعلاقات العربية - العربية .

والمخاطب والمهيمن على حديث المصالحة العربية . وقد مرت مواقفه  
إزاءها بثلاث مراحل متميزة نوعاً على النحو التالي :

**المرحلة الأولى :** وهي مرحلة التحالفات شبه الجامدة وأعقبَت الأزمة مباشرة  
واستمرت تقريباً حتى نهاية ١٩٩٢م في مناخ عربي سلبي تتنازعه المؤثرات  
النفسية السلبية الناجمة عن انهيارات الأزمة .

وتتسم هذه المرحلة بسمتين هامتين . الأولى هي محاولة دول هذا التحالف  
مصر - سوريا ودول الخليج في بداية المرحلة لتأكيد صيغة تحالفهم عبر إعلان  
دمشق لإكسابه مضمون سياسي - أممي - اقتصادي ضمن مناخ بدأ متفائلاً  
وسرعان ما انتهى إلى نوع من المرارة بنهاية المرحلة إذ خفت الاندفاعات الخليجية  
نحو صيغة التحالف ، وحدثت محاولات لإبطاء تفاعلات الإعلان ، ثم تفرغه من  
مضمونه الأممي والسياسي ثم الاقتصادي أخيراً حتى انتهى إلى حالة الشلل  
والجمود.

أما السمة الثانية فهي انعكاس للأولى وفحواها إهمال دول التحالف بصفة  
عامة لمحاولات دول التحالف المضاد لزيادة التفاعلات معه أو إجراء نوع من  
المصالحة ولو بصورة جزئية .

**المرحلة الثانية :** وتمتد زمنياً بين عامي ١٩٩٣م - ١٩٩٤م ويتخللها بالأساس مشروع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المصالحة العربية " دواعيها وآليات تحقيقها " والجدل حوله وحتى أحداث أكتوبر ١٩٩٤م على النحو التالي (٦) .

### **دواعي المصالحة العربية :**

١- أزمة الخليج وإفرازاتها التي مازالت مستمرة وتشكل جوهر المأزق العربي .

٢- عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وما تتطلبه من ضرورة الإعداد للمرحلة المقبلة .

٣- مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها القومي.

٤- الأمن القومي العربي وانكشاف جوانب عديدة منه الأمر الذي يستدعي رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية .

٥- ضرورة التفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار .

ثم انتقل المشروع في جزئه الثاني إلى الآلية المقترحة لتحقيق المصالحة حيث حددها في تشكيل لجنة ثلاثية من وزراء الخارجية رؤساء الدورات ٩٨-٩٩-١٠٠ ، لمجلس الجامعة " مصر والمغرب وموريتانيا " إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية وتكون مهمة اللجنة هي الاتصال بالدول الأعضاء للوقوف على مقترحاتها وطرح جدول أعمال يتسم بالمصارحة للتصديق عليه من المجلس ثم إدارة الحوار واقتراح التوصيات الهادفة إلى تنقية الأجواء .

وتضمن الجزء الأخير من المشروع مبادئ المصالحة المستقاة من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي-المشترك والتعاون الاقتصادي ، وقرارات مؤتمرات

القمة فيما يتعلق بالتضامن وتنقية الأجواء . واعتبر هذا المشروع هذه المبادئ نواة لحوار يعقد حولها بهدف الاتفاق على شكلها النهائي وهى :

(١) احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ونظام حكم كل من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(٢) الأمن القومى هو وسيلة الحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها وهو جزء لا يتجزأ قوامه ووسائله القدرات العربية .

(٣) تحريم استخدام القوة أو التهديد أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى .

(٤) الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية الأعضاء بالطرق السلمية فى إطار مؤسسات الجامعة بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق والتحكيم، أو من خلال لجان المساعى الأخوية التى تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع .

(٥) الالتزام الكامل بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهة من شن الحملات الإعلامية ضد دولة عربية أخرى .

(٦) العمل على تنفيذ واحترام ما تم الاتفاق عليه فى مجالات التعاون المختلفة .

ورغم الشمول والتحديد النظرى اللذين اتسمت بهما مبادرة الجامعة العربية من ناحية ، وتنامى عملية التفكير الاجتماعى لتحالفى الأزمة بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ للفلسطينى - الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣م من ناحية أخرى إلا أن عملية المصالحة لم تتم رغم تصاعد حديثها فى بداية ١٩٩٤م وحتى أحداث أكتوبر من نفس العام عندما قام العراق بتحريك قواته مجدداً فى اتجاه الكويت ولقد اتسمت هذه المرحلة بسمتين هامتين هما :

**السمة الأولى :** وهى تغيير القواعد الحاكمة لآليات التعامل مع النظام العراقى لدى دول التحالف الثلاثى فعلى العكس من المرحلة الأولى التى شهدت توقفاً بقرب زوال النظام العراقى الحاكم . فإن المرحلة الثانية شهدت تراجع هذه القناعة وربما تفهم أسباب بقاءه سواء فى الإدراك الأمريكى الذى يجد فى بقاءه عاملاً لإثارة القلق والخوف ومبرراً للحشد والاستنزاف وسواء فى الإدراك الإقليمى خشية التنازع على الخلافة وبروز مخاطر التقسيم الثلاثى للإقليم العراقى .

**السمة الثانية :** وهى نتيجة للأولى وفحواها تطوير دول التحالف الثلاثى لصيغة جديدة بشروط أكثر مرونة - اللهم سوى الكويت - للتعامل مع دول التحالف الآخر كنوع من الإقرار بالأمر الواقع ممثلاً فى استمرار النظام العراقى الحاكم من ناحية ، وضرورة تجاوز أجواء أزمة الخليج من ناحية ثانية ، وللتفاعل مع حقيقة التفكك فى تحالفها من ناحية ثالثة وإن بقى حديث المصالحة بعيداً عن التحقق لاستمرار العقدة العراقية - الكويتية ومع إدراك استمرارية هذه العقدة فإن شروط هذا التحالف المتداعى قد تراوحت على النحو التالى :

١- مصر : وقد طورت حيل العراق ما يمكن تسميته " بالتعامل المشروط " وهو ما ألمح إليه الرئيس محمد حسنى مبارك فى نهاية ١٩٩٣م قائلاً " إن المصالحة العربية لها شروط كثيرة ومطلوب التزامات من جوانب عديدة فى هذا الشأن " (٧) وهو ما أكدته أيضاً الملابسات التى أحاطت بما أثير عن مبادرة عراقية للمصالحة عبر وساطة مصرية . حيث أثارَت مصر مطالب الكويت مجمدة فى قرارات مجلس الأمن قبل أن تعود مصر لتتفى المبادرة فى أغسطس ١٩٩٤م فيما بررتة بعض الأوساط بضغوط كويتية .

ثم طورت حيل باقى الأطراف ما يمكن تسميته " بالتعامل اللامشروط " وهو ما أكدته الممارسات المصرية فضلاً عن الخطاب السياسى المصرى سواء بالتنسيق مع تونس والجزائر أو بمساندة ليبيا فى أزمة لوكيربى أو بدعم التنسيق الأردنى - الفلسطينى - السورى فى مباحثات السلام أو دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية . أو

التوسط فى الأزمة اليمنية وغيرها وهنا يمكن القول بأن مصر قد جسدت بصفة عامة رؤية موضوعية جوهرها الالتزام بالتلاوت والتسامح حيال الماضى .

٢- سوريا : وقد جسدت رؤيا قريبة من مصر إلى حد ما . حيث تقاعلت بلا شروط مع كل دول التحالف المضاد . وأعلنت فى خطابها السياسى بوجه عام حديث المصالحة العربية وعلى لسان أهم مسئولىها . كما أعلن الرئيس الأسد " أن الظروف التى تمر بها الأمة العربية حالياً والتحديات التى تواجهها تجعل من التضامن العربى ضرورة حيوية لاستمرارية الأمة <sup>(٨)</sup> .

وأما حيال العراق فإن سوريا قد ألمحت إلى التعامل المشروط فى خطاب وزير خارجيتها فاروق الشرع حينما قال " بضرورة القيام بمراجعة جدية وموضوعية من أجل المصالحة العربية <sup>(٩)</sup> وإن كانت هناك بعض الدوافع سياسى ذكرها قد أضفت نوعاً من الغموض على الموقف السورى الحقيقى تجاه العراق .

٣- دول الخليج : بالرغم مما جسده القمة الخليجية فى ديسمبر ١٩٩٣م من تعبير جماعى سلبى حيال العراق . إذ دعا بيانها الختامى فى ٢٢ ديسمبر المجتمع الدولى " للتصدى لمحاولات العراق للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية حتى يكف عن عدوانه وينفذ كافة الالتزامات الدولية - ولا سيما القرار رقم ٦٨٧ - المتعلقة باحترام القرارات الخاصة بالحدود والأسرى الكويتيين <sup>(١٠)</sup> . وبالرغم أيضاً من عدم التمس بوجه عام لتفعيل علاقاتها بباقى الأطراف العربية إلا أن هذا الالتزام الرسمى العام يخفى تباينات هامة بين ثلاث رؤى أساسية على الأقل على النحو التالى :

❖ **الرؤية القطرية - العمانية :** وتجسد الانفداع نحو التطبيع مع العراق وتحقيق المصالحة بصفة عامة . فعمان لم تقطع علاقاتها بالعراق أساساً . أما قطر فقد أعادت علاقاتها بالعراق فى عام ١٩٩٢م إبان تفجر أزمة الحدود بينها والعربية السعودية . وأرسلت أيضاً نائب رئيس أركانها الذى التقى مع الرئيس العراقى فى آخر نوفمبر ١٩٩٣م فى زيارة وصفقتها بأنها زيارة خاصة <sup>(١١)</sup> .

وفضلاً عن ذلك فقد مارست الدولتان علاقات طبيعية مع باقي الدول في التحالف المضاد . فكلنتا بذلك أكثر الأطراف العربية حماسة نحو المصالحة .

### ❖ الرؤية السعودية - البحرينية - الإماراتية :

وقد جسدت موقفاً وسطاً بين الاندفاع القطري - العماني نحو المصالحة والرفض الكويتي - كما سيلي لها . وإن اتسم الموقف السعودي ومعه البحريني بقدر من الغموض .

فالإمارات قد مارست علاقات طبيعية مع باقي دول التحالف ، ثم جسدت نمط واضح من التعامل المشروط مع العراق مثل الموقف المصري تماماً وقد أثّرت وساطتها في مبادرات عراقية متأثرة منها مبادرة أغسطس عبر مصر فضلاً عن دعواتها للمصالحة ودبلوماسية رئيسها النشطة التي بلغت ذروتها في تصريح في أغسطس ١٩٩٣م حيث طالب دول الخليج بضرورة التسامح مع الأخوة ثم أضاف " لولا التزامي مع إخواني في مجلس التعاون الخليجي لكنت قد اتخذت قرار التسامح منفرداً باتجاه الأشقاء " (١٢) .

أما السعودية والبحرين فقد مارسنا نوعاً من الإبطاء في تفاعلهما مع باقي الأطراف العربية خاصة الأردن ، ومنظمة التحرير حتى ما بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في سبتمبر ١٩٩٣م باعتبارهما أكثر الدول تأييداً للعراق وفي اتجاه العراق بدت الشروط السعودية البحرينية غامضة وغير محددة فيما بدا وكأنه نوع من التأجيل أو الرفض التام غير المعلن تضامناً مع الكويت .

### ❖ الرؤية الكويتية :

يمكن القول بأن الكويت تمثل العقدة الأولى في سبيل إنجاز المصالحة العربية إذ هي المعتدى عليه في الأزمة التي فجرت هذا الواقع كما أنها الطرف الذي انتصرت له البيئة الدولية والإقليمية . ولذا فهي الطرف الذي تسعى إليه وتتوقف عنده كافة المبادرات والطروحات العربية التي تسعى إلى مخاطبته بالأساس . ولا

شك في أن الممرات النفسية التي صاحبت أزمة الغزو قد أحدثت تهيئات اجتماعية وسياسية عميقة بدت ملامحها في بعض استطلاعات للرأي أجريت بين الجماهير الكويت والمحت إلى حالة من فقدان الثقة والشعور بالقنوط حيال كل ما هو عربي .

وبرغم إدراكنا أن تلك الملامح تبقى رغم وضوحها رهن اللحظة التاريخية فإن الحقيقة في الموقف الكويتي تكمن في رفض تام للتعامل مع النظام العراقي الحالي وهو ما يبدو - رغم أي ملاحظة عليه - سياسة كويتية حازمة . فضلاً عن الإبطاء والتميز حيال باقي الأطراف العربية والمسماة بدول الضد فيما نرصده كالتالي :-

[١] العراق : ويمكن استخلاص الشروط الكويتية في التعامل معه من خلال الخطاب الكويتي ، وخاصة في سياق المبادرة العراقية ، والوساطة المصرية - الإماراتية التي أعلنت في أغسطس ١٩٩٤م كما يلي :-

إن أية خطوة لتحقيق المصالحة مع العراق يجب أن يكون لمجلس الأمن دور أساسي فيها خاصة وأنه قد تحمل تبعية تكييف العلاقات العراقية مع مختلف قوى المجتمع الدولي في الفترات الماضية .

- دفع تعويضات حرب الخليج .

- إنهاء قضية الأسرى الكويتيين .

- ضرورة اعتراف العراق الكامل والرسمي الواضح بقرارات مجلس الأمن والتعهد بتنفيذ هذا القرارات .

- الاعتراف بترسيم الحدود العراقية - الكويتية (١٧) .

ومن قراء هذه الشروط نلمس اتفاقاً في الثلاثة الأخيرة مع الثوابت التي تؤكد عليها مصر ، والإمارات والروى الاعتدالية الأخرى ، بينما نلمس في



الشرطية الأولية نوعاً من التصف الاقتصادي تجاه العراق وخاصة فى ظل  
أوضاعه الحالية . ثم الإنشائية الأهم المتمثلة فى رهن المصالحة العربية بلمادة  
مجلس الأمن وهو ما يودى إلى تفريغ دعوة المصالحة من محتواها القومى القطعى  
والإيجابى .

[٢] الأردن ومنظمة التحرير : يصعب القول بأن الكويت وقد وضعت  
شروطاً محددة للتعامل معها وإن كانت قد أبدت تشدداً أكثر فى مواجهتهما حتى  
بالرغم من التطور السلمى الذى شهده العام الماضى وفيما يبدو أن الكويت لا تزال  
ترى عدم جدوى فى التعامل معها .

[٣] دول الضد باستثناء الأردن ومنظمة التحرير وقد حددت الكويت شروطاً  
فى التعامل معها هى :

- تأكيد هذه الدول إدانتها للعنوان العراقى على الكويت بوضوح .
- أن تدعو هذه الدول النظام العراقى للالتزام بقرارات مجلس الأمن .
- دعوة النظام العراقى للالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ المتعلق  
بالحُدود المشتركة (١٤) .

وبرغم أن كثيراً من شروط الكويت قد لبنتها تطورات السياسة العربية ، ثم  
الاعتراف العراقى بعد أحداث أكتوبر إلا أن الأمر الحاسم فى السلوك الكويتى يبقى  
كامناً فى نوافع تتمحور حول عدم الحماسة لعملية المصالحة بصفة عامة وهو الأمر  
الذى يكشف عن هبوط حقيقى فى مستوى رؤيتها لجدوى النظام العربى بوجه عام .

### المرحلة الثالثة :

وتبدأ بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وتمتد حتى الآن ويمكن تصور أربع سمات  
هامة طبعت هذه المرحلة وأحدثت بها آثارها المشهودة حتى الآن وهذه السمات  
هى :-

١- التفكك الكامل لتحالفى الأزمة الثانية بالخليج وهو تطور بدأ سابقاً واكتمل لاحقاً لهذه الأحداث التى مثلت الفرصة المواتية لدول التحالف المضاد للكويت للإعلان رسمياً وعملياً عن المراجعة النقدية التى أجرتها معظم أطرافه إن صراحة وإن ضمناً وهو التطور الذى دفع نحو تزايد قبول هذه الأطراف لدى العقل الخليجى عامة والكويتى خاصة وبالتالي اكتمال عملية تفكك التحالفات . والتى كان من المفترض أن تحدث أثراً إيجابية تمتد نحو عملية المصالحة لولا اختلاطها ببقاى السمات والتفاعلات الأخرى والتى أحدث بعضها أثراً معوقاً .

٢- الاعتراف العراقى الرسمى بسيادة وحدود الكويت فى محاولة لتلبية شروط رفع الحصار الدولى وليس على سبيل تلبية متطلبات المصالحة العربية ذلك أن العراق بطبيعة خطاب الاعتراف ، ولطبيعة الصفقة التى تم من خلالها عملية الاعتراف عبر الوساطة الروسية التى فشلت فى تحقيق أهدافها وبطبيعة الأجواء التى تمت خلالها عملية الاعتراف كان يخاطب الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن أملاً فى رفع الحصار دون اكثرات بموضوع الأسرى مثلاً والذى يعد آلية هامة لشحن وتفريغ الوجدان الكويتى من المراتب النفسية التى عاشها بسبب انهيارات الأزمة .

ولأن الاعتراف العراقى جاء منقوصاً من وجهة النظر الخليجية والكويتية ولأنه غير كافٍ أو ذى أهمية لرفع الحصار الدولى من وجهة النظر الغربية فقد استمرت المقاطعة العربية التى لم يقصد العراق - لحظتها - محاولة رفعها ، استمر الحصار الدولى الذى حاول العراق رفعه بمبادرته التى بدت غير ذات جدوى لأنها ناورت الداخل العربى المأزوم ، وزايدت على الخارج الدولى الرافض والمناوئ والمناور أيضاً ، ولأنها فى النهاية جاءت كرد فعل سلبي ودفاعى وليس كفعل إيجابى مخطط .

٣- تزايد الشكوك الخليجية نحو العراق . والمقصود هنا دول التماس معه خاصة الكويت . إذ إنه وبمرور الوقت حدثت عمليات إزاحة لميكانيزمات الأزمة فى الوجدان والعقل الخليجية فى اتجاه ضد الإدراك العربى ولصالح الإدراك الأمريكى .

فمع تفجر أزمة أحداث تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الحدود الكويتية كان الاتجاه السائد والغالب يرى في ذلك مناورة لتحريك الجمود الذي ران على الوضعية العراقية الانعزالية . وكان واضحاً أن العراق مستعد لإعادة قواته مقابل تدرج رفع الحصار أو تحقيق المصالحة العربية إن أمكن . ومع التحرك الأمريكي واضطرار العراق لإعادة قواته قهراً فقد تناسى الخليجيون المعنيون مضمون المناورة لصالح إدراك الخطر العراقي وحده إذ بزغت بقوة احتمالات إعادة تفجير الموقف ويقدر ما ابتعدت هواجس المناورة عن الوجدان فقد ظلت فكرة الخطر قائمة في العقل الخليجي برغم مبادرة الاعتراف التي اعتبرها ذلك العقل منقوصة وغير كافية كنوع من تلبية شروط حالة الإدراك الجديد لصالح استمرار الوضع الراهن بغض النظر عن معيارية الصواب والخطأ في مفرداته .

٤- تفاقم حالة من الركود القومي في ضوء الجدل حول الشرق أوسطية الإقليمية إذ إن جماع المقولات حول الشرق أوسطية والتي تفجرت في ظل انعطافة السلام على المسار الفلسطيني منذ سبتمبر ١٩٩٣م وبغض النظر عن صوابها أو خطئها أو الموقف حيالها قد أدت لدى الأغلبية العربية - إلى نوع من الجمود والانتظار والاستكشاف لمجرى التحولات الغالبة والممكنة المترتبة على ما يجري ويدور في محاولة لاستثمارها إيجابياً أو نفعياً على الأقل .

وفي هذا المناخ كان من الصعب رغم استبدال الجدل العربي حول أهمية التكتل والمساندة والتضامن القومي كمحددات لوضع إيجابي ودور فعال في سياق التفاعلات الإقليمية - إحداث تحول هام أو جوهري في مجرى التفاعلات العربية حتى أن المصالحة العربية - الإسرائيلية بدت طيلة هذه الفترة أقرب كثيراً في احتمالاتها عن المصالحة العربية - العربية .

وبرغم إيجابية السمتين الأوليين ، فإن تأثيرهما قد تم تعويقه بفعل الأخيرتين حيث احتجزت عملية المصالحة العربية خلف حواجز من الشك لدى أطراف ، وحواجز من العجز لدى أطراف أخرى ، بينما بدت حواجز عدم الحماسة مهيمنة على عقل الأغلبية إزاء تكنى مستوى نظرتهم للنظام العربي .

ثالثاً : تصاعد الجدل حول إمكانيات واتجاهات تطوير نظام الجامعة العربية :

ربما لم يعرف التاريخ الحى كله أمة توفرت لها عناصر الوحدة كأمته العربية حتى أن عملية تكرار هذه العناصر تعد انتقاصاً لها وتجزئاً لكلياتها التى امتزجت عبر خبرات وتثقفت عبر تجارب لتشكل ضميراً قومياً ذا أبعاد مجتمعية عميقة تنريها الانتكاسات ربما بكثر مما تغنيها الانتصارات . فحرب أكتوبر لم تستطع أن تحفظ الوحدة التى صنعتها شهوراً - رغم أنها أجدد الحروب العربية فى الحقبة المعاصرة بينما استطاعت هزيمة يونيو رغم مرارتها - أن تستنفذ الضمير القومى نحو وحدة من الأمل استمرت ست سنوات . وبرغم أن المفارقة قد تجسد بعض سلبيات الثقافة السياسية العربية ، إلا أنها فى الوقت ذاته تكشف عن عمق اجتماعى لضمير قومى له منابع حضارية ودينية من الطراز النفيس الذى قد يغفل عنه إدراكنا حيناً ، ولكننا قد نرقى له فى لحظات الأمل .

وعندما حاولت الثقافة السياسية العربية أن تجاوب هذا الضمير القومى فى الحقبة المعاصرة قامت بإنتاج نظام الجامعة العربية الذى يمكن تلخيصه فى صياغة قانونية تفتقد للبعد الاجتماعى ، وتعالى السيادة القطرية على حساب الوحدة القومية . وهى الصياغة التى اجتمع على انتقادها جسد الفعاليات الفكرية والسياسية العربية طيلة نصف قرن هو كل عمرها .

على أن هذا الانتقاد قد فاض زخمه ، واكتسب أهميته فى لحظتين تاريخيتين هامتين لهما معناهما ودلالاتهما فى سياق دوافعهما على النحو التالى :

اللحظة الأولى : وهى لحظة النشأة لما سمي آنذاك " ميثاق الحد الأدنى " الذى جسد تلك الصياغة القانونية التى هدأت من المناخ للقلق وأزالت تنافضات المصالح غير المتسقة للحكومات والأنظمة ، بينما عجزت عن مجاوبة آمال الشعوب فنالت غضبها وانتقادها وربما إهمالها والدعوة إلى مجاوزتها على لسان فعاليتها .

فطى المستوى للفكرى رأى مفكر عربى قومى كسلطع الحصرى " أن الجامعة التى تأسست بموجب الميثاق المعلوم لا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية<sup>(١٥)</sup> وأما حزب البعث العربى الاشتراكى فقد عبر عن رؤية مشابهة فحواها " أن التعاون الذى حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قاصر قد يتحقق مثله بين دولغربية متباينة فى اللغة والعنصر والثقافة . فالميثاق فى مجموعه إقرار لحالة التجزئة الراهنة " ودعا البعث إلى " إنشاء جامعة عربية شعبية تكون سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حينما تسلك هذه طريق الصواب ويعوزها النصير ومعارضاً ومقوماً لها حين يعوزها الإرشاد والتقويم <sup>(١٦)</sup> .

وبينما للفعاليات الثقافية السياسية الشعبية ترفض ميثاق الحد الأدنى فى صياغته القانونية تلك ، فإن الفعاليات الرسمية للأنظمة العربية على النقيض كانت مدفوعة للدفاع عن إنتاجها بلغة بدت أكثر موضوعية واعتدالا لدى ممثل لبنان فى لجنة توقيع الميثاق الذى قرر فى إيجاز " أن الجامعة ليست هى غاية ما يصبو إليه العرب ولكنها خطوة مباركة <sup>(١٧)</sup> .

وبرغم وجود دوافع حقيقية تجعل من دعوة الوحدة القومية الشاملة آنذاك نوعاً من اليوتوبيا السياسية ، وتتفى عن ميثاق الجامعة كونه عملاً إجهادياً وتأمرياً على الأمة العربية لصالح بريطانيا . وهذه الدوافع على سبيل المثال : <sup>(١٨)</sup>

١- أن الدول المؤسسة كان بعضها مستقلاً بالمعنى القانونى فقط ، وكانت تخضع عملياً لدول الانتداب السابقة التى تعارض توثيق العلاقات العربية فيما بينها ، أو الذهاب فى ذلك بعيداً حيث كانت تمارس درجات اختراق عالية للنظام ، وتعارض بشدة قيام قطب أو تحالف عربى قوى فى إطار مؤسسى قد يستطيع أن يقرئ أو يوجه مصالحها مستقبلاً .

٢- أن الدول المستقلة حديثاً ذات حساسية بالغة فيما يتعلق بالتدخل ولو للمحدود عن جانب من سيادتها القانونية فضلاً عما كانت تحمله الأنظمة من شكوك كبيرة فيما يتعلق بأهداف بعضها باتجاه الآخر خاصة وأن من هذه الأهداف التوسيعية والحاملة لمشاريع الهيمنة ما يختلط مع الدعوات الشعبية والقومية .

٣- أن الحالة القومية في الداخل لم تكن منظمة أو معبأة بشكل ضاغط على الحكومات العربية أو بعضها بحيث تستطيع أن تفرض أهدافها على النخب العربية حيث لم تستطع التأثير في العملية التي أنشأت الميثاق فكل ما استطاعت القيام به لاحقاً هو انتقاد الميثاق لقصوره "

نقول ورغم هذه الدوافع ، فضلاً عن دافع هام آخر يتعلق بالبنية الاجتماعية والثقافية العربية ما قبل الحداثية والتي كانت تتسم آنذاك - وربما لا تزال - بالتراتب والأحادية وعدم التعقيد وانعدام المؤسسية والتخصص مما يفقدها القدرة على إدارة آليات الوحدة التي تحتاج إلى تعقد ورسوخ التكوين الاجتماعي ، فضلاً عن هيمنة الثقافة السياسية الديمقراطية المتسامحة وغير العاطفية أو الانفعالية . ورغم هذه الدوافع جميعاً التي تعوق دعوة الوحدة الشاملة إلا أن الانتقاد الأساسي الهام يبقى في الإغفال شبه التام للأبعاد المجتمعية ، وإهمال البعد الاقتصادي ، وتدنى الطموح السياسي خاصة في تنسيق السياسات الخارجية ، وفي الدفاع المشترك ، وفرض المنازعات وغيرها من الأمور الجوهرية التي حاولت الجامعة العربية تداركها على نحو تدريجي طيلة حياتها فأصابت حيناً وأخطأت أحياناً في محاولة للتطور ذات ميراث مشهود .

وخلاصة الأمر في هذا السياق أن اللحظة التاريخية الأولى والأساسية قد عكست قصوراً في نظام الجامعة حيال العمق الاجتماعي للضمير القومي بالقدر الذي رسخ معه الاعتقاد في أهمية تفعيل الميثاق ليرقى إلى مستوى الضمير القومي.

### اللحظة التاريخية الثانية :

وتعكس في الحقيقة - تجلياً مضاداً جوهره قصور العمق الاجتماعي للضمير القومي عن نظام الجامعة العربية بالقدر الذي رسخ معه مناخ القلق حيال احتمالات وبدائل مستقبلية تخاطب نظام الجامعة العربية تبلغ ذروتها في دعوة الشرق أوسطية. على أن الفقه العربي المعاصر لم يعلن إفلاسه بعد ولا يزال يصارع من أجل ترسيخ الدعوة القومية على أكثر من صعيد فهو يصارع الفكر الآخر من ناحية

سواء كان عربياً أو إسرائيلياً ، ويصارع الأنظمة الحكومية والسياسات الرسمية المنفعة أو المهرولة أو المتخربة أو السلفية أو المحافظة من ناحية ثانية ، ويصارع نفسه من ناحية أخيرة ولأقصد هنا بصراع نفسه صراع تياراته المارقة المستسلمة ، والمتطرفة فى الوقت ذاته وفى هذا السياق لابد من الاعتراف بحقيقتين :

. . الأولى هى هبوط مستوى الحماسة لدى الشعوب العربية - ولو نسبياً - نحو الوحدة القومية على الأقل بصورتها الشاملة والعاطفية التى اصطبغت بها فى أعقاب فترة التحرر القومى وخاصة بعد أزمة الخليج الثانية وانهياراتها ، والعديد من الاحتكاكات السلبية بين الشعوب العربية عن طريق الاتصال بها من خلال السفر والهجرة وخاصة ظاهرة العمالة العربية وهو اتجاه تدركه الأنظمة العربية ولا شك. ويبدو أنها ! استراحت إليه للتخلص من الأعباء القومية الضاغطة لصالح خطاب الاستهلاك السياسى والتبريري غير المكلف ولا المقيد الذى تتبعه معظم الأنظمة والنخب الحاكمة وهو الأمر الذى يبرر الفجوة الهائلة بين الخطاب العربى السياسى، والعمل العربى المشترك الذى بات خيالياً منذ البداية ولا يزال .

. . الثانية وهى أن ثمة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية تضغط على الجامعة العربية وتفرض عليها ضرورة التطور وتعديل الميثاق لملاحقتها والتفاعل إيجابياً معها ولعل أهم هذه الضغوط " تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية فى العالم العربى والتى وضع فيها الميثاق وقد شمل هذا التغيير فيما شمل الجامعة العربية ذاتها سواء فى نطاق العضوية فى الجامعة . أو فى اتساع مجالات نشاطها ونشوء المنظمات العربية المتخصصة التى تدور فى فلكها ، فضلاً عن بروز العديد من الأحداث والظواهر التى أثرت بدرجة أو بأخرى فى نشاط الجامعة كما هو الشأن بالنسبة لقيام إسرائيل فى قلب الأمة - ككيان شرعى - وتعدد الخلافات والمنازعات العربية - العربية واتقسام هذه الدول على نفسها بشأن القضايا القومية والإسلامية والدولية على نحو جعل من إجماعها حول هذه القضايا أمراً متعزراً ، وتزايد حالات التدخل الخارجى فى المنطقة العربية ولا سيما فى منطقة الخليج

العربي والقرن الأفريقي . كل ذلك فضلاً عن ازدياد حدة الانقسام والتجزؤ العربي أثناء وأعقاب حرب الخليج الأخيرة وما جسدتته هذه الحرب من تفرد الولايات المتحدة بوضع القطب الواحد المسيطر في التطور الدولي الراهن للنظام الدولي<sup>(١٩)</sup> .

ويمكن إضافة دافعين آخرين لعوامل التطور :

الأول : هو أن كثيراً من أهداف الجامعة قد تحقق بصورة أو بأخرى كما أن أهدافاً أخرى قد تم تحييدها تاريخياً لانتهاه صلاحيتها الزمنية .

الثاني : وهو أن إنجازات الجامعة العربية في كافة المجالات والميادين لم تكن على المستوى المطلوب أي أن النجاح لم يحقق الكثافة المتصورة وهو الأمر الذي يكشف عن خلل ما في آليات العمل يجب علاجه وتجاوزه . وجدير بالذكر هنا أن الدافعين الآخرين يثور الحديث عنهما - في سياق ما حددته الجامعة ذاتها وبموجب ميثاقها نفسه من أهداف لتحركها بغض النظر عن طموحات الشعوب والمجتمعات العربية .

وإزاء هاتين الحقيقتين يدرك الفكر السياسي العربي أن النظام العربي الحالي لا بد وأن يتغير لأنه وصل إلى منتهاه ، وينطلق في ذلك طرح هام وهو أن النظام الثقافي العربي قد تحول بالفعل عن ثوابته القديمة إلى ثوابت جديدة خاصة حول:<sup>(٢٠)</sup>

(١) العلاقة مع العالم وذلك نحو إدراك التعامل مع حقائق كونية العالم .

(٢) بلورة قناعة أساسية تتعلق بالرابطة القومية بين الشعوب العربية في اتجاه ديمقراطية العلاقات العربية - العربية . وحقوق الإنسان العربي أو شرعية النظم الراهنة " .

وبالتالي فلا بد من مجاوبة النظام السياسي العربي في الاتجاه ذاته .

على أن القول بإجماع الفكر العربي حول ضرورة تطور النظام العربي ،



وبالتالى ميثاق للجامعة العربية وآليات عملها لا يصاحبه الإجماع ذاته حول طبيعة واتجاهات ذلك التطور وحيث يمكن بلورة ثلاث اتجاهات رئيسية يتوزع عليها الفكر السياسى العربى لكل منها رؤياه التاريخية ، ومنطقاته الموضوعية حيال وضعية الجامعة فى النظام العربى ومدى تعبير هذا النظام عن المجتمعات العربية ذاتها . وفى إيجاز نعرض لهذه الاتجاهات الثلاثة مع تقييم سريع لها ينتهى بالركون إلى أحد هذه الاتجاهات باعتبارها الأكثر موضوعية فى رؤية الجامعة والأكثر إيجابية فى التعامل مع الواقع العربى المعاصر .

### [١] الاتجاه ذو الفزعة المثالية :

وينطلق هذا الاتجاه فى نظرتة إلى الجامعة العربية من حقيقة أنها - فى صورتها القائمة لا تتفق وقوة الروابط والصلات التى تجمع بين شعوب الأمة العربية . فمثل هذه الروابط والصلات من القوة والتماثل بما يكفى إيجاد وحدة عربية شاملة تجمع أجزاء الأمة فى بوتقة واحدة . أما الجامعة العربية بوصفها القائم فلا تعدو أن تكون أداة أو وسيلة لإجهاض مشروع الوحدة العربية الأمر الذى حاز رضاء الدول الاستعمارية فى الماضى وخاصة بريطانيا (٢١) .

وبعبارة أخرى فإن إنشاء الجامعة العربية على هيئتها الحاضرة يعد فى ذاته وبالنظر إلى ما يجمع الدول العربية من المقومات والمصالح المشتركة والروابط مظهراً من مظاهر تكريس التجزئة التى تعيشها الأمة العربية (٢٢) .

### [٢] الاتجاه الواقعى التشخيصى :

وهو اتجاه سلبي فى نظرتة إلى الجامعة إذ ينطلق من فكرة أساسية وهى أنه " ليس فى الإمكان أبدع مما كان " الجامعة بوصفها القائم تمثل أو تكفل حداً معقولاً وملاماً من التعاون بين الدول العربية إذ إنها لا تعدو أن تكون مرآة حقيقية للواقع العربى تعكس بصدق وبوضوح تامين ما يكون عليه هذا الواقع من أوضاع وتفاعلات وحيث " إن الجامعة العربية لم توجد جمعية عمومية أو تأسيسية لممثلين

عن الشعوب يمكنهم أن يخلوها الصلاحيات ويحاسبوها " وإنما هي نتاج مؤتمر الدول ذات السيادة وأن الدول التي أوجدتها قد حُجبت عنها السلطة أصلاً و فرعاً ولم تخلوها أى سلطان عليها منفردة أو مجتمعة " وبالنظر إلى أنها تمثل حلاً وسطاً بين ما ترمى إليه الجبلية القومية والجبلية القطرية ، وبين النظرة القومية التي ترى أن الحدود والتنوع أموراً طارئة في الوطن العربي ، وبين النظرة القطرية للدول العربية الراغبة في الحفاظ على حدودها الإقليمية وسيادتها (٢٣) .

### [٣] الاتجاه الواقعي الإصلاحى :

ونقطة البدء الأساسية بالنسبة لهذا الاتجاه فيما يتعلق بتجديد موقفه من الجامعة العربية تكمن فى حقيقة أساسية مفادها أن الجامعة العربية لا تعدو فى جوهرها أن تكون منظمة طبيعية تكونت بفعل وتأثير عوامل قومية غزيرة المنافع عميقة الجذور وعلى عوامل ليست من نوع الظروف الطارئة أو المنافع العارضة بل هى نوع من العوامل الأساسية الدائمة التى تتصل بمشاعر شعوبها وتتبع من أعماق نفوسها فهى تتولد من حيث الأساس من وحدة اللغة والتاريخ وتتقوى بكثير من العوامل التى تنضم إلى هذه الوحدة وتدعمها مثل الاتصال الجغرافى والترابط الاقتصادى والتجاوب العاطفى الناجم عن مماثلة المحن والآلام والمشاكل والمخاطر والأمانى والآمال فى الماضى والحاضر والمستقبل (٢٤) .

وبعبارة أخرى فإن الجامعة العربية على الرغم مما قد ينطوى عليه نظامها من مثالب وقصور تستطيع أن تصمد وتبقى وأن تطور من نفسها وأن يطورها أعضاؤها بالقدر الذى يمكنها من تخطى الصعاب ومواجهة تلك التحديات (٢٥) .

وهكذا فبينما أصحاب الاتجاه المثالى وهم فى الغالب من القوميين العرب التقليديين لا يرون فى الجامعة بالصورة التى نشأت عليها إطاراً مناسباً لتنظيم العلاقات العربية إذ ليس ثمة خير يرجى منها لحركة الوحدة وبالتالي فلا سبيل ولا معنى لمناقشة إصلاحها بالأساس أو محاولة تطويرها والتى تصطدم بتعارض أساسى بين الشعوب العربية فى طموحاتها والدول العربية فى أنظمتها . بما يدعو

لإعمال تلك الاتجاه المثالي المنشتم ، وبينما أصحاب الاتجاه الواقعي التشخيصي بما يسيطر عليهم من غلواء الجمود وما يفتقدونه من الديناميكية والحماس وركونهم إلى مجرد الممكن الحالي ووقوفهم عند مجرد أسباب القصور دون محاولة تجاوز ذلك إلى وضع الحلول والتصورات حيث يرون الحل الجذري يكمن فقط مع تغيير نوعي وجذري في الإرادة السياسية للدول العربية لا نرى شواهدا في الألق المنظور . فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى تجاوزهم أيضاً إلى الاتجاه الثالث وهو الواقعي الإصلاحى وما يمثل من رؤية متوازنة تؤكد على حقيقة القصور الذى أصاب أداء الجامعة تاريخياً ، وفي الوقت ذاته تؤكد على إمكانية الإصلاح الموضوعى من خلال النظم الحالية وبذات الآليات المتبعة انطلاقاً من كون الجامعة منظمة طبيعية يمكن لها أن تنمو وتتطور وفق احتياجاتها ومتطلباتها والظروف المحيطة بها والتحديات المطروحة عليها باعتباره الاتجاه الأمثل فى رؤية الجامعة وإمكانيات تطويرها ، وآليات ذلك التطوير فى الماضى والمستقبل . بل يمكن القول أن الاتجاه ذاته هو الذى احتوى بعض التطورات التى تمت بالفعل حينما ساعدت الظروف المحيطة بها على إنضاجها تاريخياً بينما احتوى على تكتيكات إبطاء فى الوقت ذاته أعاقت تاريخياً بعض محاولات التطوير على بعض الأصعدة حينما لم تتضح الظروف المحيطة بدوافع التطوير أو تكتمل . وعلى سبيل عمليات التطوير عبر الممارسة الفعلية التاريخية نذكر :-

#### (أ) تطور مفهوم العضوية :

إذ ينص الميثاق فى مادته الأولى على أنه " تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة فإذا رغبت فى الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب " فإن أربعة شروط أساسية تعد ضرورية للانضمام إلى الجامعة من بينها شرطان موضوعيان هما العروبة والاستقلال ، وآخران إجرائيان هما التقدم الرسمى بطلب العضوية ، وقبوله من مجلس الجامعة .

وقد أكتت تقاليد الممارسة القطبية داخل الجامعة على معنى المرونة إزاء هذه الشروط جميعاً وخاصة العروية التي لم يحدد الميثاق ضوابطها تملماً وإن تمحورت حول اللغة العربية وذلك فيما بدا عند انضمام دول كالصومال وموريتانيا وجيبوتي وأخيراً جزر القمر . ثم شرط الاستقلال الذي تعاملت الجامعة مع مفهومه الواسع حتى إزاء الدول السبع المؤسسة التي كانت خاضعة آنذاك لهيمنة استعمارية بصورة أو بأخرى . كما بدا ذلك جلياً في قبول الجامعة لفلسطين كعضو كامل بها عام ١٩٧٦م . بينما بدا للتسامح حيال الشروط الإجرائية عند انضمام الكويت عام ١٩٦١م ، وجزر القمر عام ١٩٩٣م رغم تحفظ العراق وكانت أبرز نماذج التعامل المرن للجامعة فيما استحدثته من آلية لدمج البلدان العربية غير المستقلة في دولا ب عملها الخاص في المرحلة الأولى لعملها التي شهدت استمرارية احتلال بعض البلدان العربية وذلك من خلال الملحق للخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة . وكلها تقاليد تعكس محاولة الجامعة للتكيف مع بيئتها الإقليمية والقومية (٣٦) .

#### (ب) التطور في أجهزة الجامعة العربية :

وقد حدث هذا التطور أحياناً تطبيقاً للميثاق ، وفي أحياناً أخرى إضافة له أو خروجاً عليه ومنها :

١- إن للممارسة في أعمال ونشاط للجامعة أدت إلى إنشاء اللجنة السياسية في عام ١٩٤٦م بجانب لجنة الشؤون السياسية الفرعية والمؤقتة . وذلك بدعوة مصر وقصداً إلى تعميق السياسات العربية باعتبار أن الجامعة منظمة سياسية بالأساس مما يستدعي وجود لجنة تحمل الاسم السياسي مباشرة \* وبرغم حدوث تقسيم في رؤية الدول العربية حول اللجنة السياسية \* إذ ساندت السعودية ولبنان المقترح المصري وعارضته سوريا والعراق والأردن بدعوى تشابه دور اللجنة السياسية مع دور مجلس الجامعة ذاته خاصة وأن المقترح المصري تضمن نوعاً من التمثيل المتميز والفعال في إطار اللجنة السياسية على مستوى رؤساء الوزارات

لو وزراء الخارجية وإيضاً لأن الدعوة إلى اجتماع اللجنة السياسية والاجتماع ذاته يتمان وفق الأحوال المقررة لاجتماع مجلس الجامعة فى دورة استثنائية (٣٧) .

إلا أن ثمة أسباب موضوعية دفعت إلى تلاشى المعارضات العربية آنفاً ربما كان أهمها الأحداث الجارية آنذاك على الساحة الفلسطينية ضد الاستيطان لليهودى والحاجة العربية الشديدة لإيجاد آلية للتنسيق السياسى تتميز بالفعالية والديناميكية خاصة وأن اللجنة السياسية شهدت بالتدريج تحول توصيلاتها الاستشارية إلى ما يشبه القرارات الملزمة دون الحاجة للعرض على المجلس وإن كان دورها قد تراجع منذ منتصف الخمسينات لكتفاء بلجنة الشؤون السياسية ذات الوجود غير المستقل .

٢- ارتفاع مستوى التمثيل فى اجتماعات مجلس الجامعة إذ أصبح للتمثيل على مستوى الوزراء هو القاعدة وفقاً للمادة الخامسة فقرة أ ، ب من النظام الأساسى لمجلس الجامعة وعلى مستوى المنوبين الدائمين ، السفراء ، هو الاستثناء كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمناء العاملين بالمساعدين فأصبح يتولى منصب الأمين العام منذ الأمين العام ( الثالث ) محمود رياض ممن تولوا مناصب وزارية فى بلادهم وأصبح الأمناء العاملون بالمساعدون من قدامى السفراء فى بلادهم (٣٨) .

٣- استحداث آلية مؤتمرات القمة العربية : وهى آلية لدبلوماسية القمة التى شهدت تأثيراً متنامياً فى الحياة السياسية العربية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة يرغم أن الميثاق لم ينص عليها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤م جرت محاولات لترسيخ هذا التقليد من خلال النص على توريته وتحديد الوقت له برغم الجدل حول طبيعته والفضل فى مؤسسته حيث ثار للتنازع بين جانبين فى الفقه العربى الأول يراها آلية تابعة تعمل فى إطار الجامعة وتندرج تحت المادة الثالثة ، والثانى يراها مؤسسة مستقلة بنفسها . ويعيداً عن هذا الجدل العقيم يمكن القول بأن آلية مؤتمرات القمة صارت - ليست فقط من السمات المميزة للدبلوماسية العربية - ولكن أيضاً محطات رئيسية كبرى للتلاقى والافتراق السياسى العربى فى اللحظات التاريخية الحرجة من تطور هذا النظام العربى والتى منها على سبيل المثال قمة بغداد عام ١٩٧٨م والتى جمعت فيها عضوية مصر بالجامعة وقمة

عمان ١٩٨٧م والتي ألغت المقاطعة العربية لمصر فعلياً ثم قمة أغسطس الاستثنائية عام ١٩٩٠م بالقاهرة إبان إحدى أخرج اللحظات التاريخية للنظام العربي إثر الغزو العراقي للكويت .

ج- تطور منظمات العمل العربي المشترك :

وهو الأمر الذي تم تطبيقاً للمادة الرابعة من الميثاق وتلبية لمتطلبات الحياة السياسية العربية ودعماً للأمن القومي العربي وتأكيداً على شموليته للأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن العسكرية وقد تم ذلك من خلال عدة اتفاقيات ، واقامة عدة تنظيمات على الوجه التالي :-

١- توقيع معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيو ١٩٥٠م حيث تمثل هذه المعاهدة أول اتفاقية بهذه الأهمية ترمى إلى سد فجوة رئيسية فى العمل العربى المشترك لم يتناولها الميثاق بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من محاولة بعض الأطراف طرح موضوع الأمن الجماعى فى المشاورات المتعلقة بإنشاء الجامعة ويبدو أنه كان من الضرورى ظهور عدة تطورات حتى تندفع الدول العربية إلى إنشاء هذه المعاهدة وهذه التطورات هى <sup>(٢٩)</sup> :

- العدوان الفرنسي على سوريا ولبنان عام ١٩٥٤م والعجز الذي واجهته الدول العربية حينذاك في إطار الجامعة للتعامل مع مثل هذا العدوان .

- قضية فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م والإدراك العربي المتأخر وخاصة عند دول المواجهة للخطر الإسرائيلي الجاثم على حدودها وقيام حالة حرب في الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات الهدنة التي توصلت إليها دول المواجهة العربية مع إسرائيل عام ١٩٤٩م حيث شعرت الدول العربية أنها لا تستطيع أن تواجه إسرائيل بشكل منفرد .

- بروز توجه غربي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عبر عنه لاحقاً في " الإعلان الثلاثي " يهدف إلى إخضاع أولويات الدول العربية في الصراع مع إسرائيل للأولويات الاستراتيجية للغرب في مواجهة للاتحاد السوفيتي كما كان

هذا للتوجه بهدف أيضاً إلى إجماع إسرائيل مع الدول العربية في نظام دفاعي شرق أوسطي عرف باسم " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط " (MEDO) وهو ما كان يفرض على الدول العربية ليس فقط مهادنة إسرائيل بل الاعتراف بها والتحالف معها ومن هنا كانت الحاجة للوقوف في وجه هذه الضغوط بواسطة بلورة هوية قومية استراتيجية للدول العربية تميزها عن الآخر الإقليمي .

- النتائج المترتبة على إنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها من التركيز على الأمن الجماعي في المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من الفصل الثاني الذي يحمل عنوان المنظمات الإقليمية . فكان على الجامعة أن تبلور هذا الجانب في تنظيمها لتعد منظمة إقليمية في أدوارها ووظائفها حسب ميثاق الأمم المتحدة .

وقد جاءت المادة الثانية للمعاهدة تطويراً للمادة السادسة من الميثاق في إطار الأمن الجماعي إذ نصت على " حق الدفاع الشرعي باتخاذ جميع التدابير والوسائل . فضلاً عما حوته في مادتها الأولى من عزم الدول المتعاقدة " على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية " بينما دعت المعاهدة في جانبها الاقتصادي وفي مادتها السابعة إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وتقنينها ، وإنشاء مجلس اقتصادي له دور استشاري ولكنه يعمل انطلاقاً من فلسفة جديدة تؤكد كون الاقتصاد هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومي العربي بما يمكن معه القول بأن هذه المعاهدة التي أعلنت - نوعاً ما - أنماطاً ما فوق القومية بأعمق مما جسد الميثاق وإن كانت قد تحققت في سياق تحديات أمنية وسياسية عنيفة إلا أنها في جانبها الأهم تعد دليلاً على الحيوية والقدرة على التطور الذاتي لدى بناء العروبة الجامع إذا ما صُنقت النوايا .

٢- اتفاقية الوحدة الاقتصادية في ٣ يونيو ١٩٥٧م ، الاستراتيجية الاقتصادية العربية الموحدة والتي تضمنتها قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٠م التي احتوت أربع وثلاثين رئيسية " هي ميثاق العمل الاقتصادي العربي ، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية

فى الدول العربية . وعقد للتنمية العربية المشتركة وإلى جانب مدخل المشاريع المشتركة اعتمدت القمة مدخلين إضافيين للتكامل هما المدخل الإيمائى التكاملى والمدخل التخطيطى القومى (٣٠) .

٣- إنشاء العديد من المنظمات العربية بحيث غطت شتى المجالات وبرغم صعوبة حصدها على وجه الدقة إلا أنه يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع هى (٣١):  
التنوع الأول : منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية، منظمة للتنمية الإدارية ، منظمة التربية والثقافة والعلوم . وغيرها .

الثانى : منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتحادات النقابات العربية المهنية . كتحاد المهندسين العرب ، اتحاد المحامين العرب ، اتحاد الفنانين العرب . . . الخ .

الثالث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

الرابع : منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافياً أو مهنية مثل اتحاد المدن العربية واتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضية المختلفة ، واتحاد الإذاعات العربية . . . الخ .

الخامس : هو للمجالس للوزارية المتخصصة وقد نشأت هذه المجالس كوسيلة لتعزيز الروابط بين المسئولين العرب فى مجالات محددة مع مراعاة توفير النفقات وعدم إنشاء هيكل إدارية إذ تقوم الأمانة العلمية للجامعة بدور الأمانة الفنية لها ونموذج ذلك مجلس وزراء الصحة العرب ، مجلس وزراء البيئة ، الشباب ، الشؤون الاجتماعية ، والنقل ، والمواصلات ، ومجلس وزراء الداخلية العرب . . . الخ .

ولما على صعيد محاولات التطوير التى أعقبتها تكتيكات الإبطاء فنذكر " التنظيم القانونى لتسوية المنازعات ، ونظام قمع العدوان فى الميثاق الحالى للجامعة، والهيكل التنظيمى أو البنين المؤسسى للجامعة ، والأمانة العلمية للجامعة بما فى ذلك



دور الأمين العلم ، وتطوير الميثاق أو تعديله بما يضمن موكبة الاتجاه العالمى فى ضمان واحترام حقوق الإنسان . وأخيراً القواعد والمبادئ التى يقوم عليها نظام للقرارات فى جامعة الدول العربية (٣٧) .

وبالرغم من المحاولات المتكررة لإحداث تعديل فى الميثاق منذ إنشائه إلا أن الظروف الإقليمية والقطرية العربية لم تعمل على إفضاح مثل هذا التعديل اللهم سوى فى تعديلين شكلين بخصوص موضوعى موعد الاجتماع بالنسبة لمجلس الجامعة . ويقول فلسطين عضواً كاملاً بالجامعة . على أن هذا أفضل العربى فى تعديل الميثاق قد جاء مناقضاً فى أحيان كثيرة للغة الخطاب العربى التى أبدت استعداداً كبيراً لتعديله وخاصة فى لحظات الاتفاق التاريخية النادرة للنظام العربى والتى منها الفترة بين ٦٧ ، ١٩٧٤م المسماة بمرحلة تطبيع العلاقات العربية ، وقمة بغداد ١٩٧٨م ، وقمة فاس الثانية عشرة بالمغرب ١٩٨٢م ، قمة الدار البيضاء ١٩٨٠م ، وعمان ١٩٨٧م ، والجزائر فى يونيو ١٩٨٨م . وحتى اقتراح مصر فى ١١ يناير ١٩٩٠م بتعديل الميثاق عن طريق إضافة الملاحق . ثم مؤتمر القمة العربى غير العادى فى بغداد فى ٣٠ مايو ١٩٩٠م والذي أوصى بإنهاء دراسة مشروع التعديل الخاص بالميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية ورفع تقرير عنها لمؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٠م . وهو المؤتمر الذى لم ينعقد عادياً بل جاء استثنائياً وعاجلاً فى أغسطس ١٩٩٠م لظروف الغزو العراقى التى عطلت المد نحو تعديل الميثاق وجعلته فى ضوء تطورات الحياة العربية - ترقاً لا يجوز الحديث عنه وحتى بات ذلك التعديل أمراً ملحاً فى ضوء التحديات الراهنة .

على أن نظرة شاملة للجانبين معاً على صعيد النجاح ، والعجز عن تطوير أداء جامعة الدول العربية تؤكد صدقية الاتجاه الإصلاحى فى الفقه السياسى العربى والذى يؤكد على قدرة الجامعة فى تطوير ذاتها بمساعدة أطرافها من خلال الآليات المنشئة لها لترقى إلى مستوى التحديات التى تنتجها الظروف المحيطة بها على صعيد البيئتين الدولية ، والإقليمية معاً وهو الأمر الذى سوف ينعكس - ولا شك - على طبيعة الدور الذى ستلعبه الجامعة فى الحياة العربية السياسية مستقبلاً .

## رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى :

ربما كانت عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى والتي بدأت فى مدريد منذ أكتوبر ١٩٩١م ولم تنته حتى الآن أهم تفاعلات الواقع العربى فى التسعينات وفيما بعد حرب الخليج الثانية .

وبرغم من أن عملية التسوية السلمية لم تكتمل حتى الآن وتعانى عثرات عديدة إلا أن شعوراً عميقاً لدى طرفى الصراع يستبعد استخدام الأداة العسكرية فى إدارته على نطاق واسع . على الأقل - فى المدى القريب والوسيط إذا ما انتظمت التفاعلات الجارية حسب أكثر الروى اعتدالاً وموضوعية .

وواقع الأمر أن المنطقة العربية تعيش حالة خاصة جداً فى طبيعة إدراكها للوجود الإسرائيلى يمكن القول بأنها قد تجاوزت فكريات العداء المطلق ، وإن لم تبلغ إدراكاً مستقراً للصدقة أو التعاون أو حتى التعايش فلا يزال وصف الصراع هو المهيمن على طبيعة العلاقات العربية - الإسرائيلىة ، ولا تزال معظم أدبياتنا السياسية تؤكد على الإدراك القديم وخاصة مع استمرار العنف الإسرائيلى السياسى اللامحدود ، والعنف العسكرى المحدود حيال المنطقة العربية فى تجليات شتى مصاحبة للعملية السلمية ذاتها بل ومتخللة لها فى أحيان كثيرة .

إزاء ذلك فلا يمكن توصيف العلاقات العربية الإسرائيلىة بوجه عام فى تسعينات هذا القرن سوى بالتردد والسيولة وإن احتوت هذه الفترة الممتد لنحو أربع سنوات مراحل فرعية ثلاث لها سماتها الخاصة على صعيد ثقافة السلام وديناميكية عملية التسوية تشير إليها بإيجاز :

### أ- مرحلة مدريد :

والتي بدأت بمؤتمر احتفالى فى أكتوبر ١٩٩١م وبعد سبعة أشهر من انتهاء حرب الخليج الثانية وشهر واحد من توقيع الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩١م واستمرت حتى اتفاق أوسلو ثم إعلان المبادئ

الفلسطيني - الإسرائيلي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ولا شك أن بدء هذه المرحلة على صعيد ثقافة السلام - كان استثماراً لجماع تحولات دولية إقليمية كان لها بالغ الأثر في إعادة تشكيل الإدراك العربي .

حيث يمكن بلورة المحددات الأساسية للتفكير السياسي العربي حول هذا التطور فيما يلي :

[١] درب من الواقعية السياسية العربية بوجه عام . تأثرت بها وأثرت فيها دورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨م وأدت إلى نقاشه سلمية أكيدة ضد الروى العنصرية التي صاحبت النهج السلمي المصري بنهاية السبعينات .

[٢] عملية التكيف المرن والتأقلم الفكري السياسي العربي مع متطلبات التحولات الدولية المتسارعة منذ عام ١٩٨٩م والتي دعمت قوى الاعتدال العربي التقليدية، ضد قوى الراديكالية الاشتراكية والقومية العربية بعد زوال التجربة السوفيتية التي شكلت ركيزة ودعماً لهذه القوى رشحاً طويلاً من الزمن .

[٣] تداعيات أزمة الخليج الثانية والتي كرست قبولاً خليجياً خاصاً بالذات لأسباب أهمها :

إن التحول السلمي يأتي بدعم ومساندة الولايات المتحدة التي تحولت مع بداية التسعينات إلى أهم ضمانة أمنية لدول الخليج ، ومع كونها أكبر قوة عالمية، وذات أكبر تولد عسكري بالخليج العربي ، وهو ما جعلها في النهاية صاحبة الطابع الأكبر في العقل السياسي الجمعي الخليجي .

إن الوجود الإسرائيلي قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج الأمر الذي أدى إلى التهاون والافتراق في صياغات الأمن العربي . وهو ذاته الذي دفع دول الخليج للتجاوب مع الرغبة الإسرائيلية ، والضغط الأمريكي نحو إلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثالثة . والذي دفع بالتالي دول الخليج للحديث عن جدوى المقاطعة العربية لإسرائيل . ولذا كان التغيير الإيجابي .

وفى هذا السياق بدت العمليات العربية الأساسية والمتمثلة فى التحالف  
المصرى للسورى الخليجى مدفوعة نحو القبول بل والحماس للتحول السلمى  
الجارى . فضلاً عن الدواعى الخليجية السالفة ، كانت سوريا إحدى الدول  
المتفاوضة فعلاً حول صيغة مدريد مع إسرائيل ومعها لبنان ، وكانت مصر رائدة  
فى هذا السياق ، فضلاً عن دواعيها فى الالتحاق الاعتدالى بقوى ومؤسسات  
المجتمع الدولى فيما يتبلور فى حيازتها لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة .  
وعلاقتها المتميزة بكافة مؤسسات النقد والقوى الدولية المتاحة للمساعدات  
الاقتصادية والتي تعد هدفاً هاماً للسياسة الخارجية المصرية منذ عشرين تقريباً . على  
أن ثقافة السلام الإسرائيلية لم تكن بالقطع على مستوى مثلتها العربية حيث لم  
تخضع لعملية التكيف التى خضعت لها الثقافة السياسية العربية بل على العكس كان  
الانطباع السائد أن الجزر فى السياسات العربية يصلحبه مد فى السياسة الإسرائيلية  
باعتبار أن الصراع السائد يفرض منطق المبراة الصفرية عليهما وإزاء ذلك  
استمرت ميكانيكية التسوية تعمل عند حدّها الأدنى الذى بدأ كتوسع من التجميد عبر  
العديد من الجولات التفاوضية ومن خلال آلية التفاوض ثنائى المسارات من ناحية ،  
ومتعددة الأطراف من ناحية أخرى وهى الصيغة التى فرضتها إسرائيل لتجعل  
المسار متعدد الأطراف والخاص بالبحث فى التعاون الإقليمي مصلحاً ومواتياً  
للمسار الثنائى الخاص بالبحث فى التسوية السلمية ذاتها دونما انتظار لاكمالها فى  
محاوله لإحداث اختلالات هيكلية فى حسابات المعاد والتكلفة لصالحها .

ومن ناحية أخرى لتجعل من الفصل بين مسارات تفاوضها مع الأطراف  
العربية وسيلة لضرب التنسيق العربى الذى بدأ قوياً وانتهى إلى لا شيء فيما يعد  
نجاحاً ملموساً للدبلوماسية الإسرائيلية ظهر فى أعقاب هذه المرحلة وفى ضوء  
الاختلال فى مستويات ثقافة السلام على الجانبين حدث تعطيل لميكانيكية التسوية  
لأمم المتحدة الإسرائيلية للعنى على كافة المسارات وحتى نهاية تلك المرحلة .

ب- مرحلة أوسلو : والتي بدأت في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م حيث تم الكشف عن مضمون المفاوضات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي المفاوضات التي أدت إلى إعلان المبادئ ، والحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا عبر احتفالية واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وقبل يوم واحد من اتفاق النوايا الأردنية - الإسرائيلي وهما الحدثان اللذان أوحيا بقرب اكتمال عملية التسوية وخاصة في بداية المرحلة والتي شهدت انطلاقاً ونشوة في ثقافة السلام العربية والإسرائيلية معاً وتصاعدت خلالها مقولات الشرق أوسطية بكافة تعبيراتها وإلهاماتها وحتى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب حول التعاون الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي مثل الذروة الثانية لهذه المرحلة بعد ذروة سبتمبر ١٩٩٣م والذي مثل أيضاً نهاية المرحلة لعوامل أخرى خارجة عنه أبرزها العام الحالي ١٩٩٥م .

على أن حقيقة هامة يجب التأكيد عليها وهي أن انتعاش ثقافة السلام العربية بوجه عام كان استمراراً للعوامل التي ولدت في ظلها عملية التسوية برمتها وهي عوامل بنوية إلى حد ما خاصة بالإدراك العربي ، بينما كان الخطاب السياسي الإسرائيلي يطرح رؤى مستقبلية تماماً تكاد تتجاوز بل وتتفصل عن عملية التسوية ذاتها في ديناميكيتها وباقي مساراتها ، وهو الأمر الذي أدى لاختلالات سريعة شهدها العام نفسه حاولت إسرائيل تمريرها رغم الوعي العربي وهي المحاولة التي كادت أن تتجح لولا إفرازات المرحلة الأخيرة التي قطعت تطور سالفاتها وجوهر هذه الاختلالات يتمثل في طرح آفاق بعيدة للتعاون الإقليمي في مؤتمر الدار البيضاء ، في الوقت ذاته الذي يشهد تعويق تجربة الحكم الذاتي على معظم الأصعدة وخاصة عدم الانسحاب العسكري من الضفة لتمديد الحكم الذاتي المحدود وعدم السماح بإجراء الانتخابات وهما العمليتان اللتان تشكلان معاً المرحلة الثانية للحكم الذاتي في الأرض العربية المحتلة ، وأيضاً في الوقت الذي يشهد جموداً واضحاً على المسارين السوري واللبناني مما يعنى نفياً وتجاوزاً لمنطلقات الشرق أوسطية من خلال التجاوز والسطو على محدداتها وشروطها .

## ج- المرحلة الحالية :

والتي بدأت تقريباً مع بداية العام الحالى أو نهاية العام الماضى ١٩٩٤م وخاصة مع قمة الإسكندرية الثلاثية بين الفاعليات العربية الثلاث لمصر وسوريا والسعودية . تلك التى اعتبرتها إسرائيل موجهة ضدها وسعت من خلال الدبلوماسية الأمريكية لتحديد تأثيرها وهو ما تم لها نسبياً من خلال انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة - بين مصر والأردن والمنظمة وإسرائيل بهدف دفع عملية السلام وتسريع ديناميكتها وهو التطور الذى لم يتحقق لأسباب عديدة بل شهد العام الحالى ما يمكن تسميته بمأزق عملية السلام على شتى المسارات إلى الحد الذى أخذ يدفع بعض بور الفكر السياسى العربى ، وبعض القوى السياسية العربية للمناداة بإعادة تقييم مسيرة السلام حيث صارت غير مجدية ولا محققة لأننى المتطلبات العربية الأمر الذى يفرض عدم الاستمرار فيها وخاصة مع الهجمة الإسرائيلية على القدس .

وبغض النظر عن الرؤية الحادة لهذا القليل أو ذاك فإن هناك إجماعاً عاماً على أن التسوية السلمية فى الشرق الأوسط تعانى أزماً عديدة نرصد أهمها فيما يلي :

### أ- على المسار الفلسطينى :

فبرغم الذروة التى بلغها فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م إلا أنه أخذ يعانى من بطء فى قوة الدفع نحو الاكتمال بدأ فى ديسمبر ١٩٩٣م وتنامى خلال ١٩٩٤م برغم اتفاق القاهرة التى حاولت إسرائيل استيعابه ولم تتفد منه سوى المرحلة الأولى حتى الآن بالرغم من أن المرحلة الثانية وهى التى تتضمن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى خارج الضفة ، وإجراء عملية الانتخابات التشريعية لإقامة سلطة وطنية ديموقراطية كان محدداً لها يوليو ١٩٩٤م .

وكان من نتائج الإبطاء الإسرائيلى على هذا المسار تزايد حجم العنف المتبادل بين السلطة الإسرائيلىة ، والفلسطينية خاصة حركتى حماس والجهاد

الإسلامي وهو العنف الذي مارسته إسرائيل سياسياً وأمنياً من خلال قيود عديدة فرضتها على حركة العمالة الفلسطينية ، وحركة المعابر بين الضفة وغزة بل وحركة للدخول والخروج إليها سواء للمسيحيين العرب أو حتى الفلسطينيين فضلاً عن الدوليين كما حدث مع بي نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية .

وفى سياق المزيدة الحزبية الداخلية فى إسرائيل ، وتصاعد المواجهة الإسرائيلية - العربية حول المعاهدة النووية خلال العام الحالى انتهجت إسرائيل طريق العنف والتصعيد من خلال تكريس سياسة التهديد فى القدس بضم ٥٤ هكتاراً من القدس الشرقية إليها لبناء مستوطنات جديدة تهدد بتهويد المدينة العربية برعاية أمريكية ضد الشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن ، وضد أسس عملية السلام الجارية ذاتها ثم الحديث عن خطة للفصل التام بين إسرائيل والفلسطينيين عن طريق بناء " سياج إسرائيلي حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فعال للإسرائيليين وخصوصاً بعد وقوع العملية القذافية الانتحارية الفلسطينية والتي أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلي وقد أوردت وكالات الأنباء فى ٢٥ يناير الماضى أخباراً مفادها أن وزراء إسرائيليين يدرسون خططاً جديدة لعزل الفلسطينيين ومنع عمليات التفجير الانتحارية من دخول إسرائيل وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية بأن للحاجز الذى يزيد طوله على ١٠٠ ميل سيتكلف ١٥٠ مليون جنيه إسترليني ويستغرق سنة لإكماله .

وواقع الأمر أن الأداء الإسرائيلى على هذا المسار يثير تناقضات حادة بأكثر مما يثير حتى لتفاداتنا إذ تبدو أهدافه غامضة وغير مبررة فى الوقت الذى تنادى فيه إسرائيل بالتعاون الإقليمي الشرق أوسطى وتبشر بالاندماج والرخاء والتكامل تسعى أيضاً لفصل الفلسطينيين ذاتهم .

وبينما عقد اتفاق القاهرة لتنفيذ إعلان المبادئ المعلن فى سبتمبر ١٩٩٣م فإنها فرضت القيود الشديدة على تطويره بل وممارسته الأمر الذى أعاق مرحلته الثانية بل وأفرغ المرحلة الأولى من مضمونها .



وبيّنا الحديث عن التمسّس مؤجل للمرحلة الثانية لعملية السلام على المسار ذاته فإن محاولات إسرائيل لاستئبق هذه المرحلة وفرض الأمر الواقع عليها لم تتوقف أبداً .

فإذا ما أضفنا إلى ذلك السياسة المزدوجة الذى تتبعها إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات ، والمعارضة الإسلامية بقيادة حماس والجهاد فيما يبدو أنه خطة لإضعاف الجميع نجد السلوك الإسرائيلى يعانى أشد درجات التناقض ليس فقط بين أهدافه والأهداف العربية ، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - بين مفرداته ذاتها وهو الأمر الذى وصل بهذا المسار إلى حد الجمود والشلل خاصة فى المرحلة الحالية والتى بدأت مع مطلع هذا العام .

#### ب- المماران السورى واللبنانى :

وشهدا نفس الجمود الذى استمر منذ بدء المفاوضات خاصة على الجانب السورى وأيضاً استمرار نفس العوائق حول مفهوم الانسحاب لدى الطرفين من كل الجولان حسبما ترى سوريا ، أو بعض الجولان كما تود إسرائيل ثم حول ترتيبات الأمن على الحدود بين البلدين وكيفية إجرائها بالتوازي مع عملية الانسحاب وتالياً لها كما ترى سوريا أو لفترة اختبار سابقة لعملية الانسحاب الإسرائيلى من الجولان كما تدعى الحكومة الإسرائيلية ثم الخلاف حول حدود المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين فبينما تطالب سوريا بمسلحات متسوية منزوعة السلاح على الجانبين، فإن إسرائيل ترفض ذلك بشدة وتنادى بمناطق منزوعة السلاح على الجانب السورى فقط تكاد تشمل الجولان كلها .

وأيضاً استمرار الجدل حول رؤية كلٍ منهما لطبيعة العلاقات السلمية والتعاونية مستقبلاً . هل الاكتفاء بالتطبيع الدبلوماسى الرسمى أم تجاوزه إلى آفاق أرحب اقتصادية وثقافية ومجتمعية ورغم أن سوريا تتحدى بالتطبيع الكامل فى مقابل السلام الكامل الذى يعنى لديها الانسحاب الكامل إلا أن إسرائيل ترغب وتطالب بوضع سوريا تحت الاختبار لفترة وهو ما تعتبره سوريا أمراً غير لائق فضلاً عن كونه مرفوضاً .

وفى ضوء الغزو الإسرائيلي حيال الجولان ، والمندادة بين الحين والآخر بإجراء استفتاء بها ، والطروحات المتناقضة حولها التى تعنّتها المؤسسات الإسرائيلية السياسية والإعلامية حولها يمكن استشفاف موقف إسرائيلي يقبل الانسحاب من الجولان ولكنه يفرض مقابل ذلك شروطاً تبدو قاسية من وجهة نظر سوريا حول حدود الأمن ، وشروطه ، والمدى الزمنى لعملية الانسحاب وغيرها وحيث تطالب سوريا بصفقة لا تقل فى شروطها عن التسوية المصرية ولعل المخاوف الإسرائيلية أهم جوانبها تتبع من ذلك الخطاب السورى الذى تعتبره إسرائيل كاشفاً عن نوايا سوريا لتكرار تجربة التطبيع المصرية والذى أكدت الممارسة التاريخية له إصرار المجتمع المصرى بشتى فعالياته الأساسية على تفرغها من محتواها .

وفى أجواء عدم الثقة التى صاحبت التصعيد الإسرائيلى للمواجهة فى لبنان والتصعيد السياسى السورى خلال العام الحالى ضد السياسة النووية والسلاح النووى الإسرائيلى شهد المسار السورى - الإسرائيلى استمراراً بل وتضاعفاً نحو حالة الجمود التى تكتنفه منذ انطلاق عملية التسوية .

وعلى المسار اللبنانى يستمر الجمود ذاته والذى يصاحبه تصعيد شبه مستمر للمواجهة الأمنية والعسكرية المحدودة فى الجنوب اللبنانى قصداً من جانب إسرائيل إلى تفكيك هذا المسار عن المسار السورى وهو الأمر الذى ترفضه معظم الفعاليات اللبنانية حتى الآن وخاصة رئيس الوزراء رفيق الحريري والامتدادات السورية التقليدية فى لبنان والتى تؤكد وتكشف عن حجم الوجود السورى فى لبنان.

ولذا ورغم عدم التعقد الذى يميز المسار اللبنانى نجد أنه سوف يستمر على الأرجح فى حالة الجمود الحالى انتظاراً لما يسفر عنه المسار السورى - الإسرائيلى، أو حدوث انقلاب هائل فى توجهات السياسة اللبنانية بضغط قوى داخلية وهو الأمر الذى يبدو مستبعداً حتى الآن .

## ج- العلاقات المصرية الإسرائيلية :

فبرغم أن مصر ليست طرفاً مباشراً في عملية التسوية السلمية الجارية إلا أنها تقع في قلبها حيث إنها تؤدي دوراً هاماً له شقان . الأول هو دور الوسيط الذي أخذ على عاتقه تسريع العملية برمتها من خلال توظيف قدراته الهائلة في خطاب الطرفين المتفاوضين عبر القنوات المفتوحة له لنزع التناقضات وتسوية الأزمات حين تفجرها وكان الإدراك الجمعي الدولي والإقليمي لإمكانيات هذا الدور خلف الوجود المصري في احتفالية مدريد الانتدابية على النحو الذي أظهر مصر كطرف خامس محاور لهذه المفاوضات .

لما الشق الثاني لهذا الدور فهو توحيد وتكثيل المواقف العربية ومساندة المتطلبات العربية وخاصة عند حدها الأدنى على كافة المسارات التفاوضية .

وبقدر ما كان شقا هذا الدور ثلثية لحلجة عربية ملحة بالضرورة ، فإن نوعاً من التناقض في التعامل مع هذين الشقين كان هو السائد في السلوك الإسرائيلي خصوصاً ، والأمريكي عموماً حيث استمرت إسرائيل تطلب بالشق الأول منه بينما ترفض وتجاهل الشق الثاني له معتبرة أنه اعتداء على المصلحة الإسرائيلية ومروجة له إعلامياً على أنه مجاعة لروح الصداقة والتعاون التي تفرضها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية .

وبين شقي هذا الدور جرت تفاعلات عديدة إيجابياً وسلباً ولكن الملاحظة الأساسية هنا أن مصر قد ولزنت مواقفها بمرور الوقت فمنحت للجميع الشق الأول، بينما وضعت الشق الثاني تحت نظر من يطلبه بإرلته وربما يفسر ذلك للمساعدة المصرية للمنظمة منذ اتفاق أوسلو وما بعده وخاصة في اتفاق القاهرة ٤ مايو ١٩٩٤م والذي كان محطة هامة على هذا المسار ، فضلاً عن استمرار احتضان القاهرة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ومطالبتها للجانب الإسرائيلي بالوفاء بتعهداته مراراً وبنيّة وصلت لدرجة الحدة في كثير من الأوقات .

ويفسر في الوقت ذاته التزام مصر بمعظم الطروحات السورية التي تعتبرها مصر أساسية لاكتمال عملية التسوية وذلك برغم محاولة مصر أحياناً لتليين المواقف السورية حيال الأمور ذات الطابع الشكلي والإجرائي والتي تخاطب عملية بناء الثقة دون تفریط في شروط العملية السلمية ذاتها ، وعلى النقيض يفسر السلوك الأردني الذي أبدى استقلالاً في التحرك إزاء التسوية إذ قبل الجانب الأردني مثلاً ، شرط تأجير بعض أرضه على الحدود لإسرائيل وهو ما ترفضه مصر وسوريا مثلاً ولكن مصر لم تفرض مواقفها على الأردن الذي لم يطلب ضمن أجواء تحالفات حرب الخليج - مشورة مصر أو مساعدتها .

وواقع الأمر أن الدور المصري الإقليمي في عملية التسوية يأتي مشابهاً إلى حد بعيد للدور الدولي الأمريكي الذي يتضمن شقين أيضاً الأول هو تسوية العملية برمتها قصداً إلى تسكين المنطقة استراتيجياً ضمن النظام العالمي ، ولصالح الحركة الأمريكية ، والثاني هو ضمان أمن إسرائيل وجودها المتميز بالقوة والقبول معاً .

وبقدر ما عارضت إسرائيل الشق الثاني للدور المصري فقد انتقدت الدول العربية الشق الثاني من الدور الأمريكي وربما تولدت قناعة لدى الجميع بأن الدور المصري العربي هو المعادل الإقليمي للدور الأمريكي في دعم إسرائيل .

وبرغم أن هذه القناعة قد ضمنت قدراً من المرونة لعملية التسوية مكنها من الاستمرار إلا أن اشتباكاً قد حدث بين المكونات القومية للدور المصري والمكونات الإسرائيلية في الدور الأمريكي حول ثلاثة مواقف على الأقل هي :

مؤتمر الدار البيضاء : وفحوى الاشتباك حوله محاولة الولايات المتحدة تسريع عملية التطبيع دون انتظار لإكمال عملية التسوية وهو الأمر الذي يحيد أطرافاً عربية متفاوضة ، ويضعف الأخرى ويمس المصالح القومية العربية . وإزاء الدور الذي لعبه مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي لاتعداد المؤتمرات كان الدور التفریفي الذي لعبته مصر والذي أدى إلى نشوب مشادة كلامية عنيفة بين وزيری خارجية مصر وإسرائيل بالمؤتمر حول القدس بصفة خاصة وصورة المستقبل السياسي للمنطقة ومستقبل النظام العربي بصفة عامة . .

**قمة الإسكندرية الثلاثية :** والتي اعتبرتها إسرائيل نوعاً من التكتيل العربى ضدها مما يعنى مجافاة روح السلام وبرغم أن القمة جاءت فى سياق تحريك الركود العربى بصفة أساسية إزاء المصالحة القومية ، إلا أن الموقف المعلن فى البيان الصادر عنها حول السلاح النووى الإسرائيلى كان كفيلاً بتجسير هذا الإحساس فى الإدراك الإسرائيلى .

وإزاء ذلك ضغطت الولايات المتحدة فى سبيل انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة لتهنئة الخاطر الإسرائيلى وتجميد تأثير القمة الثلاثية ، وبرغم أن ذلك لم يتحقق تماماً لإسرائيل وخاصة على الصعيد البعد النووى إلا أنه جاء تعبيراً عن تصادم إرادتين متميزتين تعمل كلاهما لخدمة عملية التسوية السلمية ولكن من منطلقات متباينة .

**الموقف المصرى من معاهدة حظر الانتشار النووى :** وهو موقف بدأ مع قمة الإسكندرية بنهاية العام الماضى وتنامى فى الشهور الأربعة الأولى من هذا العام حيث اتسعت دائرته عربياً بينما ظلت مصر فى مركزه وربما سوريا .

وبرغم أن البعد الأمنى لمصر ، فضلاً عن متغير المكافئة الإقليمية كانا دافعيها لبلورة هذا الموقف المضاد للسلاح النووى الإسرائيلى إلا أنه أيضاً جاء حاملاً لمقولات عربية تنطلق من شواغل أمنية على الصعيد القومى . ولعل هذا ما سمح بتكتيل المواقف العربية عملياً رغم بعض المفارقات وأدى على الصعيد المناقضى لاستماتة الولايات المتحدة فى الدفاع عن البرنامج النووى الإسرائيلى واستثناءه رغم حقيقته ، عن طريق استحضار وانتقاء هواجس لبرنامج نووية إقليمية أخرى رغم وهميتها .

ويمكن إضافة موقف رابع برز فيه الشق الإسرائيلى للدور الأمريكى بقوة وهو الفيتو الأمريكى الأخير فى مجلس الأمن ضد القرار الذى نال إجماعاً دولياً بإدانة السياسة الإسرائيلية بتهويد القدس وفرض الأمر الواقع بها واستباق عملية التسوية من خلال المفاوضات الخاصة بها وضد الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذاته . وبرغم أن الموقف المصرى الرافض يأتى هذه المرة ضمن تعبير

عربي جماعي متحد وبشدة في رفض وإدانة سياسة التهويد إلا أن الموقف بوجه علم إنما يعكس الاختلالات الأساسية في هيكل عملية التسوية الذي جاوز صيغة مدريد الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، بل تجاوز حتى بعض الاتفاقات التي كرسنها للتسوية السلمية ذاتها إلى درجة من الاستقطاب الصريح بين الدولي والإقليمي ، والإسرائيلي - العربي تسعى إسرائيل إلى تكريسها وتتساق إليه الولايات المتحدة في ظل قيلتها الحالية المترددة والقاصرة .

وفضلاً عن هذه المواقف التي تكشف عن حالة الاستقطاب في هيكل عملية التسوية السلمية يبقى متغير هام أكثر حدة وأبلغ في تأثيره على نمط تطور العلاقات المصرية - الإسرائيلية وهو السعي نحو دعم للوظيفة الإقليمية لكل من البلدين في سياق الشرق الأوسط الجديد حين قيمه ولعل الأبعد النوى في هذا السياق يبقى شديد الأهمية . فضلاً عن كونه كاشفاً لهذا السياق فإنه من ناحية أخرى يعد أحد ركائزه من وجهة النظر الإسرائيلية حيث تسعى من خلاله لمعادلة الانتماء القومي العربي لمصر بحسبان أن ذلك يعطيها ميزة أمنية في مقابل الميزة السياسية للانتماء العربي والتي تتمتع بها مصر وذلك باعتبار أن مجالات التنافس الأساسية تتمحور حول الاقتصاد وامتدادات أخرى ذات طابع حضاري تتعلق بالتأثير السياسي والثقافي وطرح للنموذج القاد ثم استثمار ذلك كله مجدداً لصالح المنافسة الاقتصادية في استقطاب التفاعلات الكثيفة إزاء هذا الطرف أو ذاك ولصالح عملية تبادل تتمتع بمميزات نسبية خاصة للدولتين تتمحور حول طبيعة عملية التبادل ذاتها والتي تنحو في جانب البلدين نحو المعرفة والتكنولوجيا والتقنية العلمية بوجه خاص.

إن الصراع على مكفة الدولة المركز لابد وأن يشغل بال كل نظام إقليمي ولا شك أن الشرق أوسطية حين اكتمال منطلقاتها سوف تبلور نمطاً للتعامل الإقليمي سوف يكون مغنياً بالبحث عن مركز تفاعلاته صعباً يقتضي للنظم الإقليمية ولو بالمعنى الواسع . ولا شك أيضاً أن الدول المخططة بهذا الهامش هي مصر وإسرائيل وتركيا بوجه خاص لما لهذه الدول من سمات حديثة . فليس من المستغرب إذن أن يثور التنافس بين قوة حديثة قائمة إلى الإقليم حاملة لمطالب ،

وقوة أخرى تعد المحور والمركز التاريخي للإقليم ذاته وفي مضمونه الثقافي القومي فإذا ما أضفنا إلى ذلك تمسك مصر بثوابت المصلحة القومية العربية تبدو لدينا أهم دوافع الاقتراق المصري - الإسرائيلي حول دور مصر في عملية السلام وهو الاقتراق الذي نلمس مشاهدته الآن واضحة ، ولا شك أنه يطرح تأثيرات هامة على مستقبل عملية التسوية إذ إنه يشكل جزءاً هاماً من المأزق الراهن لعملية التسوية برمتها .

على أن الاعتراف بالمأزق الراهن الذي تولجه عملية التسوية لا يحول دون القول بقدرتها على الاستمرار ، إذ إن العوامل الهيكلية الدولية والإقليمية التي دشنتها في سياق الواقع العربي لا زالت مستمرة في الإدراك السيلسي للطرفين برغم هبوط فعالية ثقافة السلام أو تردها بين الصعود والهبوط لدى طرف أو آخر ، ولا شك أن قوى إقليمية فضلاً عن هذا الدور الأمريكي سوف تحلّون تجلّوز المأزق الراهن لعملية التسوية ولو بشروط جد مجحفة للطرف العربي ، تحت إغراء السلام ، والشرق الأوسط الجديد .





## الفصل الثالث

### التحديات الأساسية للنظام العربي

#### تقديم : عن الخصوصية ونسبية النظام العربي

مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات الصراع السياسى على الساحة العربية ربحاً طويلاً من الزمن وحتى حرب الخليج الثانية التى شهدت - لأسباب معقدة - نوعاً من الالتقاء الجزئى وغير المنظم بين الراديكالية القومية ، والتشدد الإسلامى فى سياق تيار المعارضة لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية .

وعلى هذا الالتقاء - ولو الجزئى - يمكن تأسيس مقولة فحواها أن النظام العربى وباعتباره تجسيداً مؤسسياً للدعوة القومية قد ظل أهم محاور الالتقاء والفعالية بين تيارات التفكير السياسى العربى على كافة مناحيها رغم تباين مرحلى بدا فى اعتباره والوحدة القومية المتضمنة فى أطره غاية لدى البعض ووسيلة لدى البعض الآخر .

وتكمن قيمة هذه المقولة فى إمكانية جعل النظام العربى - باعتباره محور الالتقاء والفعالية - مدخلاً لدراسة الواقع العربى والذى تنتظم تفاعلاته حول سياقين :

الأول : يعبر عن تنظيم مؤسمى رسمى يعطى الخصوصية على للتجانس ويؤكد على السيادة فى مواجهة الوحدة .

الثانى : يعبر عن دعوة قومية ذات عمق لاجتماعى تؤكد على الوحدة تجاوزاً للقطرية ، وتعطى للتجانس على حساب الخصوصية .

ومن اختلاط السياقين فى الإدراك الفردى ، والجمعى العربى تتبدى ملامح ودوافع الفجوة بين للرسمى والشعبى ، السياسى والاجتماعى . وتثور فى حياتنا

العربية تسولات تعكس رغم مرارتها - تلك الجاذبية الخاصة للنظام العربى والتي ترجع إلى سمات أهمها :

١- إن النظام العربى لا يستند إلى الجوار الإقليمى وحده بل يستند أيضاً إلى توجه سياسى وتجسّس ثقافى فريد . ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تلقّض بين الواجهة الدستورية التى تقوم على فلسفة حسن الجوار ، والعمق الاجتماعى المتمثل فى دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربى . وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التى صلافت هذه الدعوة فبقها كانت قد تمكنت قبل أزمة الخليج الثانية من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية . بل ويقوة الشرعية الإقليمية . ولا يمنع ذلك من مروحة النظام العربى بين الإدراك الإقليمى والإدراك القومى بين مرحلة وأخرى من تطوره (١) .

٢- إن النظام الإقليمى العربى يتميز عن بقى الأنظمة الإقليمية فى العالم بوجود ما يمكن تسميته " برصيد مشاعر مشترك من قضايا معينة " أهمها القضية الفلسطينية . حيث تتجاوز هذه القضية تحديداً كونها تشغالا إقليمياً إلى كونها تشغالا قومياً . وبهذا المعنى فبقه طالما استمرت الدعوة للقومية تمثّل العمق الاجتماعى للنظام الإقليمى فبقها غير قابلة للتجزؤ فى الملكية والمسئولية . فهى ملكية عامة للدول والشعوب العربية لا يملك طرف واحد بعينه التصرف فيها منفرداً . وقد أكد النظام العربى على هذا المعنى مراراً . ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة عام ١٩٥٠م والذي أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطلاقاً من هذا المعنى ، وقرار مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨م بتجميد عضوية مصر فى الجامعة تطبيقاً للقاعدة ذاتها (٢) .

٣- إن النظام العربى مع ذلك هو نظام قائم على السيلادات القطرية للدول وهو فى ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة حيث لم يقدم قط على تكليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته . وبالتالي فإن النظام العربى على عكس الدعوة القومية كان قادراً على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية

وخصوصية بقاء الدولة فى العالم العربى ككل . وبالتالي فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية بل والسياسات والمواقف . وتستمد خصوصية الأقاليم القرعية العربية وخصوصية عمليات بناء الدول من عوامل عديدة من بينها تنوع رولبط الجيرة الجغرافية ، وتنوع التكوينات الاجتماعية ، ونصيب البلدان العربية من التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وغيره من الموارد والثروات وفوق ذلك كله فإن هناك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربى فرعى . ولعديد من الدول العربية منفردة لا فقط بسبب وجود أقليات عرقية ودينية وطقفية وإنما أيضاً بسبب الميراث التاريخى الخاص بأنماط من النظم السياسية والاجتماعية المتباينة .

ولقد مثلت إشكالية التماسك بين التجانس والخصوصية الثقافية وبين ضرورات بناء مؤسسات إقليمية قوية ومراعاة واحترام سيادة الدول وتمايز الأقاليم القرعية إحدى المضكلات الكبرى لتطور النظام العربى طوال تاريخه غير أن إحدى خصائصه هو أنه تحيز لصالح الخصوصية بالمقارنة بالتجانس ولما لح السيادة مقارنة بالقوة المؤسسية (٦) .

غير أن إشكالية تحيزه هذه وإن ضمننت استمراره وتكيفه بشكل أو بآخر إلا أنها قد سلبته كثيراً من الفعالية المؤسسية ، والإيجابية للتكاملية وأعلقت إلى حد بعيد قدرته على التطور وللتماسك حتى كانت أزمة - حرب الخليج الثقافية التى كرسست الإحساس بالخصوصية وأعمت رؤية التجانس وأدت إلى انقسامه وتفتته فى المدى القصير بينما ألفت عليه فى المدى الوسيط - بمسؤوليات عديدة لزاماً قضايها جديدة صارت تداعيات الفشل فى التعامل معها تمثل له أشباحاً وتخيم عليه بظلال قد تدفعه نحو الركود بفعل تطورات دولية سلبية ، وطروحات إقليمية ناهية عن هيكال بنبوية عاجزة وشكلية .

وفى هذا السياق نحاول رصد أربع قضايها على سبيل الأهمية لا الحصر . نعرض لها ولآليات التعامل العربى معها ، ومدى تأثير تداعياتها على مستقبل النظام العربى . وذلك على هذا النحو :

أولاً : الوضعية السياسية العراقية

ثانياً : الانعطاف السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي وفكريات الشرق  
أوسطية .

ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي .

رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي .

خاتمة : لاستشراف مستقبل النظام العربي من خلال تصورات متباينة  
لطبيعة تفاعله إيجاباً وسلباً مع تلك القضايا .

## أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية

يشكل المستقبل السياسى للعراق فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية أحد أهم محددات تطور أو تدهور النظام العربى فى المدى المباشر والوسيط ويرجع ذلك لأسباب عديدة .

فأولاً : يمثل العراق أحد الفاعلين الكبار فى النظام العربى منذ نشأته ومثلت صراعاته ، وتحالفاته أحد أهم العوامل الحاكمة لمسار هذا النظام فهو واحد من أكبر القوى العربية بلا جدال ومن منظور القوة الشاملة يجب اعتباره واحداً من خمس أو ست قوى كبرى فى النظام العربى تشمل معه مصر والسعودية وسوريا والجزائر والمغرب . بل يمكن أن نعتبره ثانياً أكبر قوة عربية بعد مصر بقياس مكانته على مجموع مؤشرات القوة وليس على حده <sup>(١)</sup> .

وثانياً : لأن العراق هو واحد من ثلاث قوى كبيرة يحدد الموقف الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى وهى إلى جانبه إيران والمملكة العربية السعودية . وهو يشكل إحدى القوى المحددة للموقف السياسى فى المشرق العربى عموماً وقد ظهر ذلك على الصعيد الإيجابى فى مساهمته فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م . وعلى الصعيد السلبى فى سياق الحرب الأهلية فى لبنان خلال الفترة بين ٨٨-١٩٩٠م <sup>(٢)</sup> .

ومن هذا المنظور يتحذر وضع نظام مستقر لأمن الخليج وكذا موقف مستقر للعلاقات فى المشرق العربى عموماً سوى بعد استقرار الوضع السياسى الداخلى فى العراق وإعادة إيمانه فى شبكة التفاعلات السلمية فى الخليج العربى ، والوطن العربى . رغم أن الهدف الأخير يبدو أمراً مستبعداً إلى حد كبير على المدى المباشر إلا مع تغير فى الترتيبات السياسية الداخلية فى العراق بما يكفل عودة الثقة بينه والدول العربية الخليجية ، وكذا بينه وبين أطراف التحالف العربى الذى ساهم فى مناهضة وتصفية احتلاله للكويت <sup>(٣)</sup> .

وكذا فإن الحديث عن الوضعية السياسية للعراق في النظام العربي يعد حديثاً عن المصلحة العربية بوجه عام . والتي تمثل الأساس الضروري لأي فعل عربي مشترك . ويمكن القول بأنه ورغم التفكك الجزئي لتحالف أزمة الخليج للدواعي السالف ذكرها فإن الموقف حيال العراق بدا جلياً من قبل معظم الأطراف العربية الأمر الذي يشير مصوبات شتى على إمكانية اتخاذ قرار عربي جماعي ويشير في الوقت ذاته لدى الجماعة العربية " مأزق التوفيق بين الالتزام الأخلاقي والسياسي بمساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته الراهنة وبين الالتزام بشرعية العقوبات الدوائية ومبدأ مسئولية القيادة الصدامية عن جريمة الغزو (٧) .

وفي هذا السياق يبدو التحالف الثلاثي المصري - السوري - الخليجي هو المخطب الأول بالوضعية السياسية العراقية . باعتباره التحالف الذي جسدت الأزمة وتدايها صندقية موقفه من ناحية ، واستمراره للفاعل الأهم في السياسات العربية رغم تفكك أواصره من ناحية ثانية حيث يرتكز على أهم القوى العربية المؤثرة وفي السياق ذاته فإن مصر قد حددت موقفها مع انتهاء الحرب بعدم التعامل مع نظام صدام حسين وإن وازنت ذلك بضرورة التزام وحدة وسلامة الإقليم العراقي وهو موقف يمكن تسميته بالالتزام السلبي عبرت مصر عنه كثيراً ففي خطاب له أمام مجلس الشعب وللشورى المصري قال الرئيس مبارك " إن كل مصر مع شعب العراق ولن يكون مقبل للحكم على شعب عربي أصيل بالحكم على تصرفات القيادة فرضت نفسها عليه والمعنى ذاته أكدده . بطرس غالي آنذاك في سياق حديثه كوزير للدولة عن سبعة أسس للتحرك المصري من بينها " المشاركة في إعمار العراق مع القيادة التي يختارها الشعب العراقي (٨) .

وعلى النحو ذاته يلتزم الموقف السوري الذي عبر عن نفسه خلال أحداث مارس ١٩٩١م الذي شهد تمرداً كُردياً في الشمال ، وشيعياً في الجنوب إذ أعلنت سوريا رفضها لأي تقسيم على أسس عرقية أو طائفية للإقليم العراقي وكان لذلك تأثيره الهام خلال الشهور القليلة التي أعقبت الحرب مباشرة على وجه الخصوص

وإن لم يتطور إلى موقف إيجابي تجاه التصالح مع العراق أو محاولة الدفع في هذا الاتجاه في أوقات لاحقة على نحو مؤكد إذا اصطبح الخطاب السورى بنوع من التعموض كانت له ولا شك دوافعه الإقليمية وحساباته الذاتية كالموقف المصرى تملأاً .

وفى هذا السياق يمكن بلورة ثلاث محددات للتعامل المصرى مع الوضعية السياسية العراقية حتى الآن على النحو التالى :

الأول : هو القراءة المصرية للمرنة والواعية والمتكيفة أيضاً مع ديناميات التحول فى مسارات التطور السياسى العالمى وهى القراءة التى تدعمت بالمنهج السلمى المصرى منذ ١٩٧٧م ، وما تبعه من تغيير أساسى فى أنماط العلاقة المصرية بالعالم الخارجى وخاصة على صعيد الشرق ، والغرب ، الأمر الذى أدى إلى نوع من إعادة هيكلة علاقات توازن القوى العالمية فى الشرق الأوسط من ناحية بينما أدى إلى نجاح مصر فى إعادة توظيف ذاتها إقليمياً بطابع قومى جديد جوهره للسلام والاستقرار والاعتدال . وهو التوظيف الذى مكّنها من الحفاظ على استمرارية وظيفتها الحضارية الإقليمية لأكثر من عقدين إذ مكّنها من :

١- توفير نفقات صراعها مع إسرائيل لصالح تجديد بنيتها الداخلية وتدعيم هيكلها الاقتصادية وذلك باعتبارها قوة سلام .

٢- خلق بيئة إيجابية لعلاقتها مع الغرب الرأسمالى مما ضمن لها مساندة مؤسسات النقد الدولية ذات السطوة التقليدية فضلاً عن الدعم الأمريكى لها وذلك لكونها قوة استقرار .

٣- صياغة أنماط متوازنة لعلاقتها الخارجية الأمر الذى مكّنها من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتى رغم خصوصية علاقتها بالولايات المتحدة ، ثم تجاوز القطيعة العربية لمصر . رغم استمرارها فى معادلة السلام مع إسرائيل وذلك لكونها قوة اعتدال .

وإزاء دعم استمرارية هذا التوظيف بثوابه كان على مصر أن تتحوّ علم  
١٩٩٠م إلى تغليب تيار الشرعية الدولية على التيار القومي في تجليته المتطرفة ثم  
كان عليها بعد ذلك أن تدافع عن هذا الموقف حتى لا تنقض شرعيته التاريخية من  
ناحية ، ولأن ميكانيزماته الأساسية لا تزال باقية حتى اليوم من ناحية أخرى والثاني  
هو حسابات التوازن الإقليمي الناجمة عن الحساسية التاريخية المتراكمة بين إرادة  
الموضعين المصري ، والعراقي في التاريخ القديم ، وداخل الحضارة الإسلامية ،  
وفي التطور المعاصر للمنطقة . فالصراع الفرعوني مع بابل ثم آشور في جنوب  
وشمال ما بين النهرين ، والإدارة الفرعونية لأنماط من التحالف والصراع معهما  
تعكس تاريخ حساسية إرادتين إقليميتين كبيرتين .

ولا شك أن الخلاف الفاطمي - العباسي في أحد أبعاده يعود إلى إغراءات  
القيادة لدى الموضعين وهي الإغراءات التي كشف التطور التاريخي عن شرعيتها  
في ضوء الوراثة التاريخية المملوكية للقيادة العباسية إثر استقبال الظاهر بيبرس في  
القاهرة عام ١٢٥٨م لآخر خلفاء الدولة العباسية في بغداد أحمد ابن الإمام الظاهر  
ابن الإمام الناصر العباسي لينصبه في القلعة خليفة للمسلمين من القاهرة عقب  
اجتياح التتار لبغداد .

ولعل الصراع حول حلف بغداد في الخمسينات كان تعبيراً عن استمرارية  
تلك الحساسية في أحد أبعاده في الحقبة المعاصرة والتي عادت لتطرح نفسها في  
الحملة السياسية العراقية على مصر في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨م في أعقاب الخيار  
السلمي لمصر على رأس جبهة الصمود والتصدي أملاً في تكرار عملية الوراثة  
التاريخية لقيادة تطور المنطقة العربية وهو التطور الذي حالت دونه تفاعلات  
الحرب العراقية - الإيرانية لأكثر من ثماني سنوات حتى تمكنت من نقض أسسه  
التي حركت شرعيته اللحظية وذلك بعودة مصر إلى الحلبة العربية عبر جسر الأمن  
الخليجي ودعماً للمجهود العراقي في مواجهة القوة الإيرانية وصولاً إلى نصر  
سياسي عراقي مدعوم عسكرياً واقتصادياً مصرياً وخليجياً بالأساس وهو الدعم الذي



بدا نقلاً هاماً على كامل الموضوع العراقي في ذهن قيادته التي عملت على احتواء أحد أركانه من خلال مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩م ، ثم الهيمنة العسكرية على ركبه الثاني من أغسطس ١٩٩٠م فكانت أزمة الخليج العاصفة .

ولا شك أن مصر قد وجدت نفسها في كل الأحوال مدفوعة بالقطرة - على الأكل للدفاع عن مكانتها الإقليمية في الوقت الذي اتفق فيه ذلك مع الضرورة التشريعية لتحرير بلد عربي آخر هو الكويت وإزاء استمرارية الرفض الكويتي - الخليجي لإعادة إجماع العراق في السياسة العربية . وإزاء تصاعد مساحة الدور الخليجي في السياسة العربية تجد مصر نفسها مدفوعة مرة أخرى بالشرعية العربية وحسابات التوازن الإقليمي إلى القبول على مضض - بالمحددات الإقليمية للوضعية العراقية الحالية .

الثالث : هو حسابات الداخل المصري . إذ يمكن القول بأن البعد الاقتصادي يمثل أهم محدّدات السياسة الخارجية المصرية وأهدافها في العقدين الأخيرين وبالتالي دافعاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة سياسياً ثم الموقف المؤيد لما أسمى بالشرعية الدولية في أزمة الخليج العاصفة . وهو الموقف الذي حقق لها مكاسب اقتصادية ملموسة على أكثر من صعيد ویرغم انتهاء الأزمة إلا أن إعلان دمشق في شقه الاقتصادي قد حمل دافعاً لاستمرارية هذا الموقف اقتصادياً برغم عمليات التفريغ الأمني والسياسي التي جرت له وأجهزت عليه .

على أنه وبالرغم من تلك المحدّدات فإن مصر لم تبلور موقفاً عدائياً ضد الحكم العراقي ، أو مصالح شعبه بل إنها بذلت جهداً مضنياً لتجنب العراق أزمة ، ولكنها تفاعلت سياسياً وذرائعياً مع معطياتها حسب مصالحها حول المحدّدات الثلاث عندما تقالعت وبتت أمراً واقعاً .

وفيما بعد الأزمة بلورت مصر موقفاً مؤيداً لسلامة التكامل الإقليمي العراقي وولفح المعاناة الاقتصادية عن الشعب العراقي بصوت معلن ثم كانت مستعدة للتجلوب مع أي محاولات عربية لإعادة إجماع العراق في السياسة العربية إذا ما

كشفت عن نفسها ، بل ربما يمكن استشفاف دعوة غير مطلنة وصوت خافت يحرك الضمير القومي لديها لمصالحة عربية مع العراق ولكن في ظل حسابات عربية شاملة لا تتصل بمصر مغارمها وحدها ، وحيث بدت مصر عاجزة عن تحريك العلم العربي نحو العراق وضد الشرعية الدولية بلا خسائر وفي الوقت ذاته بدت غير راغبة في تحمل خسائر مصالحة منفردة معه ، أو حتى المجاهرة بموقف قد لا يدعمه الآخرون ويحقق لها خسائر غير مبررة مما أضعف لإرادة للتخير لديها وأسلمها لثوابت الواقع حول المحددات الثلاث .

### وبالتنسبة للموقف السوري :

يمكن بلورة توقع اقتصادية مثيلة للتوقع المصرية . ودوقع سياسية تتمحور حول الحساسية الحزبية البعثية التي دفعت لاقتراف البلبين في الحقبة للمعاصرة وخاصة إبان الحرب العراقية - الإيرانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى للارغبة السورية في التنكيف الإيجابي مع التحولات الدولية التي تدعت بالأزمة الخليجية وأثرت فيها أيضاً قبل أن تتركس مراراً وتتلجها وفي هذا السياق بدت سوريا راغبة في مهانة العرب لصالح المفاوضات مع إسرائيل حول سلام الشرق الأوسط فكان موقفها المؤيد للتحالف الدولي في أزمة الغزو ، ثم كان التزامها بالمعقوبات الدولية المفروضة على العراق بدءاً من الحصار الاقتصادي المفروض عليه ، ثم مراقبة تسلحه ، ثم مطالبته الاعتراف بسيادة وحدود الكويت قبل ترسيمها . ولا شك أن المهاترات الحزبية السياسية المعاصرة بين الدولتين وسوء علاقتهما إبان الحرب العراقية - الإيرانية والتي حال الموقف السوري منها دون تطبيع هذه العلاقات حتى أزمة الغزو العراقي للكويت جميعها عوامل تبرر الموقف السوري السلبي وإن لم تمنعه من التعبير لظاهري والبروتوكولي عن عميق الحزن والأسف والإشفاق على حال الشعب العراقي .

وفي الحقيقة فإن سوريا - كمصر - لم تجد الدافع إلى تحول كلي في موقفها من العراق بل إن حساباتها الإقليمية كانت أكثر تعقيداً قلديها من الدوقع ما يشجعها على تبني وضعية سياسية عراقية إيجابية مثل مشكلة المياه مع تركيا التي تعمل

كمهدد للدولتين معاً على الصعيد المائي ، وهناك المشكلة الكردية ومخاطر الانفصال وإقامة الدولة الكردستانية وما تثيره من مطالبات إقليمية يخطب بعضها سوريا ومعظمها تركيا التي تصعد من مطالباتها حيال سوريا وخاصة في موضوع دعمها وإيوائها التي تدعيه تركيا لعبدالله أو جلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي . كما أن هناك من الدوافع التي تشجعها على موقف سلبي لمل أهمها فضلاً عن الصراعات الحزبية والسياسية التقليدية الدور العراقي في لبنان والذي تصاعد قبل أزمة الغزو وقد تخشى سوريا تجدد لما يمثلها لها من ورقة هامة في كافة تفاعلاتها وصراعاتها الإقليمية وربما أيضاً خشية سوريا الحرمان من ميزة نسبية لدى دول الخليج قد تبرر بعض الدعم الاقتصادي لها مع زوال التهديد العراقي للصوري وحلجته لبناء ثقته مجدداً ولذا ربما عمدت سوريا في خطابها السياسي نحو الاعتدال بقبول التعامل مع النظام العراقي بشروط الشرعية الدولية فيما بدا وكأنه نوع من التوفيق بين الالتزام الدولي ، والقومي من ناحية ، والانتظار لتغيير البيئة الدولية والدوافع الذاتية لدى الأطراف المباشرين من ناحية أخرى .

ولما بالنسبة لدول الخليج فكان موقفها أكثر توتراً وإيجابية واهتماماً ولو على الصعيد النظري على الأقل فضلاً عن كونه موقفاً تطورياً لعب متغير الزمن دوراً هاماً في بلورته وصياغته حيث دارت مناظرة بين تيارين أساسيين استراتيجيين :

**التيار الأول :** ويدعو إلى الدفع نحو التغيير السياسي في العراق بهدف الحل الفوري للتناقض بين أمن الخليج وبقاء القيادة الصدامية التي قامت بتهديده وفي تغيير هذا التيار الاستراتيجي في الحقل الخليجي أن أمن الخليج لا يحتمل بقاء النظام العراقي وقيلادته العدوانية التي قامت بغزو الكويت . ومن ثم يقبل هذا التيار بالتعاون دول الخليج مع المعارضة العراقية والتنسيق معها بهدف إسقاط النظام وإحداث تحول ديمقراطي فيه .

**ولما التيار الثاني :** فكان يرى أهمية للتغيير الفوري للنظام السياسي في العراق قبل الحرب لما بعد هزيمة العراق وإضعاف قواته العسكرية الهجومية فقد

أصبح التهديد العراقي لأمن الخليج محدوداً وبالتالي يدعو هذا التيار إلى عدم التسرع بالدفع نحو التغيير السياسي قبل أن تتبلور فرص حقيقية لبدائل مقبولة . ويتفق هذا التيار في أن دول الخليج أصبحت تملك المفاتيح الأساسية اللازمة لخروج العراق من أزمتة الداخلية بما يمكنها من تكييف التغيير السياسي في العراق بما يلائم توجهات مقبولة لها على المدى البعيد <sup>(١)</sup> ويمكن تفسير ذلك التردد للخليجي - نظرياً - بخشية دولة من انفلات الأوضاع السياسية في العراق لصالح الشيعة على وجه الخصوص . وهو الأمر الذي يؤدي إلى مثالب خطيرة على رأسها اختلال التوازن الإيراني - العراقي ومن ثم الإيراني - الخليجي على نحو ربما كان غير مسبوق . وبالتالي فهذه الدول تخشى التغيير الديمقراطي السريع ، وتنتظر بروز قوى من داخل النظام الحالي تعادى النهج الصدامي وتدير عملية تغيير منضبطة ومحددة بثوابت الأمن الخليجي فيما قبل ١٩٩٠ م .

غير أن مواقف الأطراف العربية داخل التحالف الثلاثي حيال العراق غداة انتهاء الحرب قد أخذت تعاني من ضغوط ملحوظة وخاصة خلال عامي ١٩٩٣ م - ١٩٩٤ م تدفع نحو إعادة تكيفها وعلى رأس هذه الضغوط يأتي عاملان :

الأول : هو عملية التفكك الجزئي لتحالفى الأزمة للذين بدوا جامدين غداة انتهائهما حتى لاحقتهما التطورات سالفة الذكر . وخاصة في عام ١٩٩٣ م مما دفع إلى مناخ عربى أكثر تقالوا إزاء المصالحة .

الثاني : هو ~~تحالف الثلاثي بالذات~~ - إزاء إمكانية التغيير السياسي في العراق وهو الأمر الذى بدأ بموجبه الوقت ممتعاً عن التحقق ومستعصياً على الآليات الداخلية ، والإقليمية . وغير مطلوب من قبل الآليات الدولية مما شكل دافعاً نحو إعادة صياغة لشروط التعامل مع الوضعية العراقية .

وفى هذا المناخ جاءت مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية من خلال مشروع طرحته ~~٢٢~~ مارس ١٩٩٣ م على الدول الأعضاء . لتكشف عن خريطة الروى الخليجية التى استمرت محوراً لرفض عودة العراق للحياة السياسية العربية

وخروجه من وضعية العزلة والانعكاس والحصار. إذ ظل التفكير "الخليجي الجمعي" يعكس حالة الإحباط إزاء الواقع العربي والنظام العربي الذي لم يعد يرى فيه ضماناً سياسية ولم يعتقد برسوخ مفهوم الأمن القومي العربي إلى الحد الذي يعتقد معه الخليجيون في استمرارية مجلس الأمن مكيفاً للوضعية العراقية العربية والدولية ، مع استمرار الدول الغربية كضمانة أمنية وسياسية لأمنها الإقليمي وهو الفهم الذي ينطوي على مخاطر عديدة إذ إنه يتوقف في حساباته عند لحظة بعينها دون تجاوزها تنفع إلى عدم الحماسة لإعادة تطبيع العلاقات مع العراق ، أو تحقيق المصالحة العربية باعتبارها أموراً غير مجدية ولا تحقق مصلحة أساسية ملحة مع هبوط مستوى رؤيتهم لقوى النظام العربي وجدواه بالأساس . فضلاً عن الضغوط الغربية والأمريكية خاصة لتكريس الأمر الواقع وحقيقة الأمر أن إدراكاً متبادلاً لدى طرفي العقدة العراقية - الخليجية وخاصة العراقية - الكويتية بأهمية البعد الدولي في عملية المصالحة كان واضحاً منذ البداية فضلاً عما أعلنته الكويت مراراً من أهمية مجلس الأمن ودوره في تكييف العلاقات العراقية مع العالم . فإن العراق فيما يبدو كان مدركاً بقوة لهذه الحقيقة ولذا جاءت معظم مواقف وسلوكياته مخاطبة للنظام الدولي سواء بالتنفيذ القانوني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة على صعيد التسلح ، أو بطرق أبواب وساطات دولية لقوى بدت مستقلة نسبياً عن الاستراتيجية الأمريكية خاصة روسيا والصين وفرنسا . أو مصر كما أثير في أغسطس ١٩٩٤م عن مبادرة عراقية تجاه الكويت عبر الإمارات والمغرب بوساطة مصرية أو حتى بمحاولة المروق إلى الإدارة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية ذاتها عن طريق عروض سرية تحدثت عنها بعض الصحف للتطبيع معها مقابل رفع الحصار الدولي .

ومع الإحباط العراقي حيال الحصار دولياً ، أو تحقيق المصالحة عربياً جاء النهج التآزمي الصدامي من خلال تحريك قواته نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م أملاً في إثارة أزمة يعقبها جدل قد ينتهي بالتفاوض معه الأمر الذي يحرك الجمود

الدولى إزاء الوضعية العراقية دولياً فى ضوء حسابات ورهان عراقى على استثمار بعض المتغيرات التى لاحت له مثل تصاعد التيار الروسى القومى المتشدد بزعامة جبرنوفيسكى ، أو التردد الأمريكى المحتمل خارجياً فى عهد القيادة الجديدة التى قيل عنها ، الاهتمام بالدخل ، وللتردد حيال الخارج ، أو التطلل المحتمل بفعل الزمن فى أواصر التحالف للدولى - الغربى - حيال العراق .

ومع فشل هذه الرهانات جميعاً أمام سطوة القوة الأمريكية التى تحركت بصمم فضلاً عن العجز العراقى عن الاستمرار فى المنورة أو الذهاب إلى حد بعيد فيها ، وعدم نضوج متغيرات دولية حقيقية تدعم أهدافه عادت القوتل العراقية لأرجها ومعها عادت الأزمة إلى ميكانيزمتها القيمة وعاد العراق محاصراً يتحرك نحو بعض فعاليات النظام الدولى المظنون باستقلالها النسبى أملاً فى تحقيق أهداف جزئية كلفته الاعتراف بحدود وسيادة الكويت عبر مبادرة روسية لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها جاءت متأخرة وولنت مأزومة كرد فعل دفاعى أمام القوة الأمريكية وليست كتطور إيجابى لمناخ عربى يستوعب الثوابت العربية القومية .

#### السيناريوهات العربية الممكنة للتعامل مع الوضعية العراقية :

بغض النظر عن المراتب التى صلبت أزمة الغزو لدى هذا الطرف أو ذاك ، وبغض النظر عن دوافع كل من الأطراف العربية وخاصة الفعاليات للمشكلة للفتاهم الثلاثى التى شكلت رؤيتها وآليات تحركها حيال الوضعية العراقية للمأزومة فى السنوات الأربع الماضية . يبقى على الفكر السياسى العربى للبحث فى خلق آليات عملية موضوعية لإخراج العراق من وضعية الأزمة إلى وضعية سياسية إيجابية ضمن منظومة التفاعل القومى العربى إدراكاً للمخاطر العديدة التى قد تتجم عن سلبيات التوظيف السلبى للقوة العراقية حال استمرار الوضع الحالى ومن قبل قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متضاربة ومتنافضة مع المصلحة العربية .

ويمكن القول بأن الفكر السياسى العربى قد أنتج ثلاث رؤى نظرية نعرض لها بإيجاز فيما يلى :

**الأولى :** وتتأدى بتغيير النظام من خلال تكثيف الجهود العربية ضده بعد أن غرس في الوطن العربي ظاهرة شديدة الخطورة والضرر بعوانه على الكويت وهي " ظاهرة العنف المسلح من الداخل " من أجل تحقيق أطماع شخصية وإشباع أهواء ذاتية مما سمح لقوة من خارج الوطن العربي كإيران بالتغلغل داخله ونشر العنف المسلح في أقطاره لتحقيق أهداف خاصة بها .

ويستلزم أحد مفكرينا السياسيين في تبرير الرويا قائلاً " إن مثل هذا الوضع يتطلب مبادرات عربية صادقة وجهاداً قومياً جاداً هدفه القضاء على ظاهرة العنف المسلح بكل صورها على مستوى العلاقات العربية - العربية أو على مستوى الأقطار العربية منفردة .

ويضيف الكاتب أن هذا يحتاج إلى تنسيق ضروري وهو دور يتطلبه الحرص على الأمن القومي العربي وعلى حماية الشعوب العربية وتخليصها من كافة آفات التآمر والغدر التي استغلها النظام العراقي في تمزيق كيان هذه الأمة وتخريب أمنها القومي (١٠) .

ورغم بريق هذه الرويا فإن لها مثالب عديدة فضلاً عن الصعوبات التي تكتنفها ومن هذه المثالب تحفظ الكاتب بأن هذه الرؤية هي " دعوة لإسقاط الدور الوحيد الفاعل في هذا الشأن وهو دور الشعب العراقي ذاته صاحب الحق ، وصاحب القرار " ويمكننا أن نضيف من المثالب اصطدام هذه الدعوة مع الاتجاه العالمي لتدعيم وترسيخ القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان والتي يجب أن تكون ضمن ثوابت العلاقات العربية . وبالتالي فلا يمكن إتباع هذه الوسيلة العنيفة لإرساء مبدأ عدم العنف أو نهج غير ديموقراطي لإرساء الديمقراطية في العلاقات العربية. وذلك فضلاً عن كونها دعوة مثقلة بالصعوبات العديدة التي تنشور عند التطبيق العملي .

**الثانية :** وتدعو لإجراء مصالحة عربية سريعة مع العراق " إذا أظهر دلائل واضحة تؤكد أنه تخلى تماماً عن سياسته المنمرة السابقة التي ظل يتبعها طوال مدة حكمه وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقي السني والشيعي والكردي .

ويورد أحد الاستراتيجيين تحفظاً هاماً على هذه الرؤيا قائلًا "إننا لا يمكننا أن نصور اللحظة إمكان حدوث تغيير أساسي في عقلية النظام العراقي الحاكم ما لم يكن في إطار خدعة أو مناوره تكتيكية تخفي خلفها مرامي عدوانية " ويضيف في لغة حاسمة " إن هذا الاقتراح قد يخرج الأمة العربية من المأزق التي وضعت فيه منذ أغسطس ١٩٩٠م ولكنه سيضعها في مأزق أشد خطورة قد يقودها إلى ضياع كامل (١١) .

وبرغم اختلافنا مع مثل هذا التحفظ الذي يبدو متشائماً إلى حد بعيد إلا أن القول بمصالحة عربية مع النظام العراقي رغم المراتب النفسية لأزمة الغزو ربما بدا على النقيض معنأ في التفاؤل قياساً على الواقع العربي الحالي بتناقضاته المتزايدة وخاصة أن هذه الرؤية لا تتضمن ضوابط موضوعية لاستكناه الضمير العراقي وهو ما يبدو أمراً صعباً في ضوء استعراض سياسات نظامه الحاكم قبل أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وما بعدها .

الثالثة : ويتبناها مفكر سياسي مصري . ويرغم أن عرضه لها جاء في سياق كتاب له اصدر عام ١٩٩٢م الا أنها لازالت الأصلاح والأكثر موضوعية للتعامل مع الوضعية السياسية العراقية إذ إنها تؤكد الانشغال العربي بالمستقبل السياسي للعراق دون تدخل في شئونه ، ودون اندفاع نحوه في آن واحد عبر محددات ثلاث على النحو التالي (١٢) .

(أ) توجيه رسالة إلى العراق بالتزام الدول العربية بدعم فعال لمهمة إعادة بنائه عبر خطوات تصاعدية في سياق ظروف تدعو لإعادة بناء الثقة .

(ب) التأكيد على أن التغيير السياسي في العراق يجب أن ينبع من داخله وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء بما يسمح باستقراره السياسي .

(ج) التأكيد على أن العراق يجب أن يظل أحد الأركان الأساسية للجماعة



العنصرية والتقاليد العربية مع اعتبار أن هذه الثقافة وأخلاقياتها القومية والدينية تسمح بالتعبير عن خصوصية وضع التعددية القومية والدينية في العراق وأنها ترى في هذه التعددية جسراً للتواصل الديني والثقافي والتاريخي بين العرب وغير العرب في ظل دولة واحدة .

على أن القول بموضوعية هذه الرؤية الذي يجد أساسه في استعراض طبيعة الانشغالات العربية الحالية والتي تبدى قدراً متدنياً من الانشغال بفكرات التضامن والتكامل والمساندة القومية في ضوء الهجمة الشرقي أوسطية - يصطدم بإشكالية هامة جوهرها التباين النسبي في معدل تدفق الأحداث وتصارعها إقليمياً من ناحية، وقومياً من ناحية أخرى . وللتبسيط نقول إذا كنا ندعو ونستحث عملية إعادة إدماج القوة العراقية في الصف العربي لدعمه في مواجهة المتغيرات الإقليمية التي تعصف به وتسعى نحو إعادة تكييفه . فما معنى هذا التضامن إذا ما تأخر حتى يكتمل تدفق وانفجاع هذه المتغيرات نحو تحقيق أهدافها التي تصطدم بالتقاليد والسياسي من بنيان نظامنا القومي العربي ؟ والمشكلة في هذا الطرح الأخير أنه لا يحدد مدى زمنية لإعادة الإدماج ويرغم أن التحديد هنا من جوهر الرؤية وروحها بما يتفق وآلياتها إلا أن الأمر قد يستدعي إضافات إليها لتدعيمها من قبيل :

العمل على تدعيم التضامن العربي فيما عدا العراق . من خلال تحييده زمنياً إلى مدى عمل آليات هذا الطرح . أي أن يعمل النظام العربي بطريقة مزدوجة لدعم فعاليته القومية من ناحية ، مع محاولة استثناء العراق ونزع أشواك تناقضاته في الحياة العربية من ناحية أخرى إلى حين عمل آليات إعادة الإدماج .

العمل على تدعيم المناخ الدولي الإيجابي حيال العراق من خلال الدفع في اتجاه إعادة إدماجه في الحياة الدولية دون انتظار لعملية إدماجه في الحياة العربية لأن ذلك الدفع سوف يمنع - مؤقتاً - تفاقم الآثار السلبية للوضعية العراقية الحالية على أكثر من صعيد .

وعلى الصعيد الداخلى قد يحول دون بناء رأى علم داخل العراق ذى اتجاهات مجتمعية وثقافية حادة أو حادثة حيلال قيم النظام العربى نتيجة استمرار المعاناة الشعبية لفترة طويلة وتحت وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية للناجمة عن وضعية العزلة والحصار العراقى ، والصمت العربى .

كما أنه قد يحول دون بناء بطولات وهمية يدعيها النظام من خلال طرح صور الفارس المظلوم والنبيىل من ناحية ، كما يحول دون صياغة أوهام جديدة فى الرفاهية والقوة مع انقشاع ظلمة الحصار إذ إن عودة العراق للحياة الدولية - وخاصة فى الفترة الأولى - سوف تكون مصحوبة بزخم من التوقعات المجتمعية ، والصعوبات الموضوعية المحيطة بعملية إعادة البناء والتجديد وهو الأمر الذى قد يجعل بالنظام من خلال تسريع تفاعلات الإحباط حياله وتأجيج مشاعر العداة له فى ظل مناخ سياسى أكثر انكشافا على العالم .

وعلى الصعيد الخارجى فإن عملية الإدماج الدولى سوف تحول دون لجوء العراق للتعامل من خلال القنوات الخلفية أو التحالف مع القوى المناوئة للنظام الدولى أو المتمردة عليه ، أو حتى آليات التوظيف السلبي لصالح قوى دولية أو إقليمية ، خاصة إسرائيل وإيران . فهناك العديد من المحاولات العراقية للتحرك فى هذا السبيل تجاه إسرائيل للوساطة لدى الولايات المتحدة مقابل التطبيع أو حتى تجاه إيران . وهو الاتجاه الذى قد يدفع نحوه عوامل موضوعية ثلاثة أساسية هى: (١٣) .

١- تبلور ثلاث إرادات أمنية مستقلة على شاطئ الخليج العربى بعد تفكيك الإرادة العراقية - الخليجية ، واحتفاظ إيران باستقلال مواقفها ثم دخول الولايات المتحدة كحليف خليجى فى مواجهة العراق ، وإيران معاً مما يتيح إمكانية الاستقطاب بين أى طرفين من الثلاثة لأبد من أن يكونا العراق ، وإيران كما يوحى المنطق الاستراتيجى .

٢- أن مخرجات الحرب الثانية فى الخليج قد قلصت التوترات العراقية - الإيرانية الناجمة عن الحرب الأولى بخصوص الأرض والأسرى والتوازن العسكرى فضلاً عن النفسى .

٣- إن للشعاعات العراقية التي رفعت في خضم الأزمة الثانية وعلى رأسها إسلامية الصراع ، وضرورة التسلح في مواجهة الشيطان الأمريكى ، وضرورات التحرير المصلح للأرض العربية الفلسطينية وغيرها . ورغم أنها قد جرت في إطار من المزايدات المفضوحة بقصد تفعيل تناقضات الآخر فإنها أدت في النهاية - ولو ظاهرياً - إلى تداخل في لغة خطاب الطرفين بالقدر الذى قد يتيح تقاربهما .

وأخيراً يمكن القول بأن الوضعية السياسية القلقة للعراق لا يمكن لها أن تستمر بحسابات أى منطق سياسى أو استراتيجى . أو باستقراء الخبرات الدولية على هذا الصعيد إلا لمدى قصير . رغم طموحات أو تمنيات ، أو مناورات أى من القوى الدولية أو الإقليمية . ولذا فعلى الجميع أن يتحرك ويرصد من هذا المنطلق . وعندها يكون السؤال كيف يعود العراق ، ولحساب من ؟

ولا شك أن المصلحة العربية تقتضى أن يعود لحسابها ، وبأيدى أهلها فإذا ما كانت البيئة النفسية العربية لدى طرف أو آخر لا زالت تعوق هذه العودة زمنياً فإن آليات إعادة الإدماج الدولى لو تم دفعها بإشراف وتخطيط عربى ربما قد تنزع خلال فترة انتقالية أشواك وتناقضات أى من أنماط التوظيف السلبى للقوة العراقية حتى تعود لآليات إعادة الإدماج قدراتها عربياً . طالما أن المتغيرات الإقليمية - بتسارعها وتدفقها - تتجاوز بكثير وتعرض للتهميش كافة آليات إعادة الإدماج الوئيد .

إن هذه الصيغة الأخيرة . تبدو طرْحاً ممكناً قد تحافظ - فى ظل ظروف إقليمية قلقة - على بعض التماسك القومى اللازم لاستمرارية فعالية النظام العربى . أما للفشل فى التعامل مع الوضعية السياسية العراقية فإنه على النحو المبين سلفاً سوف يدفع إلى مخاطر جمة ليس بأهمها عملية التقليل الوظيفى للنظام العربى من خلال خلخلة مضامينه السياسية والأمنية .

## ثانياً : تصاعد التحدى الإقليمي الشرق أوسطى :

يمثل عام ١٩٩٣م انعطافة هامة فى مسيرة الصراع العربى - الإسرائيلى رغم العثرات التى تواجه اكتمال هذه الانعطافة السلمية على المسار الفلسطينى ذاته، فضلاً عن المصارين السورى واللبنانى .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات قد ظلت محوراً لنشأة وتطور واهتمام النظام العربى وبالتالي تجلياته السياسية والأمنية . فضلاً عن أنها تكون رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى صاغه وجدان الأبناء وعقول المفكرين قبل دماء الشهداء كان من الطبيعى أن تحدث هذه الانعطافة السلمية أثرها فى إعادة تشكيل خريطة الإدراك العربى الأمنى والسياسى على نحو ما .

ومن نافلة القول إن عملية إعادة تشكيل هذه الخريطة تدخل ضمن العمليات التى يمكن وصفها بالتاريخية إذ تتعلق بالصورة القومية لمجتمع آخر مناقض فضلاً عن صورة الذات نفسها إذ يتطلب هذا الإدراك الجديد رؤية جديدة تحتاج لتشكيلها إلى مدى زمنى طويل نسبياً ، وإلى تتابع إجراءات لبناء الثقة تخلق وتنمى ثقافة سلام جديدة تلبى حاجات التعايش فى التعاون والصداقة . ولا شك أن اكتمال التسوية السلمية على المسار ذاته فضلاً عن المسارات الأخرى يعد للبنية الأولى فى إجراءات بناء الثقة فى الخطوة الأولى فى عملية إعادة تشكيل الإدراك العربى .

على أن الولايات المتحدة وإسرائيل كطرفين معنيين بإعادة الصياغة الاستراتيجية لمنطقتنا العربية قد حاولا تطبيع الإدراك العربى بعملية التواء تاريخى تكفى ز على حقائق الواقع رغم استمرار تناقضاته لصالح صياغات ونماذج تبدو فى هذا الوقت أقرب إلى يتوتبها منها إلى الواقع إذ تجاوزت الشروط الأساسية لنموذج التعاون الإقليمي " الشرق أوسطى " والمتمثلة فى اكتمال التسوية على باقى مسارات التفاوض الثنائى والجماعى .

فضلاً عن الشروط الثقافية والمتمثلة في تدعيم تدريجي لتقاليد السلام على الجانبين وفي مواجهة متغير الزمن عمدت الدبلوماسية الإسرائيلية - الأمريكية إلى الضغط القوي على ثقافة السلام العربية لدى كافة القوى والأنظمة والجماعات الثقافية والسياسية في محاولة لا يترزها واستهلاكها استثماراً للحظة ضغطها التاريخي أعقاب أزمة حرب الخليج للثانية - حتى تتمكن من إجراء عملية تبادل غير عادلة بين وعيين وإرادتين أولاهما في نزوة تصاعده والآخر في نزوة تضلوه وهو الأمر الذي يجعل من العملية كلها نوعاً من تزييف التاريخ .

وفي هذا السياق السياسي التاريخي طرح المشروع " الشرق أوسطي " بمبادرة إسرائيلية سياسية معلنة ، وثقافية محررة بقلم وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " بمجرد توقيع اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ والحكم الذاتي المحدود في احتفالية واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م فيما يبدو وكأنه هجوم سلام إسرائيلي فرض على العالم العربي ضرورة التعامل معه رغم تراجع شروطه الثقافية وجمود شروطه السياسية كما سلف الذكر . وهو التطور الذي بدت ملامحه في الفترة المنقضية .

وإيماناً منا بأن المآزق الراهن لعملية السلام لا يعني نهايتها ، في ضوء استقمرار المحددات الإدراكية التي دشنتها . فإن مناقشة موجزة لطرح الشرق أوسطية يصبح أمراً حتمياً إدراكاً لمدى تأثير نطقه ومداه على النظام العربي في مضمونه القومي وبشتى تجلياته . وهذا ما نحاوله فيما يلي .

### الغموض في طرح المفهوم :

وينال ذلك الغموض من المدى والنطاق معاً . فعلى صعيد المدى نلمس غموضاً في تحديد هدف الشرق أوسطية هل الوصول إلى نظام إقليمي بالمعنى الشامل ؟ أم بناء سوق شرق أوسطية بالمفهوم الاقتصادي فقط ؟ أم الاكتفاء بكونه إقليمياً جغرافياً له تحيراته السياسية والتي تخلق تفاعلاتها من الصراع ؟

وواقع الأمر أن جزءاً هاماً من الغموض وعدم التحديد اللذين يكتنفان المفهوم في الأدبيات السياسية العربية بوجه خاص والإسرائيلية بوجه عام يعودان للخلاف حوله في الإدراك العربي - الإسرائيلي، والجدل النابع من درجة الحماسة على الجانبين للطرح الشرق أوسطى تصعد به إلى مفهوم النظام، بينما تهبط به درجات الحماسة إلى مفهوم السوق أو مجرد الإقليم ذلك بينما يرجع هذا الغموض في جزء آخر منه لافتقار القدرة على التحديد وشيوع العمومية في الخطاب السياسي العربي بوجه خاص .

وعلى صعيد النطاق نلمس غموضاً مشابهاً يكتنف حدود الشرق الأوسط الجديد . فضلاً عما يبدو من تباين تاريخي لحدود الشرق الأوسطى في التعامل الدولى المعاصر وخاصة فى الخمسينيات ، نلمس التباين ذاته فى الطروحات المعاصرة فبينما تجعل معظم الكتابات خاصة العربية - من الشرق الأوسط إقليمياً يحتوى العالم العربى كله بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل فإن دوافع سياسية تشير لدى أطراف مختلفة تبائنات مع هذا التحديد الغالب بعضها يضيف دولاً كباكستان ، أثيوبيا ، وبعضها يحذف إقليمياً عربياً كاملاً كالمغرب العربى من التعريف الدقيق للشرق الأوسط فمؤتمر الدار البيضاء مثلاً قد اتفقد تحت مسمى التعاون الاقتصادى بين " دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " والإضافة هنا تعنى الفصل ثم الإلحاق ولهذه الصياغة مغزاها .

بل الأكثر غرابة هو ما جاء فى تقسيم متداول فى العرف السياسى الأمريكى ويحدد انتماءات الوطن العربى إلى ثلاث مناطق استراتيجية ضمن أربع مناطق استراتيجية رئيسية تحاول الولايات المتحدة تأطير العالم داخلها وضبط تفاعلاته فى نطاقها ولو فى إطار تصورى وهى كالتالى (١٤) :

(أ) منطقة المحيط الأطلنطى وتضم أوروبا الغربية والشرقية وروسيا وشمال العالم العربى فى أفريقيا حتى ليبيا .

(ب) منطقة المحيط الهادئ وتمتد من الشواطئ الأمريكية - الكندية وحتى الشرق الأوسط واليابان .

ج) منطقة الشرق الأوسط وتضم الدول العربية شرق السويس وإيران وتركيا  
وبلكنستان وإسرائيل وتخلو من مصر .

د) المنطقة الأفريقية - الاستراتيجية والتي تضم مصر أساساً وتشمل دول  
حوض النيل والقرن الأفريقي .

وما يحمله هذا التصور - ولو نظرياً - من تشبث للمنظومة العربية ، ومن  
عزلة مصر عن الشرق ، والغرب العربيين قد يحمل من الشكوك في التشتت  
المقصود بقدر ما يثير من لموض المطروح الذي يكشف فقط عن مركزية الوجود  
الإسرائيلي.

## (٢) دوافع الطرح للشرق أوسطى لدى الطرفين :

وتشهد هذه الدوافع تبليناً جوهرياً بين الإدراك العربي ، والإسرائيلي فبينما  
يحقق الطرح للشرق أوسطى خياراً إسرائيلياً تاريخياً يلبي لها حاجات التعايش  
والاندماج الإقليمي وترسيخ شرعية وجودها فضلاً عن كونه محاولة لاستثمار  
التفوق السيلسي - العسكري في تحقيق تفوق اقتصادي حضاري بما يدعم الأمن  
المجتمعي والنفسى للشخصية الإسرائيلية بل ويساعد على إعادة اكتشافها بهوية  
إقليمية شرعية جديدة ، بالإضافة إلى أنه محاولة حثيثة لتخفيف أعباء الوجود  
الإسرائيلي عن الكاهل الأمريكي تحسباً لتغيرات ما قد تفرزها البيئة الدولية في  
المستقبل تدعم للتوجهات الأمريكية الحالية نحو تقليص أعباء سياستها الخارجية .

على العكس من ذلك يلجأ للتصور العربي للشرق أوسطية على أنه ثمن  
سيلسي اقتصادي لعملية التسوية السلمية وللتسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية  
المحتلة منذ ١٩٦٧م . وهو التصور الذي يتسجم مع صيغة التفاوض العربي -  
الإسرائيلي في مدريد والتي جعلت من المفاوضات الثنائية هدفاً عربياً غابته البحث  
في التسحاب ، ومن المفاوضات الجماعية متعددة الأطراف هدفاً إسرائيلياً يكرس  
للافتتاح الإقليمي الإسرائيلي على العالم العربي . وهو التصور الذي يجعل من

التفكير السياسي العربي نمطاً للتفكير المضطرب من ناحية ، والذي ينطلق من لا شيء من ناحية وهو الأمر الذي يسمح فى النهاية بإضعاف التصور العربى إذ يجعله عرضة لعمليات التكيف السلبي باستمرار حسب معطيات للطرح الإسرائيلى الهجومى والمخطط وهذا ما نبرز ملامحه فى الجزئية التالية .

### (٣) ملامح التعاطى العربى مع الطرح الشرق الأوسطى :

نتيجة الدوافع السابقة للتصور العربى حيال الشرق أوسطية ، اتسم التعامل العربى مع مفهوم الشرق أوسطية بعدة سمات أهمها انقسام الرؤية ، والعجز عن طرح النماذج البديلة وعلى صعيد انقسام الرؤية حول جدوى الشرق أوسطية نرصد ثلاثة توجهات هى (١٥) :

**التوجه الأول :** يطرح إمكانية تجاوز حساسيات الماضى ويطالب بلغة خطاب جديدة تؤثر وتتأثر بمنطق السلام الجديد ليس فقط من منطلق قبول سلبي بالأمر الواقع بل وأيضاً طموح إيجابى يرى إمكانية تنويع إسرائيل فى المحيط الثقافى العربى بما يخفف من العدوانية السياسية المصاحبة لحلم التكوين ويثير جذوة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المترتبة على عملية الممارسة لنظام الدولة .

**التوجه الثانى :** ويجسد تياراً تشاومياً جوهره أن إسرائيل التى عاشت كراس حربى للاستعمار السياسى سوف تصبح ولا شك رأس رمح فى إطار التفاعلات الاقتصادية المحتملة للاحتكارات الاقتصادية العالمية بما يجعل مجمل تفاعلات وإيقاعات التحرك العربى مجرد ردود أفعال مضبوطة بإرادة خارجة عنه .

**التوجه الثالث :** ويرى أن ثمة توجهين يتنازعان الانتماء الإسرائيلى هما الانتماء الثقافى الغربى والجغرافى العربى . وبالتالي فإن واقعية ذرائعية عربية يمكنها تجبير الاختيارات وفرضها بما يحقق إمكانية تفاعل غير سلبية إن لم تكن إيجابية مع إسرائيل فى إطار فى لا يتعدى إلى حيث مدرجات الثقافة العربية مع ما يتطلبه ذلك من شروط أهمها .



دعم الخيار الديموقراطى العربى بما يطلقه فى المستقبل من جذوة الإبداع الفردى لدى الإنسان العربى ليشارك بليجائية فى معترك التحدى الحضارى القادم .

ضبط إيقاعات الحركة العربية مع إيقاعات المراحل السلمية لإحداث الاتساق الواقى من عمليات الاختراق الإسرائيلى بما يحدث اضطرابات فى هياكل العوائد والتكلفة .

ورغم أن التعاطى الفكرى العربى مع صياغات التفاعل السلمى الشرق أوسطى قد بدأ سريعاً مصاحباً للطفرة السلمية ، ولأزال مستمراً حتى الآن إلا أنه بدا عاجزاً عن بلورة صياغات فعلية مضادة حيث يمكن تحديد بعض السمات التى مثلت قصوراً فى آليات التفكير السياسى العربى حول هذا المستوى ومنها :

إن التجاوب الفكرى العربى بدأ ولأزال ينطلق من حقيقة أن الشرق أوسطية أمر واقع كضمن لعملية السلام لابد من دفعه ولذا فقد بدا فكراً مضطراً فى إطار دفاع سلبى عن الذات ولذا كانت تتنازعه تيارات التشاؤم والتفاؤل بصفة أساسية وعلى غير أسس موضوعية فى الغالب مع افتقاد روح المبادرة لعرض صياغات أو نماذج متكاملة حقيقية ومضادة .

إن التيارات العامة أو التوجهات السالف بيانها لم تنتظم فى أطر جغرافية محددة ، ولم ترتبط بأنماط معينة من السياسات أو التوجهات السياسية ولم تطرح حقائق موضوعية ولا نماذج بديلة حيث اقتصرت على جماعات ثقافية وبحثية متناثرة بطول وعرض العالم العربى ، انعكست رواها فى سياق ندوات ومؤتمرات سياسية لقيت رواجاً كبيراً فى أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ والحكم الذاتى المحدود المعروف بغزة وأريحا أولاً بصفة أساسية .

إن الجهد الجماعى والرسمى المنظم للدول العربية لم يتوفر تعبير عنه . حيث ظلت الرؤى المطروحة للجماعات الثقافية وبعيداً عن الفعاليات الرسمية دون

بذل جهد جماعي للتنسيق وتبادل الرأي وهو ما تجلّى بصفة خاصة خلال مؤتمر الدار البيضاء في أول نوفمبر ١٩٩٤م وما شهده من مناخ تكالبي على القتلون الإقليمى ، وحملات نحو التطبيع مع إسرائيل بدت بشكل واضح لدى المغرب وتونس فضلاً عن قطر . ورغم آراء متفائلة تدعى عسمية وخواء نتائج المؤتمر - ربما استناداً للخلاف حول إقامة بنك تنمية للشرق الأوسط إلا أن الحقيقة التى بدت سافرة كانت غياب أدنى مستويات التنسيق العربى فضلاً عن فقدان الذكرى حيال سوريا ولبنان ولتى أثبتت ملازمات المؤتمر إمكانية تحييدهما .

ويمكن تفسير القصور الفكرى والميسى العربى حيال هذه القضية بدوافع أهمها :

- عدم اعتياد المبادرة بالفعل ، وتفضيل الانتظار لصياغة ردود الأعمال باعتبارها أقل تكلفة وأسهل تحديداً .

- استمرارية صعوبة التكيف فى النفسية العربية مع المتغيرات الجديدة فهى اعتادت مواجهتها إما بالإهمال والتشدد ، أو بالخضوع والتكالب . وفى كلتا الحالتين فإن نماذج الاستجابة العشوائية تبدو البديل لهذه التكلفة المالية ، وهذا الجهد الإدراكى الكبير . وهما المتطلبان لعملية صياغة النماذج .

- استمرارية التباين فى الاهتمام بالصراع العربى - الإسرائيلى ، ثم السلام العربى - الإسرائيلى على الخريطة العربية . فعملية السلام سوف تحمل مغنم ومغارم متداخلة وجوهر الإشكالية هنا أن أصحاب الأرض وهم دول المواجهة الذين عاشوا مرارات الصراع ذاته ليس لديهم الكثير ليقسموه ثمناً للسلام أو الأرض . وبالتالي فليسوا هم المخاطبين أساساً بصيغ ولتماط ونماذج القتلون المنشود . ولعل القول بأن العين الإسرائيلىة على دول الخليج أساساً كتعبير هيكلى لمين عما يسمى إجمالاً بالاقتصاد العربى يجد له كثيراً من الصدفية بل والتشواهد .

حالة التشرذم العربى والتي حالت دون بناء فكر جماعى وسمحت بارتباط مجمل التعبيرات والروى الفكرية بحسابات المصالح القطرية لدى كل دولة وفى هذا السياق وجدت دول الخليج نفسها فى حل من الائتزام الجماعى العربى معتبرة نفسها هى الأكثر على تامين دورها التعاونى ، وقدراتها الاقتصادية براجماتياً وفى ضوء انشغالها الإقليمى بتوازنات الأمن والسياسة فى الخليج العربى وحسب علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

#### (٤) ملامح الطرح الإسرائيلى للشرق أوسطية :

وتبدو على العكس من الملامح العربية فى التعامل مع المفهوم أكثر وضوحاً وتحديداً - وفى سياق دوافعها الإيجابية - وبالتالى نجدها أكثر قدرة على صياغة النماذج الشاملة للتعاون الإقليمى . وربما كان أكثر النماذج رواجاً فى الفكر الإسرائيلى وأكثرها تقليدية وأكثرها إثارة للمخاوف العربية فى آن واحد ما يمكن أن نسميه بنموذج " مكافئات الكثافة والفراغ " وجوهر هذا النموذج يتمحور حول نمط أساسى من التفاعلات قوامه دمج المفردات الحداثية فى التكوين الإسرائيلى مع المفردات التقليدية فى البنية الاقتصادية العربية فيما يمكن لاختصاره فى قسمة عمل التكنولوجيا - الموارد . والتي تستند فى دعوى العقل الإسرائيلى - إلى مركبات القوى والضعف لدى الجانبين وما نتيجته من فرص التكامل ذات الطبيعة الفنية على النحو التالى :

(أ) الاقتصاد الإسرائيلى : وتتمحور نقاط قوته حول الإبداع الإنسانى المكتسب وأهمها <sup>(١٦)</sup> :

توفر الخبرات والكوادر الفنية المدربة من المهاجرين لإسرائيل ، ومن الإسرائيليين أنفسهم فى إطار الاستغلال الأمثل للقوى البشرية والاهتمام بالتأهيل الفنى لتعويض النقص فى الأيدى العاملة .

توفر قاعدة صناعية تكنولوجية متطورة خاصة فى الصناعات الإلكترونية وصناعة السلاح . الأمر الذى جعلها تشارك بنسبة ٩١٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٩٠م حيث تمتلك إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمى تقوم الدولة بدور محورى فى إدارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية .

يقوم بمهمة التنسيق بين الأبحاث العلمية فى البلاد " المجلس القومى للبحوث العلمية والتطوير " التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته ، كما تمتلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لأغراض البحث العلمى والتطوير فى المجالات المدنية .

وهناك أيضاً الجامعات والمعاهد العلمية وعلى رأسها معهد وايزمان بالإضافة إلى الشركات الحكومية الصناعية ذاتها بل وبعض الشركات الخاصة وتبلغ مجمل النفقات الخاصة بالبحث العلمى لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٣-١,٥٪ من الدخل القومى الإسرائيلى البالغ نحو ٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١م أى بقيمة حوالى ٧ مليار دولار فضلاً عما تنفقه الجهات المدنية .

التقدم الكبير فى مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية فضلاً عن قدرتها المذهلة على فتح الأسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل إمكانات النقل الجوى والبحرى والبرى فضلاً عن معاونة العناصر اليهودية المقيمة على أرض الأسواق المقصودة .

**نقاط الضعف ويتمحور حول المعطيات الطبيعية الثابتة وأهمها:**

قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات للإنتاج مع عدم توافر مصادر الطاقة البديلة حيث تستورد نحو ٩٨٪ من احتياجاتها البترولية .

محدودية التعداد السكائى وضيق السوق بما يجعل عملية الإنتاج فى إسرائيل غير فنية فى مجالات كثيرة .

العزلة المفروضة عليها من المحيط العربى بما يحول دون تنفق تيارات التبادل السلمى والرأسمالى وفق المعدلات الطبيعية المعروفة .

### ب) الاقتصاد العربى :

نقاط القوة : وتتمحور حول المعطيات الثابتة وأهمها :

قاعدة أرضية شاسعة تبلغ نحو ١٤ مليون كم<sup>٢</sup> لا شك أن بها نسبة كبيرة صالحة للزراعة تنتمى لأقاليم مناخية متنوعة مما يثرى التركيب المحصولى الزراعى العربى ، فضلاً عما يتيح من المراعى .

ثروة مائية كافية - حالة ترشيد استهلاكها - قادرة على تلبية متطلبات زراعة عربية واسعة .

ثروة نفطية هائلة تبلغ نحو ٥٥ ٪ ، ٣٨,٥ ٪ ، ٢٨ ٪ من احتياطى وإنتاج وصادرات العالم فضلاً عن ثروة معدنية يزخر بها المغرب العربى . بالإضافة إلى القدر الهائل الذى تنتجه السماء العربية بطقسها المشمس من إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بل وحتى الرمال العربية تبقى لها قيمتها كدافع لإنتاج السيليكون والزجاج والأسمنت وصناعة البناء .

سوق طبيعية ضخمة تنتشر عبر قارتين ، وعبر أقاليم مناخية تختلف فى نوقها الاستهلاكى فضلاً عن إمكانيات الاستهلاك الضخمة لدى ٢٥٠ مليون نسمة بما يضيفى الصفة الفنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع العربى المتطورة .

نقاط الضعف : وتتمحور حول الأداء الابداعى والفردى للإنسان العربى وأهمها :

فجوة زراعية كبيرة وعجز فى الميزان التجارى نسبته ٧٥ ٪ فى ظل استخدام سبيل للموارد المائية والأرض العربية .

افتقاد العالم العربى للكوادر الفنية الماهرة والمدربة على إدارة عمليات

الإنتاج بل وانخفاض شديد في إنتاجية العامل العادى حتى بلغت نحو ١/٦ المعدلات السائدة فى العالم الصناعي .

الضعف العام الشديد فى بنية الصناعات العربية المدنية والناج عن فقدان القاعدة التكنولوجية الخاصة به وضعف الإنفاق العلمى على البحث والتطوير بل وسوء استخدام القائم منه ولذلك أسباب نرى أهمها :

اعتماد كل التجارب الصناعية العربية على نظام الرخص فى التصنيع وفى دراسته السوق مما أعاق عملية تكوين كوادى عربية قادرة على ذلك .

افتقار معظم البلدان العربية للقدرة على الابتكار والتطوير والتصميم فى صناعاتها الناشئة حيث لا يوجد مصممون أو مطورون أو مبتكرون ولا الجهاز الإدارى الكفاء الذى يجمع هؤلاء وينتظم تفاعلاتهم المتسعة .

فقدان الكفاءات الإدارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعى وفتح الأسواق للمنتج بل والافتقار إلى العنصر البشرى القادر على إنشاء مشروع صناعى حقيقى خاص .

وبعد هذه القراءة السريعة لمركبات القوة والضعف لدى الاقتصاديين الإسرائيلى والعربى وطبقاً لتصورهم عن آلية التفاعل بأسلوب الانتشار وفق قواعد الضغط الجوى ومظاهر السطح الطبيعية يمكن القول بأن علاقة ما يمكن تسميتها " بمكافآت الكثافة والفراغ " تحكم إلى مدى بعيد طبيعة الاقتصاديين وتفرض عند تفاعلها أن يلتقى الإبداع البشرى الإسرائيلى بالإبداع الطبيعى العربى فى توفيقية قادرة فى إطار القواعد الفنية الاقتصادية على خلق تكامل اقتصادى رشيد وبناء حيث تكاد تكون عيوب الاقتصاد الإسرائيلى الطبيعية الثابتة هى المكافئ لمزايا الاقتصاد العربى الطبيعية والعكس فى الجانب المهارى البشرى فى علاقة تعادلية شبه مستقيمة تشكل جوهر الرؤية الإسرائيلى بصفة عامة والتى تثير انتقادين هامين من وجهة النظر العربية :

الأول : هو روح الاستعلاء الحضارى فى مواجهة العالم العربى والتى تطرح إسرائيل كعقل مفكر لجسد عربى خامل فى صياغة تستثير العقل العربى وتستفز وجدانه نحو رفضها ومقاومتها لأنها صيغة فاضحة حضارياً رغم ما قد يسندها من منطق وذلك برغم محاولة إسرائيل إخفاتها فى طرح ثلاثى أكثر تعقيداً يضيف إلى الموارد العربية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية ، قوة العمل والتى ينسبها لمصر وتركيا وفلسطين بالأساس . غير أنه ينحوبها فى الوقت ذاته إلى العمل اليدوى ، والزراعى ، ذى التكنولوجيا المحدودة بينما يبقى على التقنية المتطورة حكراً للعقل الإسرائيلي .

الثانى : أنها صيغة اختزالية إلى حد بعيد ففضلاً عما سلف من نقد فإنها أيضاً تستبعد التكوينات الحداثية الهامة والمتطورة فى مصر وتركيا ، وإيران ولبنان ، فضلاً عن سمات الحداثة المتنامية فى شتى البلدان العربية حتى الفقيرة منها الأمر الذى يقصر التصور الإسرائيلي على دول محدودة وهامشية فى النظام العربى.

ورغم الانتقادات تلك للنموذج الإسرائيلي إلا أنه يبقى الطرح الأهم إن لم يكن الأوحد والذى تدور التفاعلات والمساومات حوله سواء لإقراره من جانب إسرائيل ، أو لنفيه ومقاومته من جانب عربى وفى هذا السياق ربما يأتى مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤م ، وأيضاً مؤتمر عمان للتعاون الاقتصادى فى أكتوبر القادم ١٩٩٥م بما له من دلالات مؤثرة ومتأثرة بالمشهد الراهن لعملية السلام ومسار تطورها . صعوداً أو هبوطاً فى ظل تفاعل جنلى بين ثقافتى السلام والصراع يعد المحدد الأول لعملية التفاعلات الإقليمية مستقبلاً ، ومدى تأثيرها على مستقبل النظام العربى بما تطرحه من تجليات أساسية لمفهوم الشرق أوسطية فيما نحاول استشفافه بإيجاز وفى ضوء العوامل الموضوعية على النحو التالى :

#### (٥) التجليات المحتملة للشرق أوسطية .

ربما يمكن تصور ثلاث تجليات أساسية لمفهوم الشرق أوسطية كما تطرحه الأكبيات السياسية المتداولة منذ انعقاد سبتمبر ١٩٩٣م على الأقل وهذه التجليات

تبدأ بمفهوم النظام الإقليمي والذي يعد إبداعاً يترجم مقولات " النظام الشرق أوسطى " وتر عبر مفهوم " السوق الاقتصادية " المشتركة فيما يعكس مقولات " السوق الشرق أوسطية " إلى حيث أكثر الروى تحفظاً والتي تؤكد على مجرد " إقليم شرق أوسطى " تتنقى فيه الصراعات الحادة المسلحة بما يسمح بحرية إقامة أنماط ثنائية لعلاقات سلمية تتأطر في قوالب توازن المصلحة . ونحاول فى إيجاز مناقشة هذه التجليات .

### (أ) مفهوم النظام الإقليمي :

لا شك أن مقولة النظام لابد وأن تستند إلى ركائز ثقافية وسياسية تساعد على انتظام التفاعلات فيما بين أركان أو أطراف أى نظم سواء دولى أو إقليمى بدرجة من الكثافة تجعل منه منظومة للتفاعل خاصة وأن فكرة النظام فى العلوم السياسية ، والاجتماعية بوجه عام منقولة ومستوحاة عن العلوم الطبيعية التى اتخذ النظام فى سياقها تعبيرات بيولوجية محدودة يمكن قياسها وإخضاعها للفحص والتجريب والدراسة .

وإذا ما اعتبرنا أن أحد أركان النظام وهو أطرافه قائم بالفعل تجسده الدول المنتمة لإقليم الشرق الأوسط حسب أكثر التعريفات رواجاً . وإذا ما تصورنا إمكانية بناء مؤسسات قانونية فى المستقبل تنتظم فى إطارها تفاعلات النظام وهى ثانى أركان النظام الإقليمى المطلوبة لقيام الشرق أوسطية . فإنه يبقى لدينا ركنان أساسيان وهما قيم النظام الشرق أوسطى ، وعمليات النظام نفسه . ويثير الركن الأول الشروط الثقافية لقيام نظام شرق أوسطى ، بينما يثير الثانى الشروط السياسية ولعل هذه الشروط الثقافية والسياسية تبقى أهم عوائق قيام نظام شرق أوسطى بالمعنى الكامل لهذا المفهوم .

فعلى صعيد الشروط الثقافية نلمس تحديات أساسية إذ يضم الشرق الأوسط حسب التحديد الراجح مرجعيتين دينيتين حيث يقف الدين اليهودى فى مقابل الدين الإسلامى ونجد التوراة فى مقابل القرآن . ولا شك أن إمكانية التعايش بين دينين



سماويين ممكنة في الحالات العادية إلا أن الفهم التلمودي الجامد للتوراة وما تحملته تاريخياً وبالتراكم من مفردات الوعد والاختيار والتفضيل والسمو ، قد أدى إلى اختلاط بين ألفاظ ومفاهيم دينية وعرقية وسياسية كالعبرانيين ، والإسرائيليين واليهود ، والصهيانية حتى أنه بات من الصعب تفكيك أو اصر هذا الاشتباك كخطوة أولى لتصفية المحتويات العنصرية التي تستهدف إضعاف ثقافة السلام لدى معتققي العقيدة اليهودية العبرية الصهيونية في الدولة الإسرائيلية .

وتكمن خطورة هذا المركب الثقافي المعقد في أنه لا يقف عند حد كونه نظاماً ثقافياً يبرر الحياة والموت ويفسر الوجود الإنساني ويعطى للقيم معناها ويحدد الخطأ والصواب كما نجد في معظم الأديان السماوية وغيرها . بل إنه يتجاوز هذا ليحرك إدراكاً خاصاً للتاريخ يثير رؤية متناقضة تماماً مع الرؤية الإسلامية للتاريخ إذ يرى اليهودي أن الماضي كان ميزة خاصة به اختطفها التطور التاريخي المعاصر منه جهلاً وعدواناً ولذا فالمستقبل بالنسبة إليه وسيلة لاستطراد الماضي حيث تعود لليهودي أمجاده مع عودة رمز الاختيار والتفضيل في نهاية الزمن . تحقيقاً لوعده الرب ليعقوب عليه السلام بالملك والنبوة .

ولذا فبينما تنسم الرؤية الإسلامية للتاريخ بالانفتاح من خلال تكامل الماضي والحاضر والمستقبل وباعتبار أن كلا منهما يؤدي للآخر حسب آليات تطور منطقية يسأل الفرد والمجتمع عن صياغتها إيجاباً وسلباً مما يؤكد المسؤولية التاريخية الإنسانية عن التطور والتعايش والصعود والهبوط . فإن الإدراك الإسرائيلي في أصوله التوراتية يكشف عن فهم عنصري يبرر الاستعلاء ويلوم التاريخ ويسعى لاحتمار المستقبل ويدعي امتلاك الحقيقة . وتتعكس هذه الرؤية المنغلقة للتاريخ في كيفية طرح المشروع الإسرائيلي الذي تدعى الكتابات الأصولية المحافظة الدينية واليمينية أن إسرائيل الدولة هي مجرد أولى خطواته ، بينما القوى الأكثر اعتدالاً في إسرائيل لا تهتم بإبراز ملامحه أو تحديد غايته فيما يبدو وكأنه نوع من ممارسة التقية التاريخية من خلال آليات سياسية وعسكرية تجسدها الدولة الإسرائيلية وتمنح المشروع الإسرائيلي قدرة ذاتية على النمو والتطور تنبثق من قدرته على فرض أركانه وتطوير المحيط العربي لمطالباته .

إن الإدراك الإسرائيلي ينظر إلى ذلك باعتباره مشروعاً يتصاعد في الوقت الذي يعتقد فيه بأن المشروع العربي يعاني الهبوط ، بل إن نكسة ١٩٦٧م بكل انهياراتها قد أعطته الجراءة ليعلم أن المشروع العربي خارج التاريخ . ولأكثر من ست سنوات أعقبت الهزيمة تراكمت محاولات الفكر الصهيوني لانتزاع مشروعية الوجود الإسرائيلي ، ونفى الوجود العربي استناداً إلى حقائق عسكرية تتجسد في حرب الأيام الستة ، وتجاهلاً لنظام ثقافي ومشروع حضارى يمتد لآلاف السنين ، ويقع على رأس حضارة تضم ربع سكان العالم المعاصر .

إن امتدادات الفكر الصهيوني السياسى والإدراك التوراتى الدينى المحرف والاستعلاء العنصرى العبرى ، والممارسة السياسية الإسرائيلية اليومية لفكريات المشروع الاستيطانى التوسعى جميعها تضع علامات استفهام عديدة على إمكانية بناء نظام إقليمي يستلزم إدراكاً ثقافياً متجانساً إن لم يكن متماثلاً ، بينما تعطى إجابات لأسئلة قلقة عن دوافع الرغبة الجامحة فى الهيمنة والقوة فيما يجسده الموقف النووى الإسرائيلى مثلاً ، أو ممارسات العنف الاستيطانى فى القدس والعسكرى فى جنوب لبنان ، وفى أراضى الحكم الذاتى المحدود نفسها فى الوقت الذى تتعقد فيه مفاوضات السلام .

إن هذه الازدواجية تكشف عن عدم تحديد الملامح النهائية للمشروع الإسرائيلى إذ يبدو أنه لم يصل بعد إلى غايته ، ولا يزال يتصاعد فى مواجهة مشروع يعتبره الإدراك الإسرائيلى فى حالة هبوط . فهل يجوز أن يلتقى المشروعان فى إدراك ثقافى متجانس يبرر نظام إقليمي محتمل ؟

وعلى صعيد الشروط السياسية نشور أهمية تلبية المتطلبات الأربعة الأساسية لقيام النظم الإقليمية وهى التماسك والتعقيد والتكيف والاستقلال . كحد أقصى لقيام نظام إقليمي فى الشرق الأوسط .

وبرغم أن الشروط السياسية تلك تبدو فى غالب الأحوال أكثر توافراً من الشروط الثقافية . إلا أنها تبقى تحديات أساسية تستلزم طاقة عظمى للتعايش ،

وتقافة راسخة للسلام حتى يمكن ترسيخها . وفى هذا السياق تثار صعوبات موضوعية سياسية تتبع من الواقع الإقليمى الحالى للمنطقة الشرق أوسطية لتتحدى الشروط السياسية للنظم الإقليمية وعلى سبيل المثال نذكر .

تفسير ظاهرة الاحتجاج الإسلامى فى المنطقة العربية فضلاً عن إيران فبينما ترى إيران . وهى إحدى الدول الشرق أوسطية ذاتها كإحدى حلقات التسلسل التاريخى فى المشروع الإسلامى للنهضة ، ولذا فهى تشعر بمسئولية القيادة إزاء باقى الأطراف المخاطبة بهذا المشروع الأمر الذى يفسر بعض تحركاتها فى المنطقة العربية خاصة السودان والجزائر ومصر ولو جزئياً فضلاً عن معارضتها الواضحة للسياسة الإسرائيلية بوجه عام ولعملية التسوية بوجه خاص وطرحها لمفاهيم خاصة واقترابات متناقضة تتمحور حول ضرورة التحرير المسلح للمقدسات الإسلامية فى فلسطين .

وبينما يجذب النموذج الإيرانى جزءاً هاماً من القوى السياسية العربية التنظيمية والحزبية والإسلامية بصفة خاصة إذ ترى هذه القوى أهمية الاقتراب من النموذج الإيرانى ودراسته باعتباره نموذجاً للإحياء الإسلامى قد يمثل أرضية هامة وأساسية لمشروع النهضة العربى الذى يدور الجدل حوله منذ قرن مضى على الأقل . وباعتباره النموذج الأهم فى تجسيد الدولة الإسلامية وخطاب العالمية الإسلامية .

وبينما تنظر النظم والمؤسسات الرسمية العربية إلى إيران كمشروع للدولة الإسلامية ، وإلى جماعات الاحتجاج الإسلامى متباعدة القوة داخلها نظرة نقدية موضوعية فى بعض الأحيان ، حيث تقدر مضمون رسالتها برغم امتعاضها لأساليبها العنيفة البعيدة عن طبيعة الروح الإسلامية المتسامحة ، ونظرة متطرفة فى أحيان أخرى ربما تجاوز فى طرفها الأجنحة العسكرية لهذه الحركات إذ ترى فى مسلحتها مجرد وسيلة للوثوب إلى السلطة فى سياق يبرر شرعيتها ويضفى عليها ملامح ثورية تحض على الاحترام والتقدير وتسهل الاختراق والانتشار والتغلغل نحو الأهداف غير المشروعة فى هذا البلد أو ذاك .

بينما تلك الإدراكات المتميزة لظاهرة الاحتجاج الإسلامي ولمشروع إيران الإسلامية نجد فهماً إسرائيلياً - أمريكياً واحداً جامداً لهذه الظاهرة يعتبرها إرهاباً مسلحاً للدولة والجماعة المنظمة وينظر إلى مخرجاتها من السلوكيات العنيفة على أنها جزء من المافيا الدولية للجريمة المنظمة بحثاً عن المال والسلطة وينزع عن هذه الحركات ، وعن إيران أى ملامح مشروعة للنهضة أو الإحياء الإسلامى بل يعتبرها فى كل الأحوال رموز لحقبة التخلف وإفرازات للبنية التقليدية العربية وإمداداتها السياسية فى ثقافة الاستبداد والتسلط الرعوية والفاسدة . ولذا فلا تخرج آليات التعامل مع هذه الظاهرة عن تلك المتبعة لمواجهة الجريمة الدولية المنظمة ضد القانون الدولي دون إدراك أو اعتراف بالمضمون الدينى ، والهدف الحضاري لهذه الاحتجاجات برغم مظاهر اتحراقها إذن وفى ضوء هذه الإدراكات المتباينة كيف يمكن بناء نظام شرق أوسطى يجمع بين أطرافه هذه الإدراكات ؟ وكيف يمكن صياغة الأهداف الأمنية للنظام ضد هذه الحركات ؟ الأمر الذى يجعل من هذا النظام المحتمل عقبة كئودا ضد التطور التاريخى للمنطقة العربية ، وضد احتمالات الالتحام العربى - الإسلامى فى مشروع أشمل للنهضة قد يستهدفه الوعى العربى فى إحدى مراحل تطوره . وهل تدرك الولايات المتحدة وإسرائيل احتمالية هذا الالتحام التاريخى ؟ وهل لهذا الإدراك دور فى تفسير الحملة الإعلامية المستمرة على الإسلام فى الغرب والتي بلغت ذروتها فى نظرية صراع الحضارات لدى هانتيجتون فى ١٩٩٢م ؟ ثم هل لذلك دور فى السياسة الأمريكية - الإسرائيلية المعاصرة ضد إيران ؟

إن تحدى الإدراكات المتناقضة لظاهرة الاحتجاج الإسلامى يثير أمرين الأول هو صعوبة صياغة الأهداف الأمنية للنظام مستقبلاً وهو أمر يؤكد على صعوبة التكيف لهذا النظام الإقليمى كأحد المتطلبات السياسية الأساسية لاستمراره والثانى هو استمرارية ارتباط الوعى الإسرائيلى بالحركة الأمريكية فى كافة إستراتيجياتها بالتأثير والتأثر وهو أمر يثير صعوبة التماسك كثنائى المعايير الأساسية للنظم الإقليمية فيما بين أطرافها ، فضلاً عن صعوبة الاستقلال كثالث هذه المعايير بين الأطراف الإقليمية والمحيط الخارجى .

## الموقف بين العراق وبلدان :

فبرغم أن البلدين كليهما طرفان في المشروع الشرق أوسطى إلا أنهما حتى الآن يقعان خارج محيط تفاعلاته في إطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها حيلهما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتين متمردين على النظام الدولي الأمريكي .

ولأنه لا يمكن فصل الدور الأمريكي عن الإسرائيلي في دفع وهيكلة المشروع الشرق أوسطى - كما أسلفنا فإن السؤال عن كيفية التحام العراق وإيران بتفاعلات النظام الشرق أوسطى في ظل السياسة الاستيعابية الأمريكية الممارسة حالياً تجاههم يبدو أمراً مشروعاً ، خاصة وأن الدولتين تقعان في قلب الإقليم الشرق أوسطى حسب التحديد الأمريكي في أكثر تجلياته تطرفاً ذلك الذي استبعد مصر باعتبارها غرب السويس ، ولم يستطع تجاهل العراق أو إيران شرق القناة اللهم إلا إذا كان ذلك الاستبعاد مقصوداً نظرياً فضلاً عن كونه أمراً واقعاً في سياق إنكار المقدمات النظرية للمشروع الشرق أوسطى بحيث لا يبقى منها سوى تلك التي تكمل عملية التمرکز الإسرائيلي في القلب العربي . وغنى عن البيان أن كون هذه السياسة واقعاً مفروضاً من خبرات التعامل في الماضي ، أم كونها مقصوداً نظرياً للاستبعاد من ناحية ، وتدعيم المركزية من ناحية أخرى لا يغير من الحقيقة في شيء وهي محاولة السطو على الواقع قصداً إلى تزييف التاريخ لصالح إعادة تشكيل جغرافياً سياسة مثالية تنقض بشدة حقائق الجغرافيا الطبيعية في الماضي والحاضر وهي بلا شك محاولة تثير صعوبة التكيف والتعقيد والتماسك معاً وتطرح ظلالاً حقيقية على مقولات النظام في السياق الشرق أوسطى .

### الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وحركة تدفق النفط :

ربما جاز القول بأن ضمان استمرارية تدفق البترول العربي بالشروط الدنيا إلى المراكز الصناعية الغربية الأمريكية هو أحد الأهداف المحورية القديمة الجديدة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . ولذا فالوجود الأمريكي حالياً في الخليج العربي إنما هو ضمانة لهذين أسسيتين .

**الهدف الأول :** هو حركة تنفق النفط العربى كما أسلفنا .

**الهدف الثانى :** فهو ضمان أمن الدولة الإسرائيلية سواء داخل حدودها الدولية كما حرصت القيادات الأمريكية فى الماضى أو بمعايير الدولة ذات المشروع القومى كما تميل القيادة الحالية ويبدو فى مسارات تطور التحالف الأمريكى - الإسرائيلى وحتى صار الفيتو الأمريكى . أعمى تماماً وتحول إلى عقيدة بدلاً من كونه آلية سياسية .

ولأن الدعم الأمريكى للوجود الإسرائيلى منذ الأربعينات إنما يأتى فى إطار تطور تاريخى أطول مدى وأعمق أثراً فى سياق عمليات الوراثة التاريخية لقوى الاستعمار الغربى ، والضغط الخارجى لتفكيك وتطويع المنطقة العربية ومشروع تطورها منذ الصدام الصليبي - الإسلامى وحتى الصدام البريطانى القومى وصولاً إلى المشروع الصهيونى المعاصر فإن الرابطة تبدو وثيقة بين الهدفين إذ تعمل إسرائيل على تحقيق الهدف الأمريكى فى المنطقة فضلاً عن جهدها الخاص بفرض مشروع وجودها الذاتى ولذا تتبدى حقيقة هامة جوهرها ارتباط أحد أطراف النظام الإقليمى بعلاقة تحمل سمات تاريخية ، وتعبيرات وجودية مع طرف دولى خارج النظام الإقليمى على محور تحالف تعكس مفرداته وجزيئاته تناقضات هامة وأساسية مع أهداف ومصالح النظام الإقليمى ، أو كئلته القومية الأساسية على الأقل، ولعل هذا التناقض الهام يثير صعوبات جوهرية فى مواجهة تحقق المعايير الأربعة الأساسية للنظم الإقليمية أو معظمها .

وإزاء امتناع الشروط الثقافية للنظم الإقليمية ، وصعوبة التحقق للشروط السياسية ربما جاز القول بصعوبة الحديث عن نظام إقليمى شرق أوسطى بالمعنى الكامل لمفهوم النظام الإقليمى الذى لابد وأن ينتظم تفاعلات شتى من الثقافة إلى الأمن وما بينها .

## ب) نموذج السوق الاقتصادية المفتوحة :

وهو نموذج له تعقيده ومحاذايره وهو الآخر وإن كان الأقرب إلى الموضوعية في الحالة الشرق أوسطية قياساً على نموذج النظام وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم ودور البعد الثقافي في كل منهما . وإن بقيت الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية في نموذج السوق تطرح نفسها على الشرق أوسطية كتحديات يجب تجاوزها وصولاً لمرحلة التحقق .

وفي هذا السياق يبدو نموذج السوق الشرق أوسطية طرْحاً ديناميكياً لأنه من ناحية يحتاج إلى تغيير الواقع الحالي ، ومن ناحية أخرى يمتلك قدرات متباينة ومتفاوتة المدى على التحقق حسبما تتيح له البيئة الإقليمية المحيطة والمشبعة بالعديد من قوى الدفع والإبطاء في مركب شديد التناقض والتعقيد وغنى عن البيان أن المحيط العربي ظل يطرح على نفسه مشروع السوق العربية المشتركة لما يقرب من نصف قرن دون أن يحققه أو حتى يقترب منه حتى الآن برغم إدراك حقيقى لأهميته ، وبرغم الدفع الثقافي والقومى نحوه وذلك ربما تحت وطأة عوامل موضوعية سياسية على رأسها وقوع المنطقة العربية في بئر الاستقطاب الدولى وما ترتب عليه من اختراق لمصالح قوى دولية متناقضة الإرادة فيما بينها ومتناقضة المصالح مع البيئة العربية بوجه عام ، وعوامل موضوعية اقتصادية تتعلق أساساً بالبنى الاقتصادية شبه الأحادية القائمة على الاستخراج لدى الدول الغنية ، والزراعة لدى الدول الفقيرة وفي ظل غياب الهياكل الاقتصادية الصناعية المتطورة وما يترتب عليها من بنى معقدة وشبكات مصالح ومؤسسات اقتصادية وطبقة رأسمالية قاتنة ورشيطة وطبقة وسطى واسعة ذات خبرات إدارية وعلمية رائدة وغيرها من العوامل التى تنضجها الاقتصاديات الصناعية وتنفع نحو ترسيخ قيم الرشادة والعقلانية والتكامل الإقليمى والوظيفى .

وفي هذا السياق يثور سؤال هام يطرح نفسه بكل الموضوعية وهو إلى أى مدى يمكن للبيئة العربية الآن تجاوز محدداتها وبلوغ سوق إقليمية شرق أوسطية

وبمعنى أدق ما هو الجديد الطارئ عليها ؟ وهل يستطيع قيادتها نحو هدفها ؟  
والنظرة الموضوعية تؤكد أن ثمة جديداً فى البيئة العربية ذاتها يتعلق بإدراكها لقيمة  
التكامل فى الحياة الدولية المعاصرة وفيما تكشف عنه تجربة التجمعات الجهوية والتي  
قطع تطورها أزمة الغزو العراقي ولذا ربما جاز القول إنها لم تختبر حيث عاشت  
جل حياتها فى مناخ أزمة أمنية حادة قبل أزمة الغزو حيث عاشت دول مجلس  
التعاون الخليجى هواجس التحفز الإيرانى والمواجهة مع العراق ناهيك عن مرحلة  
ما بعد الغزو وتفاعلاتها المعروفة . على أن الموضوعية تقتضى من ناحية أخرى  
التأكيد على أنه لا إدراك قيم التكامل ، ولا تنامى النزعات العربية نحو الديمقراطية  
وحقوق الإنسان وحدهما هما المفجران لمقولات السوق الشرق أوسطية . إذ يبقى  
المتغير الخارجى هو الجديد الأهم ممثلاً فى إسرائيل بالأساس ، وربما تركيا وإيران  
حسب التطور الموضوعى فى المستقبل . فإذا ما كان الارتباط الإسرائيلى بالولايات  
المتحدة وأوروبا قوياً والحفز الأمريكى الأوروبى للتعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط  
هدفاً لهما ، بل أكثر من ذلك واقعاً بدت بعض ملامحه ليس فى مؤتمر الدار البيضاء  
فقط ولكن أيضاً وقبل ذلك فى العلاقات الارتباطية المتنامية بين إسرائيل والأراضى  
العربية المحتلة والأردن وأيضاً مصر ، كان علينا أن ندرك بأننا أمام محاولة لإدارة  
البيئة العربية بآليات دولية نحو هدف غربى تاريخى ، وهدف إسرائيلى معاصر  
بشكل حاد ربما يفاقم مداها وحدتها . أن ثمة مقارنة تاريخية هامة قد ثار الجدل  
حولها فى الأدبيات السياسية العربية بين تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتي  
بدأت فى ١٩٥٧م وانتهت إلى الاتحاد الأوروبى وبين السوق العربية المشتركة التى  
بدأت قبلها بسنوات واستمرت طرْحاً نظرياً بدا مع الوقت أحد نماذج اليوتوبيا  
العربية القومية . ومعنى هذا أن ثمة إعجاباً عميقاً بالتجربة الأوروبية بداخل الذات  
العربية الثقافية والسياسية قد يدفعها لإبداء قدر متزايد من الهرولة تحت مسمى  
المرونة فى محاولة لبلوغ الهدف واستكشاف المجهول فى ظل دعاوى ثقافية تحض  
على الكونية عابرة الثقافات والأديان والجغرافيا وتجد صدأ عربياً واسعاً يجسده  
ويعكسه تيار ثقافى - سياسى يبدى قدراً من الإنكار لمقولات القومية والعروبة



وينادى بمغامرة عربية ولو فى المجهول وبرفقة الذات الصهيونية نفسها وتحت الإمامة الأمريكية .

والمخاوف التى نشور فى هذا السياق ناجمة ليس عن فكريات التعاون الإقليمي فى ذاتها ، ولكن عن احتمال التسليم بالقيادة الإسرائيلية لها وهو تسليم غير عسكرى أو سياسى معلن وواضح قد يجد من يتبارى عربياً فى رفضه بصوت جهورى معروف دائماً بل هو تسليم يلف نفسه فى إطار الموضوعية والمنهجية الوظيفية فى التكامل والتعاون ويؤدى فى النهاية إلى سيادة النموذج الإسرائيلى المطروح فيما أسميناه اصطلاحاً " مكافئات الكثافة والفراغ " والذى عرضنا للمحددات الشكلية التى قد تبرره من وجهة النظر الإسرائيلية . ومبعث القلق أن طرحاً عربياً منقوضاً غير موجود ، الأمر الذى يجعل من النموذج الإسرائيلى هو الأوحد ويختصر قدراتنا العربية فى الرفض على مجرد تعديل شروطه ومحدداته وتوقيتاته فى مساحة تكتيكية لا تتال من الطابع الحضارى التمييزى له الذى يكرس نموذجاً لعلاقة شبه استعمارية تقوم على الهيمنة والخضوع .

ومما يزيد من حدة المخاوف حيال هذا النموذج أنه لن يخضع طويلاً للحكومات أو إرادات الدولة القطرية والتى يتوقف دورها عند مرحلة التدشين القانونى للبداية . قبل أن تواصل الآليات الفردية وغير الرسمية إبحاراتها فى أعماقه وصولاً إلى غايته . الأمر الذى يتيح للخبرة اليهودية المتفردة فى الاحتكار والمساومة وأيضاً الاختراق والتسويق أن تؤتى آثارها فى المحيط العربى وليس ذلك من قبيل الخيال إنما قد وجد تجسيداً له بالفعل فى مؤتمر الدار البيضاء الذى تخصص جزء هام منه للفعاليات الفردية والشعبية ممثلة فى رجال الأعمال والاقتصاديين بوجه خاص حيث كان المؤتمر مناسبة أظهرت الخلل فى الاستعدادات التحضيرية والأوراق المقدمة من الدول والأفراد " حيث جاءت المشاركة العربية فى مجموعها ضئيلة وهشة مقارنة بالأوراق الإسرائيلية المقدمة فضمن نحو ٢٠٠ مشروع تم طرحها خلال المؤتمر كان هناك ١٥٠ مشروعاً إسرائيلياً وأربعون مشروعاً مصرية وعشرة مشاريع أردنية ، وثلاثة مشروعات تقدمت بها المغرب<sup>(١٧)</sup> .

ويزيد هذه المخاوف أيضاً بعض الشكوك التي تنور حيلال العقل الإسرائيلي ونزواته فى سياق مشروعه الأسطورى وأهمها :

إن الرغبة الإسرائيلية فى السطو ، والمدفوعة بقدرة التفوق ووهم السيطرة سوف يدفعانها إلى الالتفاف والاختزال إلى كل ما يعظم عوائدها المباشرة الخاصة دون اعتداد بشركاء القسمة .

أن إسرائيل تبحث فى الحقيقة عن سوق عربية مستهلكة تكون محلاً ونطاقاً لفعل صناعى إسرائيلى لا شريكاً فيه ولو بشروط ميسرة .

مخاوف الانكشاف العربى المجتمعى أمام ثقافة الاستهلاك الإسرائيلية ضمن عمليات التبادل والانتقال البشرى والرأسمالى والسلى الذى يؤدى تدرجياً إلى عمليات تفريغ لمدرجات الثقافة السياسية العربية الأصيلة غير محسوبة ويصعب مواجهتها .

كما قد يزيد من المخاوف ذاتها أن الفكرة كلها سوف تدور فى إطار قسرى لتطويع الواقع العربى لمتطلباتها التى تبدو حتى الآن مفقودة إلى حد بعيد ونذكر منها:

- البنية الحدائث الاقتصادية المجتمعية والتى تحدثنا عنها سلفاً والتى يفقدها الواقع العربى اللهم سوى بعض البؤر التى تحاول الاجتهاد على هذا الدرب دون أن تبلغ غايته ربما فى مصر وتونس والأردن ولبنان ثم العراق والجزائر .

- ثقافة سياسية ذات روح ديموقراطية تتميز بالتسامح والقدرة على إدارة الاختلافات والتباينات وتحرص على الإنجاز والكفاءة والمسئولية .

- فقدان الإرادة السياسية البناءة للتكامل والاطلاق من الحتمية والاضطرار والرغبة فى مجرد الدفاع الذاتى السلبي وسيادة نماذج الاستجابة العشوائية بالرفض القاصر أو الهرولة الخاضعة ذات المخاطر غير المبررة .

ومن نافلة القول إن هذه الشكوك النفسية والعوائق الموضوعية سوف تدفع

بالعالم العربى ضمن صراع الإرادات بالمنطقة - إلى اختزال أبعاد أفلاق هذا النموذج إيثاراً للسلامة ولكنه فى غالب الأحوال سوف يضطر إلى بعض تطبيقاته بحكم مسار عملية التسوية سوف تبلغ فى مداها وعمقها مدى وعمق عملية التسوية السلمية بل مدى تصاعد ثقافة السلام ضد المشهد الراهن للعلاقات العربية - الإسرائيلية ومسارات التفاوض ، وتلمل المشروع الصهيونى فى محاولة لاستطراد ذاته فى ممارسات الدولة الإسرائيلية . وغنى عن البيان أيضاً أن متغير الزمن سوف يكون له بالغ الأثر فى هذا النموذج وخاصة على صعيد بناء ثقافة السلام ولأنه كما سلف القول نموذج ديناميكى يتحرك فى التاريخ بقدر ما يتحدد بالجغرافيا .

وأخيراً فإن هذا لهذا النموذج تأثيرات هامة على مستقبل النظام العربى ربما لا تبلغ فى حجمها ومداها تأثيرات النظام الإقليمى بالمعنى الكامل ولكنها فى أغلب الأحوال سوف تطرح تأثيرات تفرغية فى جوانب هامة لعمل النظام العربى خاصة الجانب الاقتصادى كما سيأتى ذكره .

### ج) النموذج الاستراتيجى لعلاقات السلام الإقليمى :

ويقوم هذا النموذج على افتراض أكثر المسارات تشاوماً إزاء مستقبل التعاون الإقليمى والذى يتوقف عند حدوده الدنيا بالركون إلى الواقع الحالى مع محاولة تطويره جزئياً دون إحداث انقلابات جذرية حادة فى معطياته التى سوف تتخذ من التدرج الوئيد نمطاً للتطور فى إطار الاستمرارية ، غير أن القول بالتطور الوئيد لعلاقات السلام الحالية لا يعنى التوقف عند أنماط علاقات ما قبل التسوية السلمية ، أو حتى العلاقات المصاحبة لهذه التسوية بالمفهوم الجامد ، وإنما يعنى استمرارية الهياكل الحالية بوجه عام بحيث لا تتبلور هياكل تعاونية بديلة أو موازية لها ملامح بنوية وقواعد قانونية تعمل وفقها فى الوقت ذاته الذى يحدث فيه تغير فى العمليات التفاعلية المتخللة للهياكل القديمة نحو التعاون وابتعاداً عن العداء بدرجات ملموسة وواضحة .

ولا شك أن النموذج الاستراتيجي كسابقه لا بد وأن يستند إلى وينطلق من اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية وإن تطلب في الوقت ذاته استمرارية بعض القضايا المتعلقة بخصوص السلاح النووي أو اللاجئين الفلسطينيين بحيث يتولد مع تلك الاستمرارية بعض الإحساس بالمرارة التي تبرز التوقف عند الحدود الدنيا للتعاون الإقليمي من وجهة نظر عربية ، أو حتى الاكتمال التام لعملية التسوية السلمية مع استماتة العالم العربي في فرض شروطه للتعاون الإقليمي من خلال صياغة كتل عربي اقتصادي على نحو ما يتعامل إقليمياً بشروط جماعية مع أعماله لتكتيكات إيطائه الشهيرة في تخفيف حدة الانتفاخ الإقليمي المدعوم دولياً نحو إعادة هيكلة الشرق الأوسط وتمييع الرابطة القومية وتقويض النظام العربي . . وفي هذه الحالة يتصور أن تقتصر علاقات السلام الجديدة في معظمها على إسرائيل دون امتدادات ملموسة حيال تركيا أو إيران حيث يمكننا استقراء التفاعلات الآتية :

إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجات الثلاث بعد أن ألغتها دول الخليج منفردة من الدرجتين الثانية والثالثة . ولا شك أن رفع المقاطعة العربية يمثل هدفاً إسرائيلياً ملحاً عملت على تحقيقه مراراً دون جدوى لأكثر من خمسة وأربعين سنة وحتى عام ١٩٩٤م قبل اتخاذ دول الخليج لقرارها بالرفع الجزئي للمقاطعة من جانبها .

زيادة التبادل التجاري بين إسرائيل والعالم العربي بوجه عام خاصة الدول الخليجية التي تقع عليها العين الإسرائيلية باعتبارها الأكثر ثراء أو سيولة نقدية حيث تجسد التعبير الأمين لما يطلق عليه إجمالاً الاقتصاد العربي .

تحسن العلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية أو معظمها في إطار ثنائي وخاصة دول الخليج ، ودول المغرب العربي ومصر . ويتخلل هذه العلاقات الثنائية بعض المشروعات المشتركة مع تزايد معدل التجارة التبادلية .

قيام نمط من التفاعل الكثيف نسبياً بين إسرائيل وبعض الدول العربية المجاورة لها تتجاوز مجرد التجارة إلى المشروعات المشتركة الزراعية والصناعية

وتوليد الكهرباء . وربما كان أكثر هذه الأنماط احتمالاً هو المثلث الأردني - الفلسطيني - الإسرائيلي والذي ثار حوله جدل كثير منذ الاتعاقطة السلمية فى ١٣، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣م على المسارين الفلسطيني والأردنى وفى ضوء الارتباط الشديد المعروف بين اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الإسرائيلى والذي يصل إلى درجة اعتماد عالية جداً تجسدها أرقام العمالة الفلسطينية فى إسرائيل ، وأرقام ونسب للتجارة بينهما .

أن تقوم إسرائيل بلعب دور ما فى نقل تجارة البترول العربية إلى أسواقها الدولية من خلال شركات تملكها مباشرة . أو من خلال شركات مشتركة مع الولايات المتحدة - فى استخراج وتجارة البترول العربى كنوع من الترضية عن بديل السوق الاقتصادية المفتوحة أو النظام الإقليمى المؤسسى .

وأخيراً نقول إن النماذج الثلاثة للتعاون الإقليمى وبرغم أنها تحدد نطاق تفاعلاتها المعلنة بالشرق الأوسط الذى يضم بتحديداته الشائعة تركيا وإيران على الأقل سوف تمثل آليات لإنماج إسرائيل وتدعيم مركزيتها بالأساس فى المحيط العربى بينما يبقى الدور التركى أو الإيرانى مطلوباً للتغطية السياسية من ناحية ولتسهيل القسمة الاقتصادية وخاصة فى حالة ندرة الموارد المائية والمشروعات المرتبطة بها من ناحية أخرى وللتطورات السياسية الإقليمية وداخل كل منهما من ناحية ثالثة .

وأن النماذج الثلاثة فى ترتيبها الموضح سلفاً تمثل أهدافاً متناقضة من وجهة النظر الإسرائيلية - الأمريكية ، ووجهة النظر العربية حيث تعمل الأولى على تحقيقها مرتبة أى من حدود التفاعل القصوى كلما أمكن إلى حدوده الدنيا . بينما تعمل الثانية على تحقيقها معكوسة أى من حدود التفاعل الدنيا إلى حدوده القصوى إذا اضطرت إلى ذلك إيماناً من الطرفين أن الهدف الرئيسى هو دعم مركزية الدولة الإسرائيلية فى ظل لحظة تاريخية تجسد أقصى صعودها ، وأقصى هبوط المشروع العربى .

وبالتالى يدرك الطرفان - فى الغالب الأعم طبيعة المباراة ويحاول كلاهما تفعيل مكاسبه ، أو تقليل خسائره .

أن مسارات التفاعل حول النماذج الثلاثة سوف تتحقق فى ظل ظروف متباينة تتوقف من ناحية على طبيعة ومدى اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية ، ومن ناحية أخرى على مدى جهد وتصميم العالم العربى فى المباراة التى يدرك كونها إلى حد بعيد .

أن تأثيرات النماذج الثلاثة على حيوية ومستقبل النظام العربى القائم جد مختلفة، فبينما يحمل النموذج الأول مخاطر التقويض ، فإن الثانى يحمل مخاطر التهميش ، بينما الثالث يودى لاستمرارية الركود الحالى إذا ما استمرت الآليات الحالية للنظام فى عملها .

وإزاء هذه الاحتمالات جميعاً فضلاً عن مخاطر الوضعية العراقية السلبية والانشغال الإقليمي الخليجى والمغاربي نحاول رصد مستقبلات النظام العربى .

### ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي :

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق الوطن العربي تجانساً ليس لتاريخها الحضارى والثقافى فقط ولكن أيضاً لتشابهها الطبىعى وتقاربها الجغرافى وتمائل هياكلها الاجتماعية - الاقتصادية ، وبنى مؤسساتها السياسية الأمر الذى أدى إلى جعلها حالة أكثر خصوصية ضمن الكيان العربى .

ويمكن القول إن هذه المنطقة قد عاشت منذ أواسط السبعينات على الأقل وبحدة إشكالية التناسب بين التجانس العربى والخصوصية الخليجية وخاصة مع تضخم القيمة الاقتصادية للنفط فيما بعد حرب أكتوبر التى أكسبته فضلاً عن قيمته الاقتصادية ، قيمة استراتيجية هامة صبغت المنطقة بلامحها بما لذلك من مميزات وإشكالات ورغم الإدراك الإقليمى الاقتصادى - الثقافى للتعاون الخليجى إلا أن المحور الأمنى الذى طفر بمنطقة الخليج إلى عصر الصراع الاستراتيجى الساخن منذ عام ١٩٨٠م مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية إثر هبوب رياح الثورة الخمينية فى إيران الإسلامية على منطقة الخليج يعد المحرك الأول والرئيسى لإنشاء مجلس التعاون الخليجى كآلية لمواجهة المخاطر الأمنية التى قد تنجم عن تلك الحرب بإرادة جماعية .

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتثير لدى مجلس التعاون الخليجى انشغالات أمنية حادة تصطبغ بصبغة إقليمية متميزة بما يعمق من حدة إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية فى السياق العربى الخليجى والتى تطورت عبر مرحلتين : (١٩)

المرحلة الأولى : تجسدها الحرب العراقية - الإيرانية وخلالها تأكد تمايز بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربى العام الذى جسده الصراع العربى - الإسرائيلى . وشكل محوراً لتماسك وتطور النظام العربى لسببين هامين :

الأول هو أن الصراع مع إسرائيل نظر إليه على أنه تهديد للقيم الثقافية الجوهرية باعتبارها ميراثاً مشتركاً للشعوب العربية رغم تفاوت الأطراف العربية في تحمل أعباء المواجهة عبر المراحل المختلفة حسب البعد الجغرافى عن بؤرة الصراع العسكرى .

كما نظر إليه على أنه امتداد للصراع ضد الاستعمار الأوروبى بامتداداته الأمريكية . كما أنه مثل صراعاً يتم عسكرياً وسياسياً بين دولة تنتمى إلى النطاق السياسى والعسكرى للغرب الصناعى المتقدم من ناحية ، ودول عربية تنتمى إلى النطاق السياسى والعسكرى للعالم الإسلامى والعالم الثالث من ناحية أخرى .

وعلى العكس من ذلك فقد تغير هذا الإدراك بوحدة النظام أو الانشغالات الأمنية العربية تغيراً كبيراً بسبب الحرب العراقية - الإيرانية فمن ناحية : نجد أن الإجماع الذى نشهده فى تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماماً عند الحديث عن الخطر الإيرانى . والواقع أن مجموعتين من الدول العربية قد نظرت إلى إيران نظرات متضادة . فعلى حين قامت كل من سوريا وليبيا بتدعيم إيران سياسياً وعسكرياً ضد العراق . كان هناك عدد من الدول العربية وخاصة مصر ودول الخليج تدعم العراق .

أما الثانى فهو أن الحرب العراقية - الإيرانية قد دارت بين طرفين ينتمى كلاهما إلى نفس النطاق السياسى والعسكرى للعالم الإسلامى . فقد دار الصراع بين طرفين متواصلين ثقافياً حول الدين . ورغم أن إيران ليست عربية ، ولها مع العرب ميراث لخصومة تاريخية فإنه لا يمكن استبعادها ببساطة كقوة أجنبية تماماً عن المنطقة . فهى لا تشبه إسرائيل من أى زاوية . وفوق كل شئ فإن إيران دولة خليجية ولا يمكن استبعادها كل الوقت من صياغة قابلة للاستمرار والاستقرار فى منطقة الخليج وعلى حين مثلت الولايات المتحدة تهديداً غير مباشر للأمن العربى العام فى المواجهة مع إسرائيل فإنها قد مثلت حليفاً للدول العربية فى الخليج فى مواجهة التهديد الإيرانى وهكذا أكدت الحرب العراقية - الإيرانية استقلالية بل



وانفصال قضية أمن الخليج عن الأمن العربى العام من حيث مصادر التهديد والعقائد السياسية والعسكرية المتضمنة وطبيعة التحالفات والعداوات الإقليمية .

### المرحلة الثانية :

وتجسدها الحرب الثانية فى الخليج ، والتي انفجرت مع الغزو العراقى للكويت . والتي جاءت بمتغير إضافى تجاوز الفصل إلى إمكانية التعارض بين أمن الخليج ومتطلبات الأمن العربى العام . وقد وضع هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اختيار جامد بين أمن الخليج . وتأمين حق دولة فى السيادة والاستقلالية من ناحية ، وتدمير القوات المسلحة العراقية بما ينطوى عليه ذلك ضمناً من إضعاف الأمن العربى فى مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى .

وفى أعقاب الأزمة بدا أن ضرورات تأمين الدول العربية فى الخليج تفرض هيكلاً لأمن هذا الإقليم الفرعى مستقلاً عن ، وليس بالضرورة متناسقاً مع نظام الأمن العربى العام . وفى هذه الحالة فإنه من المرجح أن يتم على نحو شبه دائم إخلاء النظام العربى من وظيفته الأمنية على الأكل فيما يتصل بمنطقة الخليج وبالتالي تقلصه وظيفياً ومن جماع حربى ١٩٨٠، ١٩٩٠م تبرز نتائج أساسية أهمها " بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربى العام ، وصعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية فى منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولى ، وتعددية مصادر التهديد فى ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية. وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً فى ظروف هذه الاختلالات (٢٠) .

وفى هذا السياق كانت الاستجابة الخليجية لصدمة الغزو العراقى للكويت كما ظهرت فى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠م والقمة التالية لها متمثلة فى بروز توجه استراتيجى خليجى جديد يقوم على ضرورة الاعتماد على الذات والبناء الذاتى لتأمين جدار أمنى قوى يعتمد على دول المجلس ذاتها (٢١) .

ورغم أن قمة الدوحة لم تتخذ قراراً حاسماً في شأن الدفاع الذاتي للخليجي  
بصهر وتوحيد جيوش دول الخليج الوطنية حيث لم تسمح الظروف ولا الوقت بذلك  
إلا أنها كانت بداية أخذت طريقها نحو التحقيق من خلال مؤتمرات القمة التالية ،  
والمؤتمرات الوزارية حيث تم مناقشة زيادة قوات درع الجزيرة من ١٠ آلاف إلى  
٥٠ ألف جندي ثم إلى ١٠٠ ألف جندي في القمة الخليجية التي عقدت بالكويت .

وفي القمة قبل الأخيرة في ديسمبر ١٩٩٣م ناقش القادة الخليجيون مسألة  
التكامل الدفاعي . واعتمدوا خطة لتطوير القوة الخليجية المشتركة المسماة بدرع  
الجزيرة . وفي هذا السياق قرر القادة الخليجيون تشكيل لجنة مشتركة من وزراء  
الدفاع وروساء الأركان في الدول الست لبحث سبل التنفيذ . واتفقوا على أن تكون  
القيادة في العام الأول لدولة الإمارات العربية ثم يناوبها باقي الدول الأعضاء . كما  
ناقش القادة اقتراح وزراء دفاع دول المجلس بإقامة شبكة إنذار مبكر لدول المجلس  
وقرروا البحث في وسائل تمويل هذه الشبكة والتي قدر العسكريون تكلفتها بين ٣ ،  
٥ مليارات دولار (٢٢) .

وفي محاولة لتجاوز البعد الأمني لصالح عملية تكيف إقليمي أشمل جاءت  
كلمات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إيان قمة الدوحة وما بعدها توحى  
بعملية مراجعة حقيقية تتطلق من أن الجرح الكويتي الذي أصاب مجلس التعاون  
الخليجي يحتم على دول المجلس انطلاقاً وحنوياً جديداً يستهدف التوحيد الكامل  
للسياسة الخارجية وفي كل المواقف السياسية ورفع جميع الحواجز الجمركية  
والتجارية والاقتصادية وتنفيذ الاتفاقية السياسية تنفيذاً أميناً وكاملاً وإنشاء الجيش  
الموحد بقيادة واحدة بحيث تنصهر في بوتقة هذا الجيش الواحد جيوش الدول  
الأعضاء وتوحيد النظام الأمني فضلاً عن توحيد السياسات النفطية لدول  
المجلس (٢٣) .

على أن التيار الاستراتيجي الخليجي الداعي للاعتماد على الذات قد واجهته  
مشكلات عديدة فرضت عليه ذاته إجراء مراجعة نقدية فضلاً عن تغليب تيارات

التبعية فى السياسة الخليجية بمرور الوقت وعلى أكثر من صعيد ربما كان الصعيد الأمنى أسبقها ولدوافع متباينة بعضها يتعلق بالمعطيات الموضوعية للبيئة الخليجية وبعضها يتعلق بانحرافات السياسات النخبوية ذاتها عن أهداف صياغة الشخصية الخليجية تحت وطأة نزاعات أغلبها حدودية .

فعلى الصعيد الأمنى كشف الإدراك الموضوعى لدى دول المجلس عن قدرتها فقط على الدفاع الذاتى ضد مستوى منخفض من التهديدات أى المستوى الذى أعقب الحرب مباشرة حيال العراق أو على منواله دون قدرة فعلية على مواجهة مستوى مستقبلى مرتفع من التهديدات بقدرات ذاتية وهو الأمر الذى فرض على دول المجلس ضرورة توسيع دوائر الأمن حتى تشمل قوى دولية أو إقليمية تستطيع بناء قوة أمنية تحفظ الأمن الخليجى وفى هذا السياق دارت مناظرة حول ثلاث روى لبناء الإطار الشامل لأمن الخليج على النحو التالى :

الأولى : تبنت الطرح القومى وعبرت عن نفسها فى إعلان دمشق وجوهرها قدرة مصر وسوريا على تلبية متطلبات بناء القوة الأمنية فى الخليج العربى .

والثانية : تبنت الطرح الإقليمى الذى نادى به إيران وشكل معوقاً هاماً للطرح القومى الذى نادى به مصر وسوريا .

أما الثالثة : فقد تبنت الطرح الدولى الغربى الأمريكى على وجه الخصوص وهى الآلية التى تجسدت بالفعل وسادت على مثيلتها لاعتبارات نفعية وذاتية رغم سلبيتها ، يمكن تفسيرها فى الإدراك الخليجى بحدود ومستويات القوة التى يمكن للولايات المتحدة توفيرها بالقياس إلى مصر وسوريا ، أو إيران أو بالانهيارات النفسية التى صاحبت أزمة الغزو العراقى للكويت وأدت إلى انهيار الثقة الخليجية فى النظامين القومى ، والإقليمى بصفة عامة .

وبقدر ما كانت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية بتعددتها وخاصة في الحالة الكويتية حيث بلغت أربع اتفاقيات بين ١٩٩١م ، ١٩٩٣م - فضلاً عن إقامة قواعد متقدمة للقوة الأمريكية بالخليج خاصة في البحرين والسعودية كشفاً عن آليات هذا الإدراك الموضوعي للقدرات الخليجية المحدودة على صعيد الاستقلال الأمني ، فإن أزمة تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م رغم طابعها التنازلي قد مثلت تأكيداً لمصادقية هذا الإدراك .

ففي خضم أزمة أكتوبر بدت القوات الخليجية عاجزة تماماً عن أى تحرك جدي كما بدت القيادة السياسية لدى دول المجلس وكما وضح في خطابها السياسي مدركة لطبيعة الموقف وحجم إمكاناتها فلم تعترض على عملية إعادة الحشد الأمريكي بل حاولت استدعائه من ناحية ، والتحريك عربياً حيال مصر وسوريا بالذات لحثهما على خطاب سياسي مشترك يكفل إصباح الشرعية العربية على عملية الحشد الأمريكي وهو الأمر الذي تحقق لدول المجلس بالفعل حيث بدت مصادقية الحشد الأمريكي في إطار من المساندة العربية بقوة شرعية تفوق الشرعية العربية في الأزمة الأم لأنها تجاوزت حدة الانقسام التي صاحبتهما في سياق عملية المراجعة النقدية لدول الضد حيالها .

وفيما يبدو أن أزمة أكتوبر قد وقعت على خط تماس تاريخي على الصعيد الأمني . حيث كان المد نحو بناء قوة دفاع ذاتي خليجية والذي بدأ مع قمة الدوحة في ديسمبر ١٩٩٠م قد هداً إلى حد بعيد مع بروز عوامل التفسخ السياسي ضد الموقف الجماعي الذي صاغته أزمة الغزو العراقي وهو الأمر الذي أعاق موضوعياً إمكانية حشده ٥٠ ألف جندي خليجي كما أوصت قمة ديسمبر ١٩٩٣م أو حتى الشروع في عملية الحشد حتى أكتوبر ١٩٩٤م والذي شهد أزمة التحرك العراقي نحو الكويت مجدداً ربما للكشف عن هذه الحقيقة وإستثمارها لصالحه بإثبات ضعف القدرات الخليجية من ناحية ، وانعدام الإرادة لديها من ناحية أخرى وهو الفهم الذي يجعل من تندي الطموح الأمني الخليجي - إلى حد ما - أحد أسباب التحرك العراقي الأخير .

وفى السياق ذاته وعلى نحو مضاد يمكن القول بأن أزمة أكتوبر تلك كانت كاشفة لعمق التحدى الأمنى لدول المجلس فى ظل ضعف القدرات الفعلية ، وأنها كانت أحد الأسباب الهامة لتقليص الطموح الأمنى للمجلس وهو ما بدا فى قمة ١٩٩٤م الأخيرة على نحو مبين لقمة ديسمبر ١٩٩٣م كنوع من تفعيل الإدراك الموضوعى ضد مشاعر الحماسة المصاحبة لأزمة الغزو كما جرت العادة فى السياسات العربية المعاصرة .

وعلى الصعيد الأمنى أيضاً مثلت أزمة الجزر الإماراتية الثلاث وخاصة طناب الصغرى ، وطناب الكبرى ، واللّتين احتلتها إيران فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢م عبر مراحل تدريجية كشفاً آخر سابقاً وسباقاً فى آن واحد لمحدودية القدرة الخليجية على الدفاع الذاتى ، وإن كشفت من ناحية أخرى عن عجز الإطار الشامل الأمريكى الصبغة أو عدم رغبته فى ضبط الموقف لصالح الأمن الخليجى حيث تمكنت إيران من الإفلات بمكاسبها دون عقاب خليجى بدت قدراته محدودة ، أو عقاب غربى ، أمريكى بدت إرادته غائبة ومصادقته غامضة .

#### وعلى الصعيد السياسى :

أدت ممارسات السنوات الأربع إلى تراجع تدريجى للطموحات الخليجية التى تفجرت بفعل أزمة الغزو وإيائها فى بناء سياسة خارجية واحدة أو منسقة على الأكل وكان لهذا التراجع مظاهر عديدة بطول هذه الفترة ومنها على سبيل المثال :

١- العجز عن بناء سياسة متاغمة حيال إيران يمكنها أن تجسد رؤية ما للتقارب أو التبعاد أو الصداقة أو العداء أو أى نمط من العلاقات فى خضم الجدل حول إعلان دمشق ومجابهة إيران له حدثت تباينات نوعية فى رؤى الدول الخليجية لست لطبيعة العلاقات معها ، ودورها الأمنى المستقبلى فى الخليج فحدثت اندفاعات نحو القبول لمشاركتها من قبل البحرين وعمان ، وجاءت تحفظات سعودية - إماراتية مع تردد كويتى - قطرى . وهو الأمر الذى أدى فى النهاية لإبطاء تفاعلات إعلان دمشق سياسياً واقتصادياً مع تفرغه من مضمونه الأمنى تماماً ثم تجميده فى النهاية .

وبرغم أن دول المجلس استطاعت أن تبلور موقفاً سياسياً واضحاً حيال إيران بشأن مشكلة الجزر دعماً للموقف الإماراتي فإن سمات ذلك الموقف لم تفرض نفسها على بقية المرحلة وأنساق تفاعلاتها فيما بعد حيث سعت قطر لتحسين علاقاتها بإيران عندما تفجرت مشاكل الحدود بينها والسعودية ثم البحرين ولم تر قطر أن هناك تناقضاً بين التزاماتها تجاه مسألة الجزر في ضوء انتمائها مع الإمارات للمجلس ، وبين رغبتها في المناورة ضد السعودية والبحرين حيال العراق ثم إيران لما اعتبرته تحالفاً أو محوراً سعودياً - بحرينياً .

٢- العجز عن بناء سياسة موحدة ضد العراق أيضاً . ففي إطار القدرة العمانية على ضبط النفس ، والرؤية العمانية والمعالجة الهادئة استمرت العلاقات العمانية - العراقية رغم بعض البرود أو حتى مظاهر الجمود التي شابتها .

وفي سياق المناورة القطرية ضد ما اعتبرته محوراً سعودياً - بحرينياً داخل المجلس أعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق برغم هبوط مستوى التفاعلات السياسية بينهما وهي الحقيقة التي لم تحل دون مطالبة قطر برفع الحصار عن العراق وبدء المصالحة معه في مناسبات عديدة .

وأيضاً اختلفت الرؤية البحرينية والسعودية عن الإماراتية بين تردد إزاء العراق التمس أثواب عديدة ، وبين حماسة بدت في مناسبات إعلامية ومبادرات سياسية عديدة . وذلك بغض النظر عن العقدة الكويتية التي تستند إلى ركائز وتكشف عن ملاسبات أكثر تعقيداً .

٣- العجز عن إدارة ديموقراطية للعلاقات الداخلية بين دول المجلس فجوهر هذا المظهر يتمحور حول أزمات الحدود التي بدت آليات المجلس عاجزة عن التعامل معها سواء لحلها أو حتى مجرد تجميدها وخاصة في حالة الأزمة الحدودية بين قطر والسعودية خلال عام ١٩٩٢م . والتي دفعت - في سياق التصعيد - للتقارب القطري - الإيراني والقطري - العراقي . ثم قيام قطر بسحب جنودها المشتركين في قوة درع الجزيرة وأخيراً تهديدها بعدم حضور القمة الخليجية في

ديسمبر ١٩٩٢م ولم تكشف الأزمة هذه عن عجز الآليات القانونية للمجلس فقط في حل النزاعات بل كشفت عن رفض قطر للوساطة السياسية الإماراتية - الكويتية وبالتالي رغبتها في تعطيل الآليات السياسية له وتفريغه من مضمونه كنظام إقليمي وذلك بالرغم من أنها قد قبلت الوساطة المصرية وأذعنت لها بحضور القمة وتجميد النزاع بوضع مبادئ لحله بغض النظر عن مدى تحقق هذا الحل مستقبلاً .

وفي السياق ذاته جاءت أزمة الحدود بين قطر والبحرين لتكشف عن الممارسات ذاتها وخاصة تصعيد قطر للنزاع وإصرارها على عرضه على محكمة العدل الدولية ضد الرغبة البحرينية في وساطة خليجية سعياً من قطر لتجديد ما تدعيه من انحياز سعودي للبحرين وبالتالي انحياز خليجي لها . ورغم عودة قطر في شهر فبراير ١٩٩٥م للوساطة الخليجية - السعودية إلا أن نتائج إيجابية لم تتحقق بعد .

٤- المعجز عن بقاء رؤية مشتركة تجاه تفاعلات السلام الإقليمية فعلى المستوى الأول بدت الاستجابات الخليجية للدول المتفاوضة خاصة فلسطين والأردن محكومة بالدوافع والخبرات الذاتية فبينما تأخرت الكويت وترددت السعودية اندفعت قطر وتحمست الإمارات لدفع الجهود العربية نحو التحول السلمي وذلك برغم القرارات الجماعية للمجلس وعلى المستوى الثانى للتفاعلات وهو التعاون الإقليمي الشرق أوسطى فإن القرار المشترك برفع المقاطعة الخليجية - لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة لم يحجب تباينات أخرى في درجة الحماسة نحو هذه التفاعلات خاصة من جانب قطر وعمان اللتين اتخذتا مواقف عملية ، ومارستا خطاباً إعلامياً غلبت عليها الحماسة وخاصة في مؤتمر الدار البيضاء بنهاية أكتوبر ١٩٩٤م .

٥- التباين النسبي لمواقف دول المجلس بالتبعية حيال المصالحة العربية وهي قضية الساعة ولا شك حيث ارتبطت المواقف حيالها بالموقف من العراق إلى حد بعيد ، ثم درجة الحماسة نحو التعاون الإقليمي ومستوى رؤية الأطراف

الخليجية لجدوى وأهمية النظام العربى وأنه إلى حد ما . ومن جماع تحديات  
الصعيد الأمنى ، ومظاهر التراجع على الصعيد السياسى تتأكد حقيقة إبطاء تفاعلات  
بناء الهوية الخليجية فى سياق عملية المراجعة النقدية لمكونات وانتماءات واتجاهات  
الشخصية الخليجية فيما بعد حرب الخليج الثانية فى إطار دوافع وملابسات  
ومحددات نذكرها فى إيجاز فيما يلى :

١- أن ثمة رغبة تعوزها القدرة فى بناء ودعم هوية خليجية إقليمية فيما بعد  
أزمة الخليج الثانية . صحيح أن بعض الخلافات قد حدثت على الصعيد السياسى  
أعاقت التوحد الكامل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، وأن ثمة أزمات حدودية قد  
ثارت وفاقت إشكالية إدارة العلاقات الداخلية ، ولا شك أن هناك حدوداً على  
قدرتها فى تلبية متطلباتها الأمنية فى ظل إمكاناتها المحدودة وبالذات ديموجرافياً  
ولكن الأمر الهام هنا أن محاولة حقيقية لتأكيد هذه الهوية بشتى جوانبها قد جرت  
على أكثر من صعيد وأنها جاءت نتيجة الإحساس بوجود هذه الهوية أصلاً على  
الأقل فى بعدها الجغرافى ومكونها الطبيعى الاقتصادى وهو الأمر الذى يؤكد  
خصوصية الإقليم رغم تجانسه الدينى والتاريخى والثقافى مع العالم العربى ككل  
والتحالف السياسى معه فى ظل النظام العربى الحالى المتمحور لأكثر من نصف  
قرن حول الجامعة العربية .

فإذا ما كانت القدرات الموضوعية أعاقت الطموح الأمنى ، والخلافات الآتية  
قد أعاقت الطموح السياسى فإن عملية التراجع المصاحبة لهما تبقى رهناً بالقدرات  
لا الرغبات مما يجعل إيقاف هذا التراجع رهناً بتغيير البيئة الداخلية الوطنية  
والإقليمية لصالح تلك الهوية \* حيث إن صنع الاختيارات الاستراتيجية والخاصة  
بالنظم السياسية والاجتماعية الداخلية وبالنظم الإقليمية المستوعبة للهوية الخاصة  
بمجتمعات معينة ليس قراراً يتخذ فى لحظة زمنية ما ، بل وليس مجموع قرارات  
سياسية مهما كانت هامة وإنما إيجاد صيغة تجمع على نحو متآلف الجوانب المختلفة  
للشخصية الوطنية وتستجيب للحاجات الموضوعية لتطور المجتمعات فى نفس  
الوقت على نحو يسمح لها بالنمو الصحى والإيجابى<sup>(٢٤)</sup> .



٢- إن التراجع على صعيد بناء الهوية الخليجية فى أعقاب النجاحات التى ولدتها القناعات النظرية بذلك فى ضوء الحماسة التى فجرتها أزمة الخليج الثانية لم يصاحبه اندفاع مواز له على صعيد دعم الهوية القومية . حيث أثبت الصعيد الأمنى من خلال تجميد إعلان دمشق وخاصة البعد الأمنى له ، والصعيد السياسى من خلال استمرار العقدة العراقية ، واندفاع البعض نحو إيران - غير العربية - وفى ظل استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية مع الاندفاع نحو التعاون الإقليمى لدى البعض . أثبت ذلك كله أن هذا التراجع لم يكن لصالح المكون القومى فى الشخصية الخليجية ويؤكد على أن \* أحد الآثار الهامة لحرب الخليج كان هو مراجعة المحتوى السياسى للهوية القومية فى منطقة الخليج العربى وبصفة أخص فى الكويت مع ما تتضمنه هذه المراجعة من نوع من فك الارتباط النفسى بالنظام العربى والفتور حياله وذلك فى إطار عملية مراجعة ثقافية أوسع تؤكد على أن الشخصية الوطنية الخليجية قد تطورت أيضاً تحت تأثير عمليات تحول ثقافى بالغ الأهمية حيث تمت مراجعة فعلية للبعد العربى (٢٥) .

٣- إن محدودية القدرة على الاعتماد الذاتى وخاصة على الصعيد الأمنى قد دفع نحو الارتباط بالنظام الدولى وخاصة مع الولايات المتحدة التى تأتى على قمته فى أعقاب إدارتها للحشد الدولى فى أغسطس ١٩٩٠م ثم أكتوبر ١٩٩٤م وقد بلغ حجم ومدى الارتباط بالنظام الدولى أن الولايات المتحدة أخذت تمارس بسهولة سياستها للاحتواء المزدوج لتضع نفسها وسيطاً محورياً للعلاقات الخليجية - العراقية إلى الحد الذى اعتبرت الكويت معه أن موافقة مجلس الأمن ضرورة أساسية للمصالحة الكويتية والخليجية - العراقية - كما سلف البيان - برغم وضوح الدوافع الأمريكية إقليمياً ، واقتصادياً ، ولتى تحبذ استمرار الوضع الراهن وإخضاعه لأهداف الاحتواء ، والابتزاز الذى ذهبت معه الولايات المتحدة إلى حد المطالبة بتكاليف الحشد قبل البدء فى عملية الحشد العسكرى فى الأزمة الأخيرة وفى هذا الإطار يمكن القول بأن بعض سمات الحداثة التى أخذت طريقها إلى الشخصية الخليجية فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية وخاصة فى مكوناتها السياسى والثقافى

لصالح بعض الاقترابات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالرأى العام والحرية الإعلامية النسبية وبالذات فى الكويت مصاحبة لتجدد وتطور العمل بالمجلس الوطنى الكويتى ومجلس الشورى السعودى وبرغم أن جزءاً منها يعزى للاكتشاف العالمى الذى هو إحدى سمات الكونية بوجه عام إلا أن جزءاً هاماً منه يعزى لعملية المراجعة إزاء الشخصية القومية والاندفاع نحو النظام الدولى فى إطار العلاقة الجديدة مع الغرب التى باتت تشبه التحالف بالتبعية فيما بعد حرب الخليج الثانية فى ظل اتجاه عام يدفع ثقافياً نحو الجوانب المستحدثة على حساب الموروثة فى الشخصية الخليجية .

ومن جماع ما سلف يمكننا القول بأن ثمة تفاعلات عميقة جرت وتجرى بين مكونات الشخصية الخليجية سواء بين الموروث التاريخى والمستحدث العصرى فيما أسميناه بتنازع المرجعية ، وسواء بين نطاقات الانتماء والهوية الوطنية والقومية ، والعالمية .

وخلاصة القصد هنا - ومكمن الخطر أيضاً - أن عمليات التفاعل هذه تجرى لصالح الهوية الوطنية بدافع الرغبة ، ولحساب الهوية الكونية بدافع القدرة أحياناً والرغبة أحياناً أخرى ، وضد الهوية القومية إلى حد بعيد فى سياق عملية المراجعة عبر المحددات السالف بيانها .

أن تفريغ إعلان دمشق من مضمونه القومى لم يكن هدفه الحصول على دعم القوة الأمريكية المتميزة فقط . ولكن أيضاً تجنب الآثار الثقافية السياسية القومية المترتبة على الأمن القومى . إن دول الخليج فى سياق عملية المراجعة وتحت وطأة وانهيارات الأزمة نفسياً وجدت أن أمنها إذا لم يكن ذاتياً فإنه سوف يكون مدفوع الثمن . ولذا فقد كان الاختيار لقوة ضبط وأمن تحمل ثقافة عالمية يمكن التعامل معها من منطلق التسامح والاختيارية ، بينما القوة القومية المصرية - السورية تعد قوة ثقافة تفرض الترامات وتتنازع فى الانتماءات وتضغط نحو كل ما هو قومى فى الوقت الذى كان هدف هذه الدول - خاصة - للكويت - ترقية القومى السياسى

والأمنى وحتى الثقافى كنوع من التحايل على الذاكرة القومية وخبراتها التى بدت  
مريرة ومحبطة فى هذه اللحظة التاريخية .

وأخيراً يجدر القول والتأكيد على أن الذهاب بعيداً بخصوص هذه المراجعة  
يبدو ولا شك أمراً مثالياً ، وكذلك الذهاب إلى حد القول بانتفاء هذه المراجعة .  
ويبقى القول إن عمليات تفاعل وثيدة وبطيئة لا زالت تجرى ، تدور وتتعثّر ولكنها  
لا تتوقف وذلك يعنى أن ثمة إمكانية باقية للتأثير فى اتجاهها نحو المكون القومى  
الشامل وأملنا فى ذلك أن تنتفى مرارات اللحظة التى خلقت المراجعة ذاتها أو  
حبذتها أو عجلت من تنققها لمصالح الرؤية التاريخية الثقافية القومية التى لا شك  
وأنها سوف تدفع نحو تماسك النظام العربى ودعمه إقليمياً أما الاحتمالات البديلة  
الممثلة فى الانفصاع نحو الداخل الوطنى أو الخارج العالمى ضد المحيط القومى فإنها  
ولا شك سوف تدفع نحو عمالية تقليص إقليمي تجرى على حساب النظام العربى قد  
تكون حادة ومؤثرة فى ظل لحظة تاريخية أخرى تدفع بالإقليمي ضد القومى تحت  
مسميات التعاون الشرق أوسطى ذلك المصطلح الأثير والغامض فى آن واحد .

## رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي :

يعرف النظام العربي بأنه " منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية (٣٦) .

وبهذا التعريف يمثل الإقليم المغاربي الكبير جزءاً من النظام العربي باعتبار التجانس ولكن في الوقت ذاته يمتلك هذا الإقليم بعض التباينات وخاصة على صعيد التطور التاريخي والتوجهات الثقافية المعاصرة فضلاً عن الخبرة السياسية المدعمة بالجغرافيا مما يؤكد خصوصية هذا الإقليم ويجعل منه نسقاً متميزاً في تطوره التاريخي وحتى نشأة النظام العربي في أواسط القرن الحالي .

غير أن نشأة النظام العربي في عام ١٩٤٥ م . ثم بروز التحدى الصهيوني بشكل سافر منذ عام ١٩٤٧ م فضلاً عن التوحد التاريخي في مقاومة الاستعمار الغربي على كامل الخريطة العربية خاصة في الخمسينيات والستينيات أدت جميعها إلى عملية دمج داخل النظام العربي بين مشرقه ومغربيه بالمعنى السياسي والثقافي تبلورت في موجة التعريب ضد الفرانكوفونية التي سادت في المغرب العربي ، وأيضاً التوحد المغربي مع المشرق العربي في مواجهة الخطر الصهيوني .

" وليس هناك دليل أبلى على ذلك من مواقف دول المغرب العربي وشعوبه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال وقبله حتى الآن وهو الموقف الذي تبلور لا في تضامنها مع دول المشرق في مواجهة إسرائيل فحسب بل وفي اعتبار ذاتها أحياناً وخاصة منذ بداية الثمانينات مسئولاً رئيسياً عن مصير الشعب الفلسطيني ومواصلة النضال العربي ضد إسرائيل بعد انكماشه في المشرق أيضاً (٣٧) كما عمق من التيار القومي والعروبي داخل المغرب العربي وزاد من إيمانه في النظام العربي منذ ١٩٧٨ م نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في أعقاب مؤتمر بغداد وتجميد عضوية مصر في الجامعة . الأمر الذي جعل الإقليم المغاربي جزءاً محورياً في تفاعلات النظام العربي .

على أن هذه التفاعلات القومية للإقليم المغاربي لم تحل تماماً دون أن يعيش الإقليم إشكالية التجانس - الخصوصية على الأقل في السياق الجغرافي الذي يؤكد وحدة المتصل المغاربي وإن لم يبلغ الشعور بالخصوصية المغاربية حد الحديث عن قطيعة مع النظام العربي .

وفي ظل الحرب العراقية - الإيرانية حدث تطور هام على الساحة العربية. جوهره التحرك نحو الإقليمية أو التجمعات الجهوية فبرغم أن هذا التطور يجد جذوره في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتي نصت على " أن الدول الأعضاء الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض " إلا أنه قد تحقق بفعل تطورات سياسية ذات أبعاد أمنية هامة عمقت الإحساس بالهويات الخاصة خاصة الجهوية على حساب الهوية القومية الجامعة وذلك لأن عملية تفكيك للأمن القومي العربي قد جرت بفعل الحرب هذه . وضد المؤلف العربي الذي ظل منذ نشأة نظامه يؤكد وحدة هذا الأمن ويبلوره في الصراع العربي - الإسرائيلي وحول القضية الفلسطينية بالذات .

فبعد عام واحد من اشتعالها ولتلبية متطلبات الأمن الخليجي نشأ مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م . وبعد توقف هذه الحرب بعام واحد نشأ مجلس التعاون العربي ليجمع مربع القلب العربي . وبرغم أن نشأة هذا المجلس حملت طابع المناورة حيث إنها نشأة لا تستند إلى تمايز جغرافي أو سياسي أو ثقافي واضح وإنما لدوافع سياسية مرحلية خاصة بالاحتواء والتكيف ، إلا أنها جاءت مواكبة ودافعة لتحرك مغاربي مماثل وعلى أسس تاريخية وثقافية وجغرافية أكثر عمقا وتحققاً .

وفي هذا السياق أنشئ اتحاد المغرب العربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩م تعبيراً عن الخصوصية المغاربية ، وفي إطار التجانس العربي الذي لا يمنع ذلك بل يحبزه بنص الميثاق القانوني المعبر عن هذا التجانس الاجتماعي والتاريخي والثقافي والحضاري العام ولقد شهد عاما ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وحتى أزمة الغزو العراقي

للكويت جداً عربياً حول تأثير هذه التجمعات الجهوية التي احتوت ثلاثة أرباع الدول العربية على تماسك النظام العربي وقومية تفاعلاته وتوزع الجدل بين تيارين هامين :

الأول : يؤكد على الأثر السلبي لها باعتبارها تحركاً نحو الهويات الجزئية ضد الهوية القومية أو على الأقل الموازية لها والمنقطعة عنها .

والثاني : يؤكد على الأثر الإيجابي لها ويعتبرها خطوة انتقالية نحو الوحدة القومية . وهو ما تجلى في مشروع فكري كبير شغل المثقفين السياسيين العرب وأشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية وحمل عنوان " مشروع استشراف مستقبل العالم العربي " .

على أن الحكم الدقيق على صحة أي من التيارين لم يكن ممكناً إذ فاجأ العراق الجميع بغزو الكويت فانهار مجلس التعاون العربي ، وتدعم مرحلياً مجلس التعاون الخليجي ، بينما كان اتحاد المغرب العربي غير مخاطب مباشرة بالأزمة ولذا كان تأثيرها عليه وئيداً وإن كان عميقاً ويمكن القول إن الفترة بين ١٩٩٠م - ١٩٩٤م قد مثلت مرحلة خاصة في حياة الإقليم المغاربي الكبير تميزت بعمق وحدة الإشكالية بين التجانس العربي والخصوصية المغاربية . وتفسير ذلك أنه في الوقت الذي كرس فيه حرب الخليج الثانية درجة التمايز بين المغرب الكبير والنظام العربي فإنها كرس في الوقت ذاته تمايزاً آخر بين دول المغرب العربي ذاتها بفعل الموقف المتباين نسبياً إزاء الحرب نفسها ، ثم أزمة الهوية والأمن في الجزائر ، وأزمة لوكيربي ، وحتى الروى حيال الشرق أوسطية كنمط وإطار مستقبلي لتفاعلات سلمية إقليمية في أعقاب الانعطاف السلمية في مسار الصراع العربي الإسرائيلي ومنذ ١٩٩٣م وعبر محددات أساسية هي :

(١) عام ١٩٩٠م ونتائج حرب الخليج في تكريس للخصوصية المغاربية :

الواقع أن حرب الخليج قد حملت بنور تطورين هامين على هذا الصعيد وهما :

الأول : هو قرار القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ١٠ أغسطس بعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصلي بالقاهرة . وهو الاتجاه الذي تؤكد فقط في هذا التاريخ وكان الجدل حوله والتنبؤ به قائماً منذ عودة مصر لعضويتها بالجامعة ولا شك أن هذا القرار كانت له آثاره العميقة في المشاعر المغاربية وخاصة التونسية ضد عملية الإدماج التي دعمتها مرحلة وجود الجامعة في مقرها المؤقت بتونس ولعل الدليل على تلك الأهمية محاولة الدول المغاربية وخاصة تونس اعتبار أن هذا المقر التونسي مقراً ثانياً للجامعة على نمط المقر الأوروبي للأمم المتحدة . وهي الفكرة التي لم تلق رواجاً أو دعماً في سياق الأجواء الملتهبة بحرارة الأزمة آنذاك .

الثاني : وهو تبني موقف مغاربي علم - عدا المغرب - له من السمات - رغم بعض التباينات الدقيقة التي لم يحاول العقل الخليجي تفهمها حيث افتقد الدافع والوقت في آن واحد - ما جعل هذه الدول تقف في تحالف دول الضد التي ساندت العراق وحسبما تسميها الأدبيات الكويتية .

وكانت نتيجة هذا الموقف أن وقعت الدول المغاربية وطيلة عامين على الأكل هما ١٩٩١م ، ١٩٩٢م في إسار التحالفات الجامدة التي هيمنت إلى حد بعيد على التفاعلات العربية - العربية الأمر الذي ولد لديها عدم القدرة على تدعيم تفاعلاتها العربية فضلاً عن متغير عدم الحماسة أو الرغبة الذي تولد لديها بفعل التطور الأول ومع عودة الجامعة فعلاً إلى مقرها الأصلي بالقاهرة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠م والواقع أن المغرب العربي كان يشعر أصلاً وقبل أزمة الخليج بحاجة إلى الاعتكاف على ذاته وحل معضلات بناء خصوصياته الإقليمية والقطرية غير أن ذلك لم يكن ليؤدي بالضرورة إلى انتصار التيار الداعي إلى العزلة عن الشئون العربية لولا نتائج أزمة الخليج وخاصة مع عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ، وهو ما عمق من نفوذ هذا التيار وكشف عن نفسه في فتور عام حيال النظام العربي فيما بعد أزمة الخليج وحتى استقرت فجوة كبيرة نوعاً بين المغرب والمشرق العربي بصورة ملموسة

وحيث تركزت معظم التفاعلات داخل كل من هذين الجناحين طيلة العامين ١٩٩١م - ١٩٩٢م مع تصاعد علاقات ثنائية أحياناً بين قطر من المغرب وآخر من المشرق وخاصة حالة العلاقات المصرية - الليبية ، والجزائرية - السورية دون أن يعنى ذلك تجسيراً للفقوة فيما بين الجناحين جماعة وتعتبر تلك نتيجة منطقية لتطورات أزمة الخليج ، ولواقع الهبوط فى مكانة الجامعة فى السياسة العربية وهى القنطرة الحقيقية بين المشرق والمغرب العربى كمجموعتين لهما قدر من التمايز والاستقلالية النسبية جغرافياً وتاريخياً وثقافياً<sup>(٢٨)</sup> .

(٢) عام ١٩٩٢ وأثر الأزمة الجزائرية فى تقليص الخصوصية المغاربية :

حيث كان لأزمة الجزائر الداخلية والتى تفجرت بنهاية ١٩٩١م وبداية ١٩٩٢م دور هام فى تقليص المد نحو تدعيم الإحساس ، وبممارسة تفاعلات هذه الخصوصية . لأن الجزائر فى الحقيقة هى قاطرة الاتحاد المغاربي فهى الأكثر سكاناً والأوسط موقعاً فضلاً عن ثرائها الطبيعي ، وتوازن هياكلها الاقتصادية إذ إنها تعد دولة زراعية - استخرالجية - صناعية - إلى حد ما .

وقد لعبت الأزمة الجزائرية دورها التقلصى هذا على صعيدين هامين :

الصعيد الأول : وهو ثقافى جوهره إبراز الهوية الإسلامية فى الجزائر والتى بدت تطوراً مفاجئاً نوعاً ما على صعيد عملية بناء الهوية فى الجزائر إذ أن التنافس كان قد استقر فيما قبل أزمة الخليج بين الهويتين القومية والمغاربية وحتى أدت الأزمة ذاتها إلى تفجر التيار الإسلامى على كافة وجوه الاعتداليه والعنيفة وما بينها على أنقاض القومية الثورية فى الجزائر ذاتها بصبغتها الاشتراكية فضلاً عن بعض البلدان العربية الأخرى ومنها تونس إلى حد ما ، والمغرب وبرغم العنف الدائر فى الجزائر ، والتشابكات ، فيما بين العنف الداخلى ، وتيارات الاحتجاج فى الخارج إلا أنه من الصعب القول بأن الأزمة الجزائرية ذات طابع أمنى مجرد أو حتى أساسى فلا يمكن تفسيرها إلا من منظور الهوية وفى إطار حالة تفجر حاد وملتهب ساعد عليها طابع الشخصية الجزائرية نفسه . ولما كان تيار العالمية



الإسلامية الذى ينتمى إليه التيار الإسلامى الجزائرى بوجه عام يرفض مبدئياً نطاق الانتماء الأضيّق منه وطنية كانت أم جهوية أم قومية فلإن الأزمة الجزائرية بتداعياتها الثقافية تكون قد فجرت هوية ثالثة أوسع تعارض الهويات الأضيّق ومنها الهوية المغاربية بما يسمح بالقول بدور الأزمة تلك فى تقليص الخصوصية المغاربية.

والصعيد الثانى وهو الصعيد السياسى الخاص بالاستقطابات والعداوات التى فجرتها هذه الأزمة مغاربية من ناحية ، ودورها فى تجميد تفاعلات الاتحاد عملياً من ناحية أخرى .

فى سياق الاستقطابات التى أحدثتها الأزمة مباشرة . تلك المتعلقة بالعلاقات الجزائرية - التونسية خاصة ١٩٩١م ، ١٩٩٢م أيضاً العلاقات الليبية - الجزائرية فيما بعد تصريح القذافى فى ١٩٩٣م باستعداده للوساطة بين الإسلاميين والحكومة وهو ما اعتبرته السلطة فى الجزائر دعماً للإسلاميين وردت عليهم بالسماح للمعارضين الليبيين بعقد مؤتمرهم بالجزائر على الحدود بين الدولتين .

وفى إطار الاستقطابات غير المباشرة لعبت الأزمة دورها فى تنخب وتوتر العلاقات الجزائرية - المغاربية حيث ارتبط الموقف المغربى من الإسلاميين بالموقف الجزائرى من جبهة البوليساريو فى صراعها مع المغرب حول إقليم الصحراء وهو النزاع الممتد والمطروح لفترة طويلة على الأمم المتحدة فى انتظار إجراء عملية الاستفتاء المقرر لها نهاية العام الحالى أو أوائل العام القادم . حيث تبع كل سلوك مغاربى سلبى حيال حكومة الجزائر فى صراعها مع الإسلاميين ، سلوك جزائرى مماثل حيال الحكومة المغربية فى نزاعها مع البوليساريو .

وغنى عن البيان أن الاتحاد المغاربى لا يتصور انتظام تفاعلاته فى ضوء توتر العلاقات بين الدولتين فهما مركز وقلب تفاعلاته .

وأما على صعيد تفاعلات الاتحاد ذاته . فنتيجة هذه الاستقطابات والعداءات فضلاً عن الانشغال الجزائري الحاد بالداخل لم يكن متصوراً أن يحقق الاتحاد خطوات عملية هامة على طريق التكامل وهو لم يحقق بعد القدرة على التماسك الداخلي بين أعضائه ولذا لم يكن غريباً أن تطلب الجزائر مثلاً تأجيل القمة السادسة من ديسمبر ١٩٩٣م وحتى إبريل ١٩٩٤م . . . وهي القمة التي عقدت في تونس بعد أن تأجلت مرتين .

ومن جماع المؤثرين الثقافي والسياسي لعبت الأزمة الجزائرية ولاشك دوراً مؤثراً في تقليص المد نحو الخصوصية المغربية وإن لم يكن ذلك في صالح التجانس العربي الأمر الذي لم يسمح بوقف المراجعة السلبية حيال النظام العربي فيما بعد أزمة الخليج الثانية .

(٣) ١٩٩٢م ودور أزمة لوكيربي في تقليص الهوية المغربية :

ولقد لعبت الأزمة الليبية مع الغرب دورها هذا من خلال آليتين :

الآلية الأولى : وهي تحجيم النشاط الخارجي للاتحاد . فمن نافذة القول أن الاتحاد الأوروبي عموماً ، وشمال المتوسط خصوصاً يحتلان أهمية قصوى على قائمة اهتمامات الاتحاد المغربي وذلك فيما تجسده آليات الحوار المغربية - الأوروبية المتعددة وخاصة صيغة (١٢+٥) ، (٥+٥) وهما الأليتان اللتان تعثرتا تحت وطأة الضغط الأمريكي والأوروبي على ليبيا ودول الاتحاد عموماً بنزعة عدم التحاور مع دول الاتحاد جماعياً وهو الذي يضم بين أطرافه دولة متهمه دولياً أو أمريكياً . وبرغم أن الصيغة القردية البديلة للحوار الأوروبي - المغربي والتي تطرحها الدول الأوروبية تقليدياً لهذا المأزق فإن هذا الموقف الأوروبي قد أدى إلى حد بعيد إلى تفريغ مضمون الحوار وتهميش دوره في هذا الصدد .

ولما كان من الطبيعي والثابت أن ممارسة أى كيان أو بنيان لوظيفته يدعم من شعوره بالفعالية وإحساسه بالهوية الذاتية . فلا شك أن تهميش أو تجميد أحد أهم الأبعاد الخارجية فى سياسة الاتحاد المغاربى ونشاطه لابد وأن يدفع نحو تقليص الهوية للمغاربية نوعاً ما .

**الآلية الثانية :** وجوها يبرز عزز الاتحاد فى مواجهة التحديات الخارجية فليس جديداً القول بسيادة شعور عربى عام ومغاربى خاص بعدالة الموقف الليبي حيال الضوابط القانونية ، فضلاً عن إحساس عميق بذرائعية الموقف الغربى عامة ولدواع تتعلق بعملية تسكين نيول النظام الدولى للحرب الباردة فى إطار قيم ونظام ما بعد الحرب الباردة . ومن تلك النيول التيار القومى الذى تجسده ليبيا . وإزاء العجز المغاربى عن الدفاع عن أحد الأعضاء برغم الإحساس بعدالة مواقفه لابد وأن يتخلق شعور بالمرارة لدى ليبيا وشعور بالإحباط لدى باقى الأطراف وهو الأمر الذى يدفع نحو تنفى الإحساس بجذوى وقيمة الاتحاد بوجه عام وبالتالي تقليص الشعور بالذاتية والخصوصية التى يجسدها .

ومرة أخرى نؤكد على أن هذا المتغير السلبى إزاء الهوية المغاربية لم يصاحبه المتغير النقيض إزاء الهوية القومية إذ إن العجز العربى العالم كان أبلغ مدى وأكثر وضوحاً فى تبرير الأمر الواقع .

(٤) ١٩٩٤م . ومغزى الاندفاع التونسى - المغربى تجاه الشرق أوسطية بالنسبة للهوية المغاربية :

برغم كل الجدل حول قبول أو رفض أو أبعاد التعاون الإقليمى الشرق أوسطى يبقى الأساس العام لهذا متمثلاً فى خفوت حدة الإدراك القومى الثقافى والسياسى لصالح الإدراك الإقليمى وما عداه .

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى دعت إليه منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية الأمريكى ، والمنندى الاقتصادى العالمى " ديفوس " تحت رعاية الملك المغربى الحسن الثانى نلمس عدة سمات أو دلائل ذات مغزى هى :

(أ) أن الداعى للمؤتمر منظمات غير رسميتين وليستا جزءاً عضواً من مفاوضات السلام فهما ليستا لجنتين عامتين جماعيتين من لجان التفاوض الجماعى الإقليمى حول القضايا السلمية التى تهم الجميع وخاصة التعاون الاقتصادى مثلاً . ولذا فرعاية الملك الحسن للمؤتمر فى ذاتها تبدو نوعاً من الحماسة لأنماط التعاون الإقليمى فى ذاتها إذ يبدو المؤتمر بلا ثمن سياسى فى حسابات السلام العربى - الإسرائيلى بصورة مباشرة على الأكل وهو ما يتلقى مع اتجاه الفقه العربى القائل أولاً بالحاجة التعاون الإقليمى كثمن للسلام والأرض ، وثانياً بضرورة التماسك إزاء شر لابد منه من خلال ربط المراحل التعاونية بالسلامية .

(ب) المناخ التكالبى على التعاون مع إسرائيل التى بدا حضورها مجسماً . حيث تمتع وفدها بنقل عددى كبير ، وتمتعت مشاريعها المطروحة بنسبة ٧٥٪ من حجم المشروعات الاقتصادية الإقليمية وحيث حدث تكالب عربى وخاصة من المغرب وقطر وتونس والبحرين بالذات على التعاون الإقليمى حيث قيل عن اتفاقيات وقعت بالفعل .

(ج) التناول السلبي لقضية القدس فى خطاب الملك الحسن نفسه وهو ما احتوى شبه تساهل فى طرح الموقف العربى برغم رئاسته نفسه للجنة القدس وذلك ضمن مناخ بدا أكثر تفاؤلاً ، وتكالباً .

(د) مسمى المؤتمر نفسه والذى حمل مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولعل الفصل بين الشرق الأوسط وضمنه الدول العربية وبين شمال أفريقيا " دول الاتحاد المغاربى " يحمل من الدلالة إمكانية الانسحاق الإقليمى بلا تكتل قومى وهو الشرط الذى يؤكد عليه كل الباحثين فى سياق تناولهم العربى للتعاون الإقليمى .

إن إجماع الدلالات الأربع بقدر ما يحمل من تقليص للهوية القومية فهو يحمل تحيداً على الأقل للهوية المغاربية وأيضاً الإسلامية إذ إنه يتم عن توجه كوني بدا من خلال الدول التي حضرت المؤتمر من أنحاء العالم وإقليمى يستند في أسسه الثقافية إلى مقولات الكونية ذاتها في التفاعل والاتصال وإدارة الاقتصاد العالمي .

وبذا يبدو الاندفاع المغربي - التونسي حيال التعاون الإقليمي في المؤتمر وما بعده ضمن دلالات عديدة - دليلاً على تقليص الهوية المغربية أو تحييدها مؤقتاً لحين اتساق معطياتها الخاصة بالتماسك الداخلي على الأقل .

وهكذا يمكن القول بأنه بينما عمل المحدد الأول وهو نتاج حرب الخليج في اتجاه دعم الهوية أو الخصوصية المغاربية التي أخذت تتشكل سياسياً منذ ١٧ فبراير ١٩٨٩م كبلورة لإحساس عام بالخصوصية الثقافية يدعمه الاتصال الجغرافي . فإن المحددات الثلاثة التي أحاطت بعمل الاتحاد منذ ١٩٩٢م وحتى الآن وهي الأزمة الجزائرية الداخلية ، والأزمة الليبية مع الغرب ، والتحريك المغربي - التونسي المندفَع نحو الشرق أوسطية جمعياً قد لعبت دوراً معوقاً لتنامي الشعور بالخصوصية المغاربية . وربما تشي مسيرة الاتحاد الفعلية بهذه الحقيقة .

ففي عام ١٩٩١م وفي قمة الدار البيضاء وفي سياق الانقطاع المغاربي - العربي نسبياً على الأقل وفي إطار قوة دفع أزمة الخليج أنجزت القمة على الصعيد المؤسسي عدة قرارات بإنشاء مؤسسات هامة عديدة هي مجلس الشورى بالجزائر ، والأمانة العامة للاتحاد في المغرب ، والجامعة المغربية في ليبيا ، الهيئة القضائية في موريتانيا ، والمصرف المغاربي للتنمية والتجارة الخارجية في تونس .

وفي قمة تونس في إبريل ١٩٩٤م والتي ساد أجواءها عدة مصالحات ولو جزئية خاصة المصالحة الليبية - الجزائرية تم إقرار إنشاء مؤسستين جديدتين الأولى هي الوكالة المغربية للسياحة ، والثانية هي الاتحاد الرياضي المغاربي ولطبيعة لحظات الاتفاق التاريخية لأطراف الاتحاد والتي تأتي وميضة مؤقتة ، فإن جل الإنجازات تبقى موسمية فقط ذلك لأن عملية اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة ما قد

يسفها هذه اللحظة التاريخية وذلك على العكس من عملية الممارسة لوظائف هذه المؤسسات والتي تبدو في حاجة لاستمرار الإرادات المنشئة لها في الاتفاق والتسامح حول أهدافها وآلياتها وهذا ما لم يتحقق لأطراف الاتحاد . غير أن خبرة الاتحاد في هذه الفترة لا يجب أن تعمى عن رؤية عملية المراجعة الفعلية والتي قد تنتشر في آن ثم تتطلق في آخر حسب المعطيات الذاتية والبيئية لأطراف الاتحاد وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تأمل خبرة السنوات الماضية على مستويين متميزين نوعاً .

**المستوى الأول :** سياسي يتعلق بمدى قدرة الاتحاد المغاربي على تحقيق المعايير الأربعة لكفاءة للنظم الإقليمية والتي يحددها هانتجتون بالتكيف ، والتعقيد والتماسك والاستقلال .

وفي هذا السياق نؤكد على أن الاتحاد المغاربي قد عجز حتى الآن عن عكس الإجماع القومي لأطرافه . حيث نلمس ضعفاً في التطبيق بين الأولويات الوطنية والمغربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد في سبيل رفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بينما تكف الجزائر على أزمته الداخلية ذات الصبغة الثقافية الأمنية والتي تخاطب هويتها المستقبلية . بينما موريتانيا تكف على محاولات تحديث نفسها وخاصة على الصعيد السياسي الذي لاقى بعض النجاح وإن استمر وجودها على هامش الاتحاد محدود الفعالية ، وربما كانت المغرب رغم مشكلة الصحراء بالإضافة إلى تونس الأكثر انشغالا بالتحرك صوب المستقبل سواء على صعيد الانشغال بالحوار المغاربي - الأوروبي أو حتى بصيغ التعاون الشرق الأوسطي ومن هنا نتأكد حقيقة أن الاتحاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق شروط كالتماسك والاستقلال وإن كان قد حقق بعض شروط التكيف إزاء أزمة الخليج مثلاً أو شروط التعقد فيما أنشأ أطرافه من مؤسسات . وهو الأمر الذي قد يسمح بالقول إجمالاً بأن الاتحاد لم يحقق شروط النظام الإقليمي حتى الآن .

**المستوى الثاني :** ثقافي يتعلق بالأسس المعرفية للإدراك السياسي المغاربي وهي الأسس التي مثلت الدافع لنشأة هذا الاتحاد أصلاً . والتي تستمر في إلهامه

الآن ومستقبلاً وتدفعه نحو محاولة اكتمال لشروط التحقق السياسي كنظام إقليمي يخضع لمعايير محددة كما سلف الذكر .

إن تجاوز الاختلاف مثلاً حول أزمة الخليج ومحاولة التعايش الجماعي في إطار الاتحاد رغم شعور بعض أطرافه بالمرارة حيال البعض الآخر لموقف أو آخر حيال الداخل أو الخارج ، واستمرار عملية التأسيس رغم الإحساس بانعدام الفعالية على أكثر من صعيد خاصة الاقتصادي ، كل ذلك إنما يعبر في الحقيقة عن إدراك ثقافي عميق بوحدة الهوية المغاربية بما يمنح الأمل متجداً في إمكانية تسهيل حالة الجمود لصالح الانطلاق في المستقبل .

ويتفق هذا الإدراك الثقافي مع أعمق نظريات الاندماج الإقليمي واكتشافاتها التي تؤكد على أن " كل تجربة تواجه بعد فترة مجموعة من المشكلات والأزمات المفاجئة ويتوقف مصير التجربة على إرادة التكيف والنمو فإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلات والأزمات إيجابية تقطع تجربة الاندماج الإقليمي خطوات كبيرة إلى الأمام . وتتكمش أو تصاب بالركود إذا فشل أطرافها في التكيف الإيجابي . والعلامة الإيجابية للتكيف هي استعداد أطراف التجربة للنظر إلى العلاقة بين قوة التجربة الاندماجية ، وسيادة أطرافها نظرة جديدة (٢٩) .

ولا شك أن خبرة السنوات الماضية من عمر الاتحاد لا تسمح بالقطع بوجود أو عدم وجود إرادة النمو وإن وشيت بوجود إرادة التكيف في حدود ما . ولذا فإن القول بعدم اكتمال شروط تحقق النظام الإقليمي بالمعنى السياسي لا يحول دون القول لأن الإقليم المغاربي الكبير يعيش حالة مراجعة ثقافية على الأمل جوهرها إدراك الخصوصية المغاربية على حساب التجانس العربي ، ويبقى متغير الزمن وحده كفيلاً وشاهداً للحكم على أفاق عملية المراجعة هذه والتي لا شك في أنها - حين اكتمالها سياسياً - سوف تعد خصماً من الرصيد السياسي للنظام العربي قد تنفع نحو عملية تقليص إقليمي له لا بد وأنها سوف تؤدي لإضعافه .





## خاتمة : استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربى

إزاء التحديات الأربعة الأساسية التى تطرحها اللحظة التاريخية يجد النظام العربى نفسه مدفوعاً للخروج من وضعية الركود الحالية إلى وضعية أخرى ربما كانت أكثر إيجابية وربما كانت على التقيض أكثر سلبية ولكنها فى غالب الأحوال ستكون أكثر ديناميكية لأنها ستحتوى على قدر من التحرك الاختيارى أو الجبرى فى هذا الاتجاه أو ذاك .

وبرغم أن الفكر السياسى العربى يطرح الآن عدة مداخل تبدو هامة لتفعيل الواقع العربى وتجاوز ركوده على سبيل المدخل الوظيفى للتكامل ، أو بإعادة طرح المدخل الشعبى الذى يجد له جنورا تاريخية فى المشروع العربى عند قيامه عندما نادى به البعث فى صورة الدعوة لإنشاء جامعة أهلية تدعم وتساند أو توجه وتقوم الجامعة الرسمية فى حالتى الصواب والخطأ أو حتى فى التعويل لدى الجانب الأعظم فى الفكر السياسى العربى على مدخل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى تحديث وتطوير الهياكل العربية وقيادة تطور المجتمعات العربية عن طريق ما تطلقه من طاقة إبداعية فى ظل ثقافة الحرية .

برغم هذه المداخل المطروحة والهامة إلا أن متغير الزمن فى هذه اللحظة التاريخية ربما لا يسمح باكتمال طرح هذه المداخل أو أى منها وبالتالي فهو لن يسمح بنضوجها فى الواقع العربى منفردة إذ إنها رؤى تحتاج إلى عملية تشكل ثم تغلغل فى مدى زمنى طويل نسبياً وحتى تؤتى ثمارها . فى الوقت الذى يتصاعد فيه مقولات الشرق أوسطية على وجه الخصوص وفى ظل انشغالات غير مركزية بالنظام العربى لدى منطقى الخليج والمغرب العربيين ، ومع استمرار وضعية العزلة السياسية لأحد أقطاب النظام العربى .

وإزاء هذه الحقيقة للهامة فإن آليات تفاعل النظام العربى عبر أى من هذه المداخل مع التحديات الأربعة الأساسية سالفة الذكر سوف تمارس عملها تحت

ضخمت عملية إعادة التشكيل الإقليمي. أى أن تفاعلات النظام سوف تسير خلال هذه الفترة المقبلة والتي يتراوح مداها بين ١٠،٥ سنوات مثلاً فى طريق مزدوج . المسار الأول ينحو نحو الإقليمية فى تجلياتها المتباعدة حول الشرق الأوسطية . والمسار الثانى ينحو إلى تدعيم القومية بالقدر الذى يمكنه من التعامل مع الطروحات الإقليمية بشروط أفضل وهو ما يستلزم إتمام هذا المنحى أو إنجاز قدر معقول من متطلباته فى زمن قياسي يسبق عملية إعادة التشكيل الإقليمي فى شتى تجلياتها ولعل الركود الطويل للنظام العربى يدفع إلى نوع من التشاوم حيال تفاعلات المسار الثانى بما ينزع إلى القول بغلبة وهيمنة المسار الأول إلا أن تلك الرؤية تبدو إشكالية نوعاً ما إذ إن الإحساس بحدّة ووطأة تأثيرات تفاعلات المسار الأول قد تدفع نحو استنباط إرادة فعل ذاتية تقاومها وتحد من انهياراتها وتحقق للنظام ديناميكية ربما لم يكتسبها فى أى من فترات تفرد بمسارات التفاعل جميعاً وقبل مناوئة الإقليمية الشرق أوسطية للقومية العربية .

وبعيداً عن التشاوم أو التفاؤل تبقى الحقيقة الأساسية وهى أن مستقبل النظام العربى ومدى فعاليته يبقى ناتجاً كمياً وكيفياً لتفاعلات متضادة يعكسها هذين المسارين معاً حيال التحديات الأربع الأساسية فعلى الصعيد الكمي ومن وجهة النظر القومية فإنه يمكن تصور هيمنة أى من المسارين على التفاعلات الخاصة بهذه التحديات بالحدود القصوى أو الدنيا لفاعلية النظام العربى حيال هذه التحديات حيث تعكس هيمنة المسار الأول الإقليمي درجة الفعالية الدنيا للنظام العربى ، بينمانعكس هيمنة المسار الثانى درجة فعاليته القصوى . وهو ما نحاول بلورته فى إيجاز على صعيد التحديات الأربعة على النحو التالى :

١- تحدى الوضعية السياسية العراقية : ويثير ثلاثة مستويات من فعالية النظام العربى .

المستوى الأول يعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة فى عودة العراق إلى حلبة التفاعلات الإقليمية بإرادة دولية أو إقليمية تسمى لتوظيف القوة العراقية توظيفاً سلبياً

على حساب المصلحة القومية العربية في سياق التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية. المستوى الثاني ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في عودة العراق إلى التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية عقب تنشيتها فعلياً وبطريقة تطويرية لا تعكس فعل إرادة دولية أو إقليمية أو قومية وهو ما ينفذ نحو توظيف حيادي للقوة العراقية بطريقة ما .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في قدرة النظام على تحقيق المصلحة القومية وإعادة إجماع العراق في معادلاته السياسية بإرادة ذاتية تصدر عن المصلحة القومية خلال فترة قصيرة تسمح باكتمال عملية الإجماع قبل بدء تنشيتن تفاعلات السلام الإقليمية .

## ٢- التحدي الثاني : تصاعد مقولات الشرق أوسطية :

ويثير هو الآخر ثلاثة مستويات لفعالية النظام العربي إزاءه كما يلي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة في تسليم النظام العربي بالمشروط بالمفهوم الإسرائيلي الذي يتحقق من خلاله مقولة النظام الإقليمي بتعبيراته السياسية والمؤسسية والقانونية ورغم امتناع الشروط الثقافية ، وضعف الشروط السياسية مما يهدد بتلاشي النظام العربي .

المستوى الثاني : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في الاستجابة المنضبطة للمفهوم الإسرائيلي حول التعاون الإقليمي . إدراكاً للتناقضات الثقافية ضد مفهوم النظام ، وقبلأ لإمكانية التفاعل الاقتصادي وهو ما يسمح ببلورة صيغة ما لسوق اقتصادية تسمح بتزايد التفاعلات الإقليمية ، ولكنها تسمح أيضاً باستمرار الهياكل القومية للنظام العربي تعمل عند حدودها الدنيا .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في قدرة النظام العربي على تكتيل قدراته ضد الاتساح الإقليمي استناداً إلى دوافع معينة كامنة في عملية التسوية ، أو إلى تكتيكات إبطاء ذاتية تسمح فقط بتجاوز أنماط التفاعل

للصراعية إلى أنماط تفاعل سلمية ثنائية أو جماعية في إطار استاتيكي لا يؤثر كثيراً على هياكل ، أو تفاعلات النظام العربي مستقبلاً .

٣،٤- التحديات الخاصة بالانشغال الإقليمي . الخليجي . والمغاربي وواقع الأمر أنهما يثيران الاستجابات ذاتها حول المستويات الثلاث على النحو التالي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة في اختلال التوازن الحالي بين النزعة القومية ، والنزعة الجهوية لصالح الأخيرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مركزية الانشغال القومي لدى الإقليمي الخليجي والمغاربي حيث يسعيان إلى تركيز تفاعلاتهما الجهوية ، وخفض تفاعلاتهما القومية .

المستوى الثاني : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في استمرار المتوازن الحالي بين الخصوصية الجهوية ، والتجانس القومي لدى الإقليمين الخليجي ، والمغاربي مما يتجسد في استمرارية هياكل عمل مزدوجة جهوية وقومية تحتوي تفاعلاتهما .

المستوى الثالث : ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في تنامي قدرة النظام العربي على جذب اهتمام أطراف الإقليمين تجاه مركزه وتحقيق قدرأ متزايداً من الانشغال القومي لبيهما بما يدعم التجانس القومي ضد الخصوصية الجهوية .

وعلى الصعيد الكيفي يمكن بلورة نموذجين أساسيين يحتويان التحديات الأربع سالفة الذكر . النموذج الأول ويمكن تسميته بالنموذج التطوري ويشمل تحدى الإنشغالات الإقليمية الجهوية الخليجية والمغربية والمقصود هنا بالتطوري أنه نشأ عن تراكم تدريجي في ركود النظام العربي دفع بعض الأقاليم ذات الانتماء المتمايز جهوياً إلى تدعيم هذا الانتماء بدافع عوامل موضوعية جغرافية وتاريخية من ناحية ، وتبعاً لسند قانوني تضمنته المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من ناحية أخرى .

ويثير هذا النموذج من التحديات مخاطر النقص الإقليمي للنظام العربي

ويشير هذا النموذج من التحديات مخاطر التقلص الإقليمي للنظام العربي بدرجات متفاوتة الحدة حسب مستويات فعالية النظام إزاءه . أما النموذج الثاني فيمكن تسميته بالنموذج التصاممي ويشمل التحديين الآخرين وهما الوضعية العراقية، وتحدي الشرق أوسطية . والمقصود هنا بالتصاممي أنه قد نشأ بطريقة مفاجئة نتيجة لوقوع أزمة بالنظام العربي ، أو حتى بتراكم سريع لتطورات حادة ذات تأثيرات عميقة تبلغ درجة الانقلاية أو التصاممية مع التفاعلات الطبيعية الوئيدة والدارجة .

ويشير هذا النموذج مخاطر التقلص الوظيفي للنظام العربي بدرجات متفاوتة أيضاً حسب درجة فعالية النظام في التعامل معه . وهو يشير مخاطر التقلص الوظيفي لأنه يحمل تطورات تؤدي عند اكتمالها لنزع بعض الوظائف من جدول أعمال النظام قد تكون اقتصادية مرتتبة على السوق الشرق أوسطية مثلاً ، أو سياسية قائمة على مقولات النظام الشرق أوسطي أو أمنية مثلاً مرتتبة على الوضعية العراقية . وهكذا .

ومن خلال التفاعل الكمي والكيفي لهذين النموذجين من التحديات مع مستويات الفعالية التي سوف يعكسها النظام العربي في المدى القريب اقتراباً أو ابتعاداً عن الإقليمية أو القومية يتحدد على نحو ما التوجه العام لمسيرة النظام العربي حول بدائل أربع تعكس كل منها نوعاً من الروابط التي تجسد درجة ما من التكامل القومي على النحو التالي :

#### البديل الأول :

ويعكس تحول النظام العربي إلى مجرد رابطة ثقافية تحت وطأة تفاعل المسار الأسوأ للناجم عن حدود الفعالية الدنيا للنظام على الصعيد الكمي مع القضايا الأربع السالفة والتي تتوزع على نموذجي التحديات سواء التطوري المتعلق بالانشغال الإقليمي الخليجي ، المغاربي والذي يشير مخاطر التقلص الإقليمي للنظام، أو التصاممي المتعلق بالوضعية السياسية العراقية ، أو تحدي الشرق أوسطية والذي يشير مخاطر التقلص الوظيفي للنظام . فعندما يتعامل النظام العربي

بالمستوى الأدنى من الفعالية مع التحديات الأربعة ، فإن مخاطر عديدة تتور منها رسوخ حالة من عدم الاكتراث الخليجي والمغاربي بالقضايا المركزية للنظام العربي وتحول اهتمام الإقليمين نحو قضاياهما الإقليمية مما يفقد النظام أهم أطرافه وحيث يصعب صياغة انشغالات سياسية أو أمنية موحدة ، ومنها أيضاً تزايد عجز النظام العربي عن أداء بعض وظائفه الأمنية أو السياسية في ظل التحدي الأمني الذي يجسده استمرار الوضعية السياسية العراقية على هذا النحو المنعزل والجامد ، أو حتى باتندماج العراق دولياً دونما اندماج في النظام العربي ، وأيضاً التحدي السياسي الذي يمثلته قيام نظام إقليمي شرق أوسطي ، أو التحدي الاقتصادي الذي تمثلته السوق الشرق أوسطية . إذ أن تنامي هذه التحديات جميعاً يسلب النظام العربي وظائفه الأمنية والسياسية ، والاقتصادية ولا يبقى له سوى الوظيفة الثقافية حيث تصبح مؤسسات النظام الحالي أقرب إلى مننديات ثقافية تعكس فقط رابطة رمزية .

#### البديل الثاني :

ويعكس تحول النظام العربي إلى رابطة اقتصادية في ظل تفاعل المسار الأسوء لحدود الفعالية الدنيا لدى النظام مع القضيتين اللتين تمثلان نموذج التحديات التصادمي " الوضعية السياسية العراقية ، تحدي الشرق أوسطية " ولكن مع تفاعل المسار الأفضل الناجم عن حدود الفعالية القصوى أو حتى المتوسطة مع القضيتين اللتين تمثلان نموذج التحديات التطوري " الانشغال الإقليمي الخليجي والمغاربي فهنا لا تتور مخاطر حالة عدم الاكتراث الخليجي ، والمغاربي بالقضايا المركزية للنظام فتبقى في مستواها الحالي أو تتحسن قليلاً ، ولكن تتعاطم المخاطر الأمنية الناجمة عن تحدي الوضعية السياسية العراقية واحتمالات توظيفها دولياً على حساب النظام العربي في حالة تصاعد تحدي الشرق الأوسطية بما لها من مخاطر سياسية تكمن فيها ذاتها ، أو مخاطر أمنية تكمن في ضغوطها على النظام العربي واقراراتها السلبية على أدائه في القضايا الأخرى وعلى رأسها القضية العراقية . وفي هذا السياق تتور احتمالات تقلص كبيرة في الوظيفة الأمنية ثم السياسية للنظام إثر نوباته

بدرجات متفاوتة فى أطر أوسع منه بينما تزدهر الروابط الاقتصادية داخله كجزء من التفاعلات الاقتصادية فى الإطار الشرق أوسطى الأكثر ديناميكية عن الأوضاع العربية الراهنة .

### البديل الثالث :

ويعكس بقاء النظام العربى كرابطة سياسية بالأساس ، وهو ما يحققه التفاعل العربى الإيجابى " المسار الأفضل " مع نموذج التحديات التصادمى " العراق والشرق أوسطية " والتفاعل العربى السلبى " والمسار الأسوء الناجم عن حدود الفعالية الدنيا " مع نموذج التحديات التطورى " الانشغال الإقليمى الخليجى ، والمغاربى حيث يكتسب النظام ديناميكية جديدة ناجمة عن قدرته على مواجهة تحدى الوضعية السياسية العراقية بإعادة إدماج العراق فى قضائه السياسى القومى ثم الدولى ، وأيضاً من قدرته على احتواء تفاعلات الشرق أوسطية دون خسائر كبيرة تهدد بنيانه عن طريق إبقائها عند مراحل الفعل الدنيا وحصرها فى النموذج الاستاتيكي لعلاقات السلام - حسبما تم بيانه سلفاً - ولا شك أن هذه الديناميكية الجديدة سوف تدعم الوظيفة السياسية له ، وأيضاً الوظيفة الاقتصادية على نحو ما ، ولكن تبقى الانشغالات الإقليمية الخليجية والمغاربية حائلاً دون القدرة على صياغة استراتيجيات أمنية موحدة .

### البديل الرابع :

ويعكس تطور النظام العربى فى الاتجاه القومى المنشود له ليجابو دعوة القومية العربية التى تريده وترجوه رابطة شاملة أمنية وسياسية واقتصادية فضلاً عن كونه بالأساس تعبير عن الوحدة الثقافية والرمزية . ويتحقق هذا البديل حال نجاح النظام فى التعامل الإيجابى " بدرجة الفعالية القصوى حسب المسار الأفضل " مع نموذج التحديات التطورى فيبقى على مركزية الانشغال القومى لدى الدول الخليجية ، والمغاربية رغم انشغالاتهما الإقليمية حيث تخضع الخصوصية الجهوية ليهما ، وتقوم على خدمة التجانس القومى . وأيضاً عند التعامل الإيجابى العربى

مع نموذج التحديات التصادمي فيعيد إجماع العراق في أبنيته تجاوزاً لعزلتها ،  
ويوقف تفاعلات التحدى الشرق أوسطي عند حدود النموذج الاستاتيكي الذي ينزع  
فقط التناقضات الصراعية ويسمح بحرية تبادل اقتصادي وتفاعل سياسي سلمى دون  
إعادة هيكلة المنطقة العربية أو صياغة مؤسسات إقليمية ذات سمات قانونية  
وسياسية فيما يعكس مقولة السوق المشتركة أو مفهوم النظام الاقليمي الذي يعكس  
أقصى المخاطر على النظام العربى . وهكذا تتفاعل المتغيرات الاقليمية بالصراع  
والجدل مع الثوابت القومية كمياً وكيفياً فى سياق اللحظة التاريخية وبشرطها  
لتحديد مستقبل النظام .

وبرغم إستمرارية العوامل الدولية التى تعكسها الفرص والمخاطر التى  
تطرحها البيئة الدولية على نحو مستمر بشكل أو بآخر إلا أن مستقبل النظام العربى  
يبقى رهناً بالأساس بتفاعلات البيئة الإقليمية ، مع الطبيعة البنوية له ومدى قدرته  
على الاستمرار والتحدى والتى نرجو تصاعدها إلى الذروة فى مواجهة عميق  
التحديات والمخاطر الكامنة فى عقد التحول الطفرى والمشراف على لحظة تاريخية  
بالغة الدلالة على مشارف الألفية الثالثة .

تم بحمد الله



## قائمة الأستاذ

### هوامش الفصل الأول

- (١) د. محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٢م . الفصل الأول .
- (٢) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الأول .
- (٣) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الثاني .
- (٤) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الثاني .
- (٥) د. محمد عابد الجابري ، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م الفصل الثاني
- (٦) د. سعد الدين إبراهيم . نحو فهم ثقافي شامل للأقليات في الوطن العربي ورقة مقدمة إلى ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي . القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ٢٢٠ - ٢٤/١١/١٩٩١م .
- (٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ . فبراير ١٩٩٢م . ص ١٠١ .
- (٨) د. محمد عابد الجابري ، والخطاب العربي المعاصر ، مرجع سابق الفصل الثالث .
- (٩) د. سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات في الوطن العربي مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ، ١٩٩٤م الفصل الثاني .
- (١٠) د. سعد الدين إبراهيم . نفس المرجع ، الفصل التاسع .
- (١١) د. سعد الدين إبراهيم ، نفس المرجع ، الفصل العاشر .
- (١٢) صلاح سالم ، قمة تونس ، وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ١١٧ . ص ٢٠٠ .

## هوامش الفصل الثماني

(١) د. نازلي معوض أحمد ، للتصور المصري لأمن الخليج العربي بعد الحرب ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب بأبو سلطان

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٩ .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٧ .

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .

(٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٣ .

(٧) الأهرام ، الجريدة ، عند ١١/٢٩/١٩٩٣م .

(٨) وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ١٣/١/١٩٩٤م .

(٩) جريدة الأهرام ، ١٤/٩/١٩٩٤ .

(١٠) وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٤/١/١٩٩٤م .

(١١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ص ١٨٧ .

(١٢) جريدة الأهرام ، ٢٦/٨/١٩٩٣

(١٣) الأحرار ٢/٩/١٩٩٤م .

(١٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩ .

(١٥) د. محمد عصفور ، أوار جديدة رسمية وشعبية تؤيدها جامعة الدول

العربية ، مجلة شئون عربية ، عند ١٣ مارس ١٩٨٢م . ص ٤٦ .

(١٦) جلال فاروق الشريف ، للجامعة العربية ، دور يمكن أن تضطلع به ،

شئون عربية ، عند ١٣ مارس ١٩٨٢م . ص ١٠٦ .

(١٧) جامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي العام . مطبعة فتحي سكر

ص ٣-٨ .

(١٨) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل

الميثاق ، ندوة مستقبل جامعة الدول العربية ، مركز الدراسات السياسية

- والاستراتيجية بالأهرام . نوفمبر ١٩٩٤م . ص ١٠،٩ .
- (١٩) د. أحمد عبد الونيس شتا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية . بحث مقدم إلى ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نوفمبر ١٩٩٤م حول مستقبل الجامعة العربية . ص ٣،٢ .
- (٢٠) السيد ياسين ، النظام الثقافي العربى الجديد ، جريدة الأهرام ، فى ١٩٩٥/٣/٢٣م .
- (٢١) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، سلسلة استشراف مستقبل العالم العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١٩٨٨م ، ص ١١٤ .
- (٢٢) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٢٣) د. سلوى لبيب جامعة الدول العربية من ١٩٤٥م - ١٩٦٤م رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١م ص ٣٤،٢ .
- (٢٤) ساطع الحصرى ، العمل العربى المشترك فى أربعة عقود . آراء مجلة شئون عربية ، عدد ٤١ ، مارس ١٩٨٥م ص ٦٣ .
- (٢٥) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ ، مارس ١٩٨٢م . ص ٢١ .
- (٢٦) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية سلسلة دراسات إستراتيجية ، عدد ٢٤ ، ١٩٩٤م ص ١١ ، ١٢ .
- (٢٧) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .
- (٢٨) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية ، المصدر نفسه ، ص ١٣ .
- (٢٩) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية الإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٣٠) عبد الحق زلزلة ، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي العام ، ص ٢٢٤ .

(٣١) د. محمد نعمان جلال ، المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٣٢) د. جميل مطر ، د. علي الدين هلال ، جامعة الدول العربية والنظام العربي

: طرح لإشكالات التطوير ، شئون عربية ، عدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢م

ص ٧ .

(٣٣) السيد ياسين ، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤م القاهرة

١٩٩٥م .

### هوامش الفصل الثالث

- (١) د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي . دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٢ . ١٩٨٠م ص ٥٦،٥١ .
- (٢) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ فبراير ١٩٩٢م ص ٢٨ .
- (٣) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص ٢٩ .
- (٤) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مشروع إستشراف مستقبل العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م ص ٩٢ .
- (٥) التقرير الاستراتيجي العربي . ١٩٨٩، ٨٨ . الجزء الخاص بالأزمة اللبنانية
- (٦) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .
- (٧) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص ١٧٩ .
- (٨) د. نازلي معوض أحمد ، التصور المصري لأمن الخليج ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بأبو سلطان بين ٢٧ - ٣٠ ديسمبر ١٩٩١م .
- (٩) د. محمد السيد سعيد . مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨٠ .
- (١٠) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، ١٠/٧/١٩٩٤م .
- (١١) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، أزمة العراق ، النظام والشعب والأمة ١٠/٧/١٩٩٤م .
- (١٢) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ص ١٨١ .
- (١٣) صلاح سالم ، الحياة اللندنية ، ٩/٨/١٩٩٤م .
- (١٤) صلاح سالم ، دراسة في تفاعلات السلام في الشرق الأوسط ، مجلة القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، عدد مارس ١٩٩٥م . ص ٨٢-١٠٠ .
- (١٥) صلاح سالم ، الاقتصاد والسياسة في ظل سلام الشرق الأوسط ، مجلة الأهرام الاقتصادي . عدد أول نوفمبر ١٩٩٣م . ص ٧٩ .

- (١٦) صلاح سالم ، مجلة القاهرة ، مرجع سابق .
- (١٧) من التقرير الاستراتيجي العربي ، عدد ١٩٩٤م . ص ١٩٨ .
- (١٨) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦-١٠٧ .
- (١٩) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص ١٠٨-١١٠ .
- (٢٠) وزير الخارجية القطري ، جريدة الاتحاد ، ١٢/٢٦/١٩٩٠م .
- (٢١) صلاح سالم ، مجلة عالم الاقتصاد ، بيروت ٢٧/٤/١٩٩٤م .
- (٢٢) جريدة أخبار الخليج ، ١٤/١٢/١٩٩٠م .
- (٢٣) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .
- (٢٤) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .
- (٢٥) د. على الدين هلال ، وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
- (٢٦) د. محمد السيد سعيد ، الأزمة بين انقسام الرأي العام ووحدة الوجدان ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد خاص ، رقم ٦٤ ، يوليو - سبتمبر . ١٩٩١م .
- (٢٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٢ .
- (٢٨) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص ١٣٠ .

# فهرس

رقم  
الصفحة

الموضوع

٩

تصدير.....

## الفصل الأول

### تجليات العقل السياسى

- ١٣ ..... تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية
- ١٧ ..... أولاً : الفردية ، والشخصنة ، وثقافة الاستبداد
- ١٩ ..... ثانياً : العاطفية ، وغياب العقلانية الذرائعية
- ٢١ ..... ثالثاً : الاستاتيكية ، والجمود أو الدائرية
- ٣٤ ..... رابعاً : انعدام المرونة وغياب التسامح
- ..... خامساً : غياب الرؤى الاستراتيجية الشاملة لحساب الآنية
- ٣٦ ..... والجزئية
- ..... سادساً : القدرة المحدودة على التكيف الإيجابى ، وغلبة
- ٤١ ..... الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية

- ٤٣ سابغاً : استحضار الآخر فى الخطاب السياسى العربى....
- ٤٥ ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف ....
- ٤٩ تعقيب : نحو رؤية متفائلة لآفاق التفكير السياسى العربى

## الفصل الثانى

### تفاعلات الواقع العربى بعد حرب الخليج الثانية

- ٥٣ تقديم : بين الافتراق ومحاولة الالتقاء .....
- ٥٥ أولاً : التفكك الجزئى لتحالفى أزمة - حرب الخليج .....
- ٦٢ ثانياً : استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية .....
- ثالثاً : الجدل حول إمكانات واتجاهات تطوير الجامعة العربية .....
- ٧٤ رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى ....
- ٨٩

## الفصل الثالث

### التحديات الأساسية الراهنة للنظام العربى

- ١٠٣ تقديم : عن الخصوصية والتجانس ، وبنية النظام العربى
- ١٠٧ أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية .....



- ١٢٢ ..... ثانياً : تحدى فكريات الشرق أوسطية
- ١٤٩ ..... ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي
- ١٦٢ ..... رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي

### خاتمة

- ١٧٥ ..... استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربي
- ١٨٣ ..... قائمة المراجع
- ١٨٩ ..... الفهرس





## هذا الكتاب

لا تستطيع الأمم أن تعيش دون حلم ، ولا تستطيع أن تعيش فقط بالحلم ، فالانتحار أن تفقد أمة قدرتها على أن تحلم ، أو تتجمد قدرتها عند حدود الحلم ، فعندها لا يكون الحلم إلهاماً للفعل وإنما أيولوجيا مقبنة للعجز . ولذا فالأهم العظيمة وحدها تستطيع أن تضبط موارد أحلامها على ساحات فعلها فتقارب بذلك بين حقيقتها والتاريخ .

والأمة العربية بلا شك واحدة من الأمم العظيمة في التاريخ امتلكت فيه عصرا ، وأهدته حضارة كبرى ، ولكن واقعها أخذ يضطرب وباتت تعاني من أزمة حلم إذ تراوح بين إسراف فيه مفرط وبين عجز عنه مزمن ، وفي كلتا الحالتين اختلت مواردها في الحلم عن قدرتها على الفعل فاعتربت حقيقتها عن التاريخ . وفي الحقبة المعاصرة حدث الاغتراب أكثر من مرة ، ولأكثر من سبب .

في المرة الأولى للاختفاء خلف توازن صلد للقوى أطلق العنان للحلم وكبح جماح الفعل ، فلم يتحقق حلم الوحدة ، وفي المرة الثانية بالانخداع بتوازن رخو للمصالح انطلق من رؤية مثالية لدور الفارس في التاريخ ولأن الفارس كان جامحا فقد كبح جماح الحلم والفعل معا ولم يتحقق السلام الموعود .

ولأن التاريخ لم ينته بعد كما يزعمون ، نؤمن بأن الحلم بالوحدة ، وبالسلام يبقى ممكنا ، أما قدرة الفعل فيهما فتبقى رهنا بالشرط التاريخي الذي يفرض على الأمة أن تخرج من حالة الاختباء ، وأن تتمرد على حالة الانخداع ، وأن تكتل إرادتها خلف رؤاها وأن تفعل ذلك كله بإحساس مقاتل يحارب معركة المصير ، فهذه المعركة المقدسة هي الدعوة التحريرية لهذا الكتاب .

أحمد غريب